

إِرْشَادُ الطَّلَبِ إِلَى تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ

[الزَّيْدِيَّ]

تَأْلِيفُ السَّيِّدِ الْعَلَامَةِ

حَمُودِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّوْلَةِ

رحمه الله تعالى (ت: 1385هـ)

تَحْقِيقُ شَهِيدِ الْمَنَسْرِ الْعَلَامَةِ

د. الْمُرتَضَى بْنِ زَيْدِ الْمَحْطُورِيِّ الْحُسَيْنِيِّ

رحمه الله تعالى (1436هـ)



مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع



إِرْشَادُ الطَّلَبِ إِلَى تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ
[الزَّيْدِيِّ]
عَفَرَ
لِسَنَةِ
١٤١٣

تَأْلِيفُ السَّيِّدِ الْعَلَّامَةِ
حَمُودِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّوْلَةِ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (ت: 1385هـ)

تَحْقِيقُ شَهِيدِ الْمِنْبَرِ الْعَلَّامَةِ
د. الْمُرتَضَى بْنِ زَيْدِ الْمَحْظُورِيِّ الْحَسَنِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى



مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

1438 - 2017م

صف وإخراج

يحي محمد حسن الجبوري



مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع

Sana'a Republic of Yemen

Tel: 009671-269091-2

Fax: 269079. P.O.Box 291 sana'a

اليمن صنعاء.جولة تعز.غرب حديقة 26 سبتمبر

تلفون: ٢-٢٦٩٠٩١-٠٠٩٦٧١

فاكس: ٢٦٩٠٧٩-ص-ب: ٢٩١

www.shahidalmenber.com

dr.almahatwary@yahoo.com

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

عُرِفَت الزَيْدِيَّةُ بالانفتاح على كل المذاهب، وقبول الدليل بضوابطه؛ ومن أهمها: عَزْمُهُ على العقل، والقرآن، والقواعد، والمسلمات الشرعية، وَمَا قِيلَهُ المسلمون من الأدلة؛ فَإِنْ لم يَنَاقِضْهَا قِيلُوهُ، وهذا هو منهج الإمام الأعظم زيد بن علي عليه السلام الذي حمل فِكْرَ والده زين العابدين وجديه: الحسن والحسين، عن والدهما علي بن أبي طالب عليه السلام، عن رسول الله ﷺ؛ فهو خلاصة فكر أهل البيت عليهم السلام الذي نزل به جبريل في بيتهم. وما زال هذا الفكر يُحَافِظُهُ عليه أئمة الزيدية قَرَنًا بَعْدَ قَرْنٍ حَتَّى يَوْمَنَا - وَغَم الأحداث الجسيمة التي تعرض لها معظم أئمة الزيدية: من القتل، والصلب، والتشريد، والتشويه: بَكَّةً بِالْأُمُومِينَ، ثم العباسيين، وأخيرا الأتراك... إلخ، ولكن الله حفظ هذا المذهب الشريف في جبال وأودية اليمن الميمون، وقد كان اتصال اليمنيين بآل البيت مبكراً منذ احتضن دعوة الرسول الأنصار، ثم كان لخروج علي بن أبي طالب إلى اليمن -قاصياً وداعياً إلى الإسلام - أثرٌ في حب أهل اليمن لأهل البيت عليهم السلام، ولعل البذرة الأولى للمذهب الزيدي في اليمن بدأت عندما بَعَثَ النَّفْسُ الزكية شداد بن عقبة الجهني إلى اليمن داعياً إلى مبايعته ونصرته فبقي فيها فترة، وسيحمل دون شك أفكار من أرسله، ولا سيما أن في اليمن شيعَةً لعلي هوهم مع أهل البيت، ثم جاء إليها الإمام يحيى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بعد مقتل الإمام الحسين بن علي الفخري مستتراً؛ فوصل صنعاء وأقام بها شهوراً، وأخذ علماء صنعاء عنه علماً كثيراً⁽¹⁾، ثم بَعَثَ الإمام محمد بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - المرتضى لدين الله إبراهيم بن موسى الكاظم؛ فأذعن له أهل اليمن⁽²⁾.

(1) الحقائق الوردية 1/ 360.

(2) التحف شرح الزلف 149.

ثم جاء الإمام الهادي إلى الحق يحين بن الحسين عليه السلام وأسس الدولة الزيدية في اليمن؛ واستمر عليها سيرة الأئمة، ورجالات العلم، وأتباعهم منذ القرن الثالث الهجري حتى يومنا هذا، وعرفت اليمن في ظل دولة الزيدية المباركة عمالة العلماء المجتهدين؛ اللذين اعتقدوا عن يقين أنهم على منهج أهل البيت الذين أمر الرسول عليه السلام بالتمسك بهم حين قال: «تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي أَبَدًا: كِتَابَ اللَّهِ وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي، إِنَّ اللَّطِيفَ الْخَبِيرَ نَبَايَ أَهْمًا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْخَوْصَ»، والحديث مشهور.

والبرهان على أنهم قرناء الكتاب؛ تبرزه النقاط التالية:

النقطة الأولى: معرفة وتحديد الفترة التي كان أهل البيت فيها مجتمعين على قول واحد، قبل أن تُفرَّقَهُمُ الحروب، أو يحدث بينهم أي خلاف.

النقطة الثانية: نستعرض في خلال هذه الفترة الأفكار والمعتقدات التي كان يحملها أهل البيت وَيُعَلِّمُونَهَا لِلنَّاسِ.

النقطة الثالثة: نبحث فكر الزيدية وغير الزيدية، ونقارن بين الأفكار، ونستظهر الفرق التي تحمل هذا الفكر وتقول به.

أولاً: الفترة التي يمكن اعتبارها مقياساً لإجماعهم واجتماعهم تنتهي تقريباً بنهاية القرن الثالث الهجري: فالطبقة الأولى من أهل البيت عليه السلام (ت: 40هـ)، والحسن عليه السلام (ت: 50هـ)، والحسين عليه السلام (ت: 61هـ)، وفاطمة الزهراء، ثم من نحا نحوهم وسار بسيرتهم واقتدى بأفعالهم من ذريتهم؛ وهذه الطبقة كانت على فكر واحد قطعاً.

الطبقة الثانية: يُمَثِّلُهَا زين العابدين علي بن الحسين (ت: 92-95هـ) وابن عمه الحسن المثنى بن الحسن السبط (ت: 93-96هـ)؛ والأكثر من أهل هذه الطبقة من أهل البيت قد استشهدوا في كربلاء.

الطبقة الثالثة: وأعلام هذه الطبقة كثيرون، وَيُمَثِّلُهَا محمد الباقر بن علي بن الحسين (ت: 114هـ)، وأخوه زيد بن علي بن الحسين (ت: 122هـ)، وجعفر الصادق بن محمد الباقر (ت: 148هـ).

148هـ)، ويحيى بن زيد (ت: 126هـ)، وهيسى بن زيد (ت: 166هـ)، والحسين بن زيد (ت: 190هـ)، وموسى بن جعفر بن محمد (ت: 183هـ)، وعبدالله بن جعفر بن محمد، ومن بني
 عنهم الحسن بن الحسن بن الحسن (ت: 145هـ)⁽¹⁾، والكامل عبدالله بن الحسن بن الحسن،
 وأولادهما الأئمة: علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن (ت: 145هـ)، وأولاده الحسين بن
 علي الفخي (ت: 169هـ)، والعباس بن الحسن بن علي⁽²⁾، وعبدالله بن الحسن بن علي⁽³⁾،
 والنفس الزكية محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن (ت: 145هـ)، وإبراهيم بن عبدالله بن
 الحسن بن الحسن (ت: 145هـ)، ويحيى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن (ت: 175هـ)،
 وإدريس بن عبدالله بن الحسن بن الحسن (ت: 173هـ)، وإبراهيم بن الحسن بن
 الحسن⁽⁴⁾، وأولاده: الحسن⁽⁵⁾، وإسماعيل⁽⁶⁾، ومحمد⁽⁷⁾، ومحمد ابن إبراهيم بن
 إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن⁽⁸⁾.

(1) ولد سنة 97هـ يكنى أبا علي، وكان له عدة أولاد منهم أبو الحسن علي العباد ذو الثغفات، كان متأهلاً
 فاضلاً، يلعب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مذهب الزيدية، توفي في حبس الدوانيقي، روى
 عن أبيه وأمه فاطمة بنت الحسين. الجداول (خ)، والتحف 91.

(2) توفي شهر رمضان 145هـ بمحسب الهاشمية وله 35 سنة. التحف 91.

(3) توفي بمحسب الهاشمية يوم الأضحى سنة 145هـ وله 46 سنة. التحف 91.

(4) أمه فاطمة بنت الحسين، ولد سنة 78هـ، كان أشبه الناس برسول الله ﷺ، توفي بمحسب الهاشمية في
 شهر ربيع الأول سنة 145هـ. عمدة الطالب 187، ومقاتل الطالبين 172.

(5) أبو علي، شهد فتحاً، وحجبه هارون المسمى بالرشيد نيفاً وعشرين سنة حتى خلاه المأمون، توفي سنة
 163هـ. تحفة الطالب 33.

(6) كان مع بني الحسن الذين حبسهم الدوانيقي بالهاشمية، ثم هدم السجن فقتلهم لئلا يخرج عليه محمد
 وإبراهيم ابني عبدالله بن الحسن المثنى. وسئل عبدالرحمن بن أبي الموالى، وكان مع بني الحسن بن الحسن
 في المطبق: كيف كان صبرهم هل ما كانوا فيه؟ قال: كانوا صبراء، وكان فيهم رجل مثل سيكة
 الذهب، كلما أوقد عليها النار ازدادت خلاصاً. مقاتل الطالبين 180، وأعيان الشيعة 3/ 310.

(7) دفن حياً في محسب الهاشمية. عمدة الطالب 188، والتحف 91.

(8) قام في الكوفة في جهادي الأركان سنة 199هـ، وبإيعاضه فضلاء أهل البيت وشيعتهم، واستشهد في رجب
 سنة 199هـ. عمدة الطالب 199، والتحف 144.

الطبقة الرابعة: يُمَثِّلُهَا الإمام أحمد بن عيسى بن زيد (ت: 247هـ)، والإمام القاسم الرسي (ت: 246هـ)⁽¹⁾، ومحمد بن جعفر الصادق⁽²⁾، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد⁽³⁾، وَمَنْ فِي عَصَرِهِمْ.

الطبقة الخامسة: طبقة الإمام الهادي، والناصر، ونحوهما.
فأهل البيت إلى هذا القرن لم يحدث بينهم اختلاف؛ فَكُلُّهُمْ أَخَذَ مِنْ مَشْكَائِهِ وَاحِدَةٍ.
وفي هذه الفترة ترسخت عقائدهم، وتميزت أقوالهم.

وفي القرن الرابع الهجري ظهرت المذاهب وَالْفِرَقُ الْأُخْرَى، والتأصيل لها، وَأُغْلِقَ باب الاجتهاد، وظهرت العقائد الفاسدة والأفكار الهدامة؛ فبرزت عقائد الزيدية؛ من خلال أقوالهم، وردودهم، ومؤلفاتهم التي تصدوا بها للرد على المذاهب الفاسدة، والتصدي والرد قد تزعمه الإمام زيد، لكنه لم يجابه مذاهب قد رسخت؛ وإنما واجه جمهوراً على وشك الانحراف؛ بسبب السلطة الظالمة، والملك العضوض - فَالْفَ الإمام زيد عليه السلام رسالة في الرد على المجبرة والمشبهة والقدرية، وذكر صفات الإمام الذي يصح أن يتولى الإمامة، وكان يُنْبِئُ على أصحابه وأتباعه شُئْنَهُ جَدَّهُ ﷺ، وَفَقَهُ أَهْلَ بَيْتِهِ ﷺ، وعقيدته هو وآبَاؤُهُ نَوْى ذلك في: 1 - كتابه المجموع الحديثي والفقهية، وهو أول كتاب إسلامي في الحديث والفقه، وقد شرفنا الله بتحقيقه وخدمته وتخريجيه،

(1) نجم آل الرسول الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، الملقب بالقاسم الرسي؛ لتمرّكه في جبل الرس قريب المدينة المنورة، وهو من أئمة العترة الرضية، انتهت إليه الرئاسة في عصره، وتميز بالفضل على أبناء دهره. ولد سنة 170هـ. ودعا إلى الله سنة 199هـ. له مؤلفات عظيمة. توفي في جبل الرس سنة 246هـ. انظر التحف 145، والشافي 1/262، والأعلام 5/171، والحدائق الوردية 1/2، والإفادة 88.

(2) أبو علي، دعا إلى الله بمكة المشرقة سنة 200هـ، ونابذ الظالمين وجاهد الفاسقين، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، وكان يخرج إلى الصلاة في مكة في ثلاثمائة من الزيدية عليهم ثياب الصوف، وأسر بعد وقعات كثيرة، ووجه به إلى المأمون العباسي؛ فقتله بالإنصاف، ثم دس له السم. وتوفي سنة ثيف ومائتين، وقبره بجرجان. مقاتل الطالبين 353، والتحف شرح الزلف 152، وسير أعلام النبلاء 1/104.

والحكم على رواياته، وتحرير فقه كل رواية، وقريبا سيصدر إن شاء الله تعالى.

2- كتابه في تفسير الغريب في القرآن. 3- رسائله التي اشتملت على عدة كتب: في التوحيد والعدل، والوعد والوعيد، وثبوت الإمامة والوصية، والصفوة، ومدح القلة وذم الكثرة، ورسالة لعلماء الأمة ...

كما نجد في كتاب حفيده أحمد بن عيسى بن زيد ذلك النَّسَبَ وذلك الْمَنْهَجَ. وتبعهما الإمام القاسم بن إبراهيم؛ فألف الرسائل والردود التي أوضح فيها عقائد أهل البيت ومنهجهم وفقهم.

ثانيًا: في هذه الفترة نرى أنَّ أهل البيت عليهم السلام كانوا مجمعين على تلك المبادئ والأفكار، التي جُمِعَتْ في تلك المؤلفات والرسائل التي بين أيدينا، والتي نقلها السلف إلى الخلف عن الإمام زيد، والإمام القاسم، والإمام محمد بن القاسم، والإمام الهادي عليهم السلام في مؤلفاتهم ورسائلهم؛ وتضمنت هذه العناوين:

فكانوا ينزهون الله عن التشبيه والتجسيم، والرؤية، ولا ينسبون إليه القبيح من أفعال العباد، وكانوا يقولون: إن أفعال العباد منهم، وإنَّ الله لا يظلم أحداً، وإنه صادق في وعده ووعيده: يعذب المذنبين، ويمجزي المحسنين، ويعتقدون أن الشفاعة ثابتة للمؤمنين، وأن أهل الجنة خالدون فيها، وأهل النار خالدون فيها، ويقولون بالخروج على الظالم، ويرون المتزلة بين المنزلتين: ومعناها أن الفاسق من المسلمين لا هو بمؤمن يستحق الموالة، ولا هو بكافر: يُحَرِّمُ من الميراث، وتَبَيَّنَ امرأته، ونحو ذلك؛ فهو في منزلة بين المنزلتين: لا كافر، ولا مؤمن، بل فاسق، وغير ذلك من مبادئ الزيدية المعروفة.

ومن ما يميزون به حملهم المتشابه من القرآن على المحكم؛ فتجنبوا التورط في تفسير الآيات التي ظاهرها: التجسيم، أو أن الإضلال من الله وبمشيئته على ظاهرها، بل أحسنوا تفسيرها بآيات أخرى؛ لأن القرآن يفسر بعضه بعضاً ... إلخ.

ومما يُمَيِّزُهُمْ أنهم يقبلون الأحاديث من أي راو عدل ضابط بشروط المحدثين،

لكنهم فوق هذا يضبطون الأحاديث الخطرة في العقيدة ونحوها بالعرض على القرآن الكريم، والعقل، والواقع، وما صح من السنة، وجري عليه جمهور المسلمين؛ وهذا منهج في تقديري رائع يدل على الورع، والفقه.

كذلك تتميز المدرسة الزيدية بتحريم التقليد على كل قادر على الاجتهاد؛ وهذا ما أسهم في تمتع أبناء المذهب بالحرية، والإبداع الفكري.

ثالثاً: بعد الاطلاع على كتب الزيدية نجد مؤلفات الإمام زيد، وحفيده الإمام أحمد بن عيسى بن زيد، والإمام القاسم بن إبراهيم الرسي نجم آل الرسول، وولده الإمام محمد بن القاسم، والإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم، وولديه الإمامين محمد المرتضى، وأحمد الناصر، وكذلك مؤلفات الأئمة من أولادهم في اليمن، والحجاز، والعراق، والجيل، والديلم، وما جمعه الشيخ الحافظ محمد بن منصور المرادي كلها مستمدة : من القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، وعقيدة العترة النبوية؛ ولم يختلف جميع أهل البيت بعد زمن الهادي مع أهل البيت في زمنه ومن سبقه في المبادئ التي نلخصها في: العدل، والتوحيد، والوعد، والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن فروعه الخروج على الظالم.

أما الفروع فالمذهب الزيدي قائم على الاجتهاد كما ذكرنا، وينبذ التقليد؛ ولا يفر الاختلاف في مسائل فرعية: مثل تقديم التكبير على التوجه في الصلاة أو تأخيرها، أو ما هو الأفضل قراءة الفاتحة أو التسبيح في الركعتين الأخيرتين أو الأخيرة في المغرب؟. فالمتابعة لأهل البيت حسب التوصيف الذي قدمناه لا تعني التقليد الأعمى؛ وإنما تعني أنهم الجهة المأمونة؛ فأهل البيت هم الذين اختارهم الله للرسالة، واتمهم على الرuchi؛ فالأقتلاء بهم يدعمه العقل والذوق والمنطق والكتاب والسنة والوفاء.

أما الافتتان بمدرسة معاوية، وتُشْطَاء تلامذتها أمثال الشيخ ابن تيمية، والإعراض عن كبار علماء آل بيت محمد ﷺ، والنفور الشديد عن هديهم؛ فهو أمر غير مفهوم؛ بل

هو بجانب للصواب والتوفيق.

أما سبب التسمية بالزيدية، والنسبة إلى الإمام زيد؛ فيرجع ذلك إلى أنه عندما قام الإمام زيد مناهضا للاستبداد والظلم لم يختلف عليه اثنان من أهل البيت؛ بل اتفقت عليه كل الاتجاهات: فالعلماء الكبار والمحدثون منهم من خرج معه، ومنهم من أعانته بهال وأفتى بمناصرته: كالإمام أبي حنيفة .

لَكِنَّ الْجَيْشَ الَّذِي ثَبَتَ مَعَهُ سُمُّوا بِالزَيْدِيَّةِ: وَهِيَ الطَّائِفَةُ الَّتِي قَالَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»⁽¹⁾. - وَأَعْلَنُوا أَنَّهُمْ يَدِينُونَ بِمَا يَدِينُ بِهِ زَعِيمُهُمُ الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ: مِنَ التَّوْحِيدِ، وَالْعَدْلِ، وَالْإِمَامَةِ. وَاخْتَارُوهُ عِلْمًا لَهُمْ؛ وَعَلَى هَذَا أَجْمَعَ آلُ الْبَيْتِ قَاطِبَةً: حَسَنِي، وَحُسَيْنِي، وَجَمِيعُ بَنِي هَاشِمٍ.

قال الإمام الكامل عبد الله بن الحسن عليه السلام: «الْعَلَمُ يَبْتَنَّا وَيَبْنِي النَّاسَ عَلَيَّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ، وَالْعَلَمُ يَبْتَنَّا وَيَبْنِي الشَّيْعَةَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ»⁽²⁾. وقال ولده الإمام محمد النفس الزكية عليه السلام: «أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ أَحْبَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ مَا دَنَرَ مِنْ سَنَنِ الْمُرْسَلِينَ، وَأَقَامَ عُمُودَ الدِّينِ إِذْ اغْوَجَ، وَلَنْ نَنْحُو إِلَّا أَثَرَهُ، وَلَنْ نَقْتَسِ إِلَّا مِنْ ثَوْرِهِ، زَيْدُ إِمَامُ الْأَيْمَةِ»⁽³⁾.

فصار الإمام زيد علما لمنهج آل البيت؛ فمن سار عليه سُمِّيَ زَيْدِيًّا؛ فالزيدية إذن هم آل البيت، وهم قرناء الكتاب، وهم امتداد لذلك النور.

أما في الفقه: فالمدرسة الزيدية الفقهية تُعْتَبَرُ مَدْرَسَةً إِسْلَامِيَّةً شَامِلَةً؛ حيث تضم في صفحات كتبها كل المذاهب، وكل المدارس الفقهية؛ فالفقيه الزيدي عَالِمًا ما يكون على معرفة تامة بآراء المذاهب الإسلامية؛ لأنه يَدْرُسُ وَيُدْرُسُ الْفِقْهَ الْمَقَارَنَ؛ فكتب الزيدية: كشرح التجريد، وشرح التحرير، وشروح الإبانة، وأصول الأحكام،

(1) الدارمي 2/ 280، والحاكم 4/ 450.

(2) السفينة للحاكم الجشمي، مخطوط، والتحف 67.

(3) أمالي أبي طالب 265، والتحف 68.

والانتصار، والبحر الزخار، وشرح الأزهار وحواشيه، والبيان، والأشمار، وضوء النهار، وأكثر الكتب الفقهية التي ألفها الزيدية -تجد فيها كل آراء المذاهب، وكل المسائل المختلف فيها بأدلتها وحججها.

والمجتهد في المذهب الزيدي يقارن، ويحلل، ويرجح، ويستنبط بذهنية مفتوحة متحررة من ريقَةِ التقليد، والجمود، والانغلاق.

وقد ترك علماء الزيدية تراثاً ثميناً ضخماً، وَخَرَتْ به المكتبات الخاصة والعامة، وكثيرٌ من نفائس هذا التراث قَسَرَبَ إلى متاحف ومكتبات أوروبا، وتركيا، وأخيراً إلى الخليج وغيره، وتعرض الكثير منها للتدمير، والتلف.

ولا يبالغ من يزعمُ أنَّ المدرسة الزيدية استوعبت الفقه قاطبة.

وفي هذا الكتاب سترى مدنى موسوعية علماء الزيدية في الفقه، وكيفية اختيارهم لأرائهم، والقواعد التي وضعوها لضبط المسائل الفقهية، وتتعرف على أهم كتب الزيدية الفقهية والحديثية؛ فالكتاب الذي نقدمه يتحدث عن الاجتهاد، وتحريم التقليد، وصحة نسبة الزيدية إلى الإمام زيد في الأصول والفروع، كما يذكر طبقات المذهب وقواعده، وكيفية التحصيل، والتفريع، والتخريج، والمذاكرة، والتقرير، فأهمية الكتاب ترجع إلى أنه من أهم الكتب التي تكلمت في هذا المجال.

وصف المخطوط:

تمت المقابلة على نسخة بخط العلامة أحمد بن علي بن أحمد زيارة ⁽¹⁾، وهي مصورة بمكتبتى، ولم أجد غيرها. وهي بخط نسخي جيد، ويظهر فيها بعض السقط.

وَكُتِبَ في آخرها: انتهيت بحمد الله من زبر هذه النبذة القيمة بتاريخ ذي الحجة عام

(1) ولد بصنعاء 1331هـ، وأخذ على علمائها. تولى إدارة المعارف العامة، ثم نيابة وزارة المعارف، ثم كان أحد المشرفين على مكتبة الإمام أحمد حيد الدين بالجامع الكبير المكتبة القرية الآن، ثم إدارة دار الكتب. توفي سنة 1423هـ. نزهة النظر 113هـ.

1399هـ وذلك على نسخة المؤلف الذي حَرَّرَ بقلمه في الأم ما لفظه : بقلم محصله
الحقير إلى الله حمود بن محمد ... بتاريخ 14 جمادى الأولى سنة 1359هـ .

العمل في التحقيق:

1- قُوبِلَ النَّصُّ بعد صَفِّهِ على الأصل أكثر من مرة، مع وضع علامات الترتيب
المتعارف عليها، ووضع عناوين للمباحث الفرعية، وما كان إضافة مني وضعمته بين
معقوفتين هكذا [].

2- تخريج الآيات والأحاديث.

3- ترجمة المؤلف والأعلام الواردة في الكتاب، وكذلك الكتب المذكورة في الكتاب.

4- ضبط القواعد والكلمات المشككة.

5- تصحيح بعض أسماء الكتب ونسبتها إلى مؤلفيها؛ فالذي يظهر أن المؤلف رحمته
كان يكتب مِنْ ذَاكَرَتِهِ.

ترجمة المؤلف

هو السيد العلامة حمود بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن إسماعيل بن إبراهيم
ابن المهدي صاحب المواهب محمد بن أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد.

مولده: بمدينة ذمار سنة 1305هـ، وبها نشأ، وَدَرَسَ وَدَرَّسَ.

وصفه أكثر المترجمين له بأنه علامة، محقق، حافظ، شاعر، ناثر، شجاع، نزيه.

مشايعه: 1- السيد عبدالوهاب بن أحمد الوريث⁽¹⁾، ولا زمه كثيرا، وبه
تخرج: قرأ عليه القرآن الكريم، وفي تفسير الكشاف، والبيضاوي، والجلالين،
والطبري، وشرح الأزهار كاملا بحواشيه، والتعليق والتقريرات الصحيحة، وبعضه

(1) ولد في شوال سنة 1287هـ بدمار وبها أخذ عن عدة مشايخ من العلماء، وفي عام 1309هـ هاجر إلى
بلاد الحدا فرارا من الأتراك، وتولى القضاء بريم 1330هـ إلى أن توفي 1350هـ نزهة النظر 401.

عدة مرات، وجوهرة الفرائض بحواشيها عدة مرات، وشفاء الأوام للأمير الحسين، وكان ورده في ليالي رمضان، وزاد المعاد في هدي خير العباد، وقرأ عليه الجزء الأول من العروة الوثقى للعلامة الحسين بن يحيى الديلمي، وفي صحيح البخاري، وفي شرح نهج البلاغة، وشرح التلخيص، والقاموس المحيط، وله معه مذكرات وجوابات سؤالات، ومنه تَعَلَّمَ كيفية فصل الخصومات.

2- عبد الوهاب بن علي بن يحيى الوريث⁽¹⁾: قرأ عليه شرح الأزهار قراءة تحقيق وبحث وإمعان، وجوهرة الفرائض بحواشيها، ومؤلفه تحفة الثقات في معرفة الأوقات.

3- الحسن بن عبد الوهاب بن علي بن يحيى الوريث⁽²⁾: قرأ عليه شرح الأزهار، وجوهرة الفرائض عدة مرات، وتحفة الثقات في معرفة الأوقات.

4- السيد يحيى بن الحسين بن عبدالله الخطيب السوسوة⁽³⁾: قرأ عليه عدة الأكياس شرح الأساس عدة مرات، والكاشف شرح الكافل لابن لقمان عدة مرات، والشرح الصغير على التلخيص، وفي حاشية الدسوقي على الشرح الصغير، ومؤلفه الجوهرة البهية شرح اللؤلؤة المضيتة في النحو (لعله نظم الأجرومية) ثلاث مرات، وحصل معه على فوائد في الأدب والتاريخ وغيرهما.

5- القاضي يحيى بن أحمد بن عبد الوهاب السماوي⁽⁴⁾: قرأ عليه في شرح الأزهار،

(1) ولد بدمار 1253 هـ تقريبا وبها نشأ، وأخذ عن علمائها، كان محققا للفقهاء، كريم الأخلاق، مرجعيا في فصل الخصومات، وكان من المساعدين للعلامة عبدالله بن علي العنسي في اختصار شرح الأزهار وتحريره من الخلاف. توفي 1320 هـ، وله تحفة الثقات في معرفة الأوقات. ينظر نزهة النظر 407.

(2) ولد بمدينة دمار سنة 1258 هـ وبها نشأ، علامة وفقه محقق، تولى القضاء في عدة أماكن، وتولى بمدينة إب في ذي القعدة 1353 هـ نزهة النظر 231.

(3) علامة، فقيه، أديب، شاعر، ناظم، خطيب مفوه، سياسي. توفي سنة 1332 هـ، وله منظومة الأجرومية وشرحها، وديعية بليغة. أمة اليمن 3/ 298.

(4) ولد بعمته من محافظة دمار سنة 1290 هـ، ورحل إلى دمار سنة 1319 هـ وبه قرأ على عدة مشايخ، وأجاز به بعضهم. علامة وفقه وشاعر بليغ، عيَّنه الإمام يحيى حاكما في مغرب عس في صفر سنة 1320 هـ.

وكان محققاً في الفروع.

- 6- علي بن صالح بن محمد الحوشبي⁽¹⁾: قرأ عليه في شرح الأزهار عدة مرات بحواشيه وتعليقه وتقريراته مع تصحيح الحواشي، وجوهرة الفرائض بحواشيه.
- 7- القاضي إسماعيل بن محمد الشيباني⁽²⁾: قرأ عليه في شرح الأزهار، وجوهرة الفرائض.
- 8- الفقيه حسين بن أحمد العسيلي⁽³⁾: قرأ عليه شرح الأزهار.
- 9- والده أخذ عنه في شرح الأزهار، والفرائض.
- 10- القاضي عبدالله بن محمد العنسي: قرأ عليه في شرح الأزهار.
- 11- السيد زيد بن علي الديلمي⁽⁴⁾: قرأ عليه في شرح الأزهار، وشرح ملحمة الإهراب للفاكهي.
- 11- يحيى بن الحسين بن محمد المهدي: قرأ عليه في شرح الأزهار.
- 12- أحمد بن محمد قطران⁽⁵⁾: قرأ عليه في المنهاج شرح معيار العقول، وشرح القطر لابن هشام.
- 13- صالح بن أحمد الخودي⁽⁶⁾: قرأ عليه القرآن.

1330 هـ واستمر مدة ثم انفصل عنه ولزم بيته، وفي سنة 1348 هـ عينه الإمام يحيى للقضاء في ناحية جبل الشرق، وتوفي ببيته في قضاء يريم شهر ربيع الأول سنة 1349 هـ. نزهة النظر 621.

(1) علامة فاضل، وفقه محقق في الفروع، توفي أثناء رجوعه من أداء فريضة الحج سنة 1336 هـ في بلاد العمشبة، ودفن بمحل يقال له واسط.

(2) ولد يوم 22 شعبان سنة 1267 هـ، علامة وفقه مقرر، حفظ القراءات السبع، فاضل. توفي في ذي الحجة سنة 1320 هـ. نزهة النظر 256.

(3) ولد في شعبان سنة 1284 هـ بدمار ونشأ ودرس بها وبصنعاء، تولى عدة مناصب قضائية منها رئاسة الاستئناف بصنعاء، ولزم التدريس وانتفع به كثير من أهل العلم. توفي بصنعاء في ذي الحجة سنة 1366 هـ. ينظر تحفة الأخوان 75، ونزهة النظر 305.

(4) ولد بدمار 1284 هـ تقريباً، علامة فقيه زاهد، درس بدمار. توفي في صفر 1355 هـ. نزهة النظر 134.

(5) الدماري، ولد سنة 1281 هـ شيخ القراءات بدمار قرأ بصنعاء على عدة مشايخ وكان محققاً في أكثر الفنون، توفي سنة 1362 هـ. نزهة النظر ص 315. ومن مشايخه كذلك في القرآن الفقيه العلامة صالح بن

واستجاز من السيد يحيى بن علي بن أحمد بن الحسين الذاري⁽¹⁾، والعلامة عبد الوهاب ابن محمد بن أحمد المجاهد الشاهي⁽²⁾، والسيد إسماعيل بن علي السوسوة⁽³⁾ وغيرهم⁽⁴⁾.

تلاميذه: منهم ولده محمد، ومفتي دمار الحالي القاضي محمد بن محمد الأكرم، وكانا يقرآن عليه وقت الم قيل، إذ أكثر وقته في حل قضايا الناس. واستجاز منه السيد العلامة محمد بن يحيى بن علي الذاري⁽⁵⁾.

تولى القضاء في بلاد العدين «محافظة إب» سنة 1338 هـ، ثم عُزل عن القضاء، وعاد إلى دمار، وبقي فيها عاكفا: على التدريس، والتأليف، والإفتاء، وفصل الخصومات بالتراضي؛ وكان المتخاصمون يأتونه من جميع النواحي إلى حدود زييد؛ لما اشتهر عنه: من سرعة الفصل، وحل الخلاف.

وعند قيام ثورة 1948 م التي قتل فيها الإمام يحيى رحمته الله - وقف ضدها، وأبدى موقفا صلبا حتى تخلى عن أعز أصدقائه وخلانه، وتحول مدحه له إلى هجاء! وبعد قيام ثورة 26 سبتمبر سُجن ثم أطلق.

وما أفادني به السيد عبدالله بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الجرموزي رعاه الله -

محمد الحوشي، ومحمد بن يحيى عبد الكريم داديه، والفقير العلامة يحيى بن علي الخويزي، وفي الابتداء الفقيه محمد بن صالح الحوشي وأخوه أحمد بن صالح، وأخوها علي بن صالح الحوشي.

(1) ولد بالذاري في جمادى الآخرة سنة 1290 هـ، وقرأ بها وبدمار وصنعاء وشهارة، وتولى للإمام يحيى عدة أعيال منها كان عاملا على بلاد رداغ. وتوفي 1364 هـ وله مؤلفات. ينظر نزعة النظر 323.

(2) ولد بمدينة دمار سنة 1289 هـ وبها نشأ، وهاجر مع عمه عبدالله بن أحمد إلى مدينة صعدة 1304 هـ ثم انتقلا إلى جبل الأنوم فأخذ بها وبشهارة، ودرّس بشهارة، وثلاء، وصنعاء، وظفير حجة. وكان محققا في الفقه والأصول وعلوم العربية وأكثر الفنون، وانتفع به كثير من العلماء، توفي بظفير حجة في شعبان 1357 هـ. ينظر نزعة النظر 407.

(3) ولد سنة 1316 هـ، كان علامة وفقهيا حافظا، ومحققا في أكثر الفنون. تولى الخطابة بجامع دمار، وتوفي سنة 1381 هـ. وذكر في نزعة النظر 191 أنه استجاز من السيد حمود الدولة.

(4) وله مسموعات ومقروءات أخرى على مشافهه لم يذكرها.

(5) ولد في قفلة عذر 1328 هـ، علامة محقق، حفظ كثيرا من المتن. توفي 1388 هـ. نزعة النظر 624.

وقد أحضر معه صورة للتحفة العلوية بخط المؤلف رحمته، وصورة لتخميس قصيدة الفرزدق، وتخميس قصيدة الناشع - بما يلي:

1- كان السيد حمود عاملاً في وصاب غرب دمار في عهد الإمام يحيى، وكان يصرف الزكاة على الفقراء حسب رواية جده محمد بن عبد الرحمن الجرهمزي⁽¹⁾؛ فطلب الإمام يحيى السيد حمود إلى صنعاء، وماله عن صرف الزكاة، وأين الخراج؟ فأجابه: جَدُّكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَزَمَنَا أَنْ نَأْخُذَهَا مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَنُرَدَّهَا عَلَى فَقَرَائِهِمْ، وَلَمْ يَقُلْ: نَأْخُذَهَا مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَنَعْمُزُهَا فِي دَارِ السَّعَادَةِ! ففضحك الإمام وقال: جَلَّافٌ ذَمَّارٌ قَعِيضٌ حَاكِمٌ تَوَاضِعٌ يَدْمَارٌ.

2- من ظرافة السيد حمود رحمته أنه كان مولعاً في أكل القات، وكان الوعاء الذي يشتري فيه القات مقلداً: مفتاح عنده، ومفتاح عند بائع القات! وكان في ذلك الوقت يشتري بريالين وهذا مبلغ كبير في ذلك الوقت.

وقد أخبرني مفتي دمار القاضي محمد بن محمد الأكوع حفظه الله أن السيد حمود كان يذهب قبل الظهر في دُورَةٍ وَيَقْرَأُ ثُمَّنَ المصحف في الذهاب وئُمْنَهُ في الإياب! من شدة حفظه للقرآن وسَعْفِهِ به؛ والمسافة من الحوطة إلى رأس هِرَّانَ ما يقارب ثلاثة كيلو متراً⁽²⁾. وقال رحمته في الدُورَةِ وَسَعْفِهِ بالقات:

دُورَتِي دُرَّتِي وَمَسَائِي وَقَاتِي رَاحَ رُوحِي وَزَاخَتِي وَحَيَاتِي
نُزْهَةٌ لَوْ أَقَامَ آدَمُ فِيهَا مَا أَتَاهُ الزَّمَانُ بِالنَّجَبَاتِ
سَجَرٌ لَوْ أُنِيَ لِإِبْلِيسَ مِنْهَا لَا طَالَ الْخُشُوعُ فِي السَّجَدَاتِ

وقال: كان يُدَاكِرُ الدُّرُوسَ مَعَ جَدِّهِ القاضي محمد بن أحمد بن عبد الله الأكوع في

(1) ولد سنة 1329 هـ، وتولى القضاء بعثمة في عهد الإمام يحيى، ويعلمها كان عاملاً للأوقاف لمدة ستة وثلاثين عاماً، واكتسب أموالاً للأوقاف من فائض حاجات المساجد، واستخرج الأوقاف الضائعة والمتنصبة في مسرة سبها سُورَةُ الجرهمزي، وكان بينه وبين السيد حمود زمالة ومراسلات. توفي 1393 هـ.

(2) الحوطة: حيٌّ بدمار وفيه يقع الجامع الكبير. وهوان: جبل بدمار وقد اتصلت مدينة دمار اليوم به.

غرفة تحت البيت كانت مخصصة لحل الخصومات بين الناس، لا يوجد بها نافذة؛
فَيُضَاها بالجص^١.

وكانا يسهران الليل في حفظ المتن ومراجعة الدروس في جامع الإمام يحيى بن حمزة
بدمار؛ فإذا أحسَّ بالنعاس بَلَغَ الْقَاوَاتِ: أي الْعَمَائِمَ بالماء؛ وهي من القطن؛ لإذهاب
النوم، ولا تحف إلا في اليوم الثاني.

قال: وقد طلبه الإمام أحمد إلى تعز ويقي عنده عدة أشهر، وأسكنه بقصر
الْجُحْمَلِيَّةِ، وَفَرَّرَ لَهُ مُقَرَّرًا يَوْمِيًّا؛ فرائع الإمام أحمد الناس يذهبون ويحيون إلى
الْجُحْمَلِيَّةِ؛ فقال: ما هذا؟ قالوا: حمود الدولة يحل الخصومات بين الناس فطلبه إليه؛
فلما دخل عليه قال له: يا ضياء تَقْرَأُ سُورَةَ الدخان؟ يعني: هل تدخن؟ فقال: أقرأ
سورة «ق»: يعني أريد قَاتًا.

ووقع بينه وبين الإمام أحمد في الجلسة مُدَاكِرَةً متشعبة؛ فقال الإمام بعد خروجه
لزيد بن يحيى عقبات^(١) من جلساء الإمام: كنت أحسب صاحبكم فقيها فروعيا؛ فإذا
هو نبراس في اللغة، ومنار في البلاغة، ومجموع في علم الرجال والتاريخ، ما رأيت له
مثيلاً ولا وجدت له نظيراً!

وقد سمعت عنه أشياء مؤلة ولكن أرباب الكمال تَكْتُمُ فيهم الأقاويل الباطلة؛
وقد أخبرته بذلك واعتذرت له فقبل مني؛ وهكذا أولو العلم والنهس. وخروج زيد
عقبات وَتَبَعَ حمود الدولة؛ فأخبره بما قال الإمام؛ فقال: لا يسرني إن مدحني، ولا
يضرني إن قدحني؛ وإنما أنا أرجو رضي الله ومغفرته.

وقال: كان قوي البدن؛ وكان يصلي المغرب والعشاء بوضوء الظهر؛ وفي رمضان

(١) ولد سنة ١٣٣٠ هـ تقريباً بدمار ودرس بها وهاجر إلى صنعاء، وقَرَسَ في المدرسة العلمية، وتخرج منها،
وكان علامة وفقهاً وأديباً وشاعراً، عُيِّنَ عاملاً للحدا في أيام الإمام يحيى حميد الدين، وفي أيام ولده كان
من علماء الهيئة الشرعية بتعز، أعلِمَ بعد قيام الثورة ظلماً سنة ١٣٨٢ هـ. نزّهة النظر ٣٠٧.

يصلي الفجر بوضوء المغرب! .

وقال: كان ﷺ من عِبَادِ اللَّيْلِ، كثير الصدقة، كريم النفس، شجاع .

وكان نائبا لعلي بن عبدالله الوزير⁽¹⁾ عندما فتح قلعة المقاطرة أيام الإمام يحيى،

وكان القائد العسكري لعلي بن عبدالله الوزير.

وقال: حَكَمَ علي أناس فأغضبهم؛ فجاء ثمانية أشخاص وَعَمِلُوا لَهُ ثَلَاثَ كِمَائِنَ:

فتقدم عليه الكمين الأول لضربه بِالْعِصِيِّ! فضرب الكمين الأول حتى أكمل ضرب

الثمانية! وأخذ الْعِصِيَّ من أيديهم، وقادهم إلى مكان مَسَاءٍ حتى يأتي الجنود لأخذهم!

قال المفتي: وأنا أشاهده من فوق السطح وأنا صغير، وفي يده ثلاث حبات طماطم لم

يتركهن من يده!!

وقال: نزل إلى أمواله بالسحول⁽²⁾؛ فاستضافه القاضي محمد بن علي دَعْفَانَ إلى منزله

يَرْحَابٍ⁽³⁾، وَقَعَدَ عنده شَهْرًا، وكان ينشيء أحدهما كل يوم قصيدة، وَيَهْزُدُ عليه الآخر،

وَسَمِيًّا تَنَاجُهُمَا: «نزهة الأحباب، في وادي رحاب». قال المفتي: كان السيد حمود

يُسْتَشْهِدُ بأبيات ويقول: هذه من قصيدة كذا، ويشير إلى قصة رحاب، وقال: تركت

الديوان عند محمد دَعْفَانَ. قال المفتي: وقد بحثت عن الديوان فلم أعثر عليه.

شِعْرُهُ: كان شاعراً فصيحاً مقلعاً، وناثراً بليغاً، له شعر كثير. قال عنه البردوني في

«رحلة الشعر اليمني قديمه وحديثه» [109]: كان شعره على سلفيته مملوءاً بخصائص

فريخته، وكان يمثل الواقع المعاش في مثل قوله:

(1) ولد سنة 1302 هـ بهجرة بيت السيد، وبها نشأ، ودرس بها، وجامع الروضة، وصنعاء، كان أميراً وقائداً على تعز، ثم عينه الإمام عاملاً على بلاد المحويت. أعدم في عام 1367 هـ ضمن من شارك في انقلاب 1948 م. نزهة النظر 436.

(2) حقل واسع يمتد من سفح جبل سمارة شمالاً، وحتى عقبة إب . معجم البلدان للمقهي 1/ 775.

(3) رحاب: قرية في الجنوب الغربي من مدينة يريم في أسفل جبل إريان، بها مركز مديرية القفر. معجم البلدان للمقهي 1/ 676.

إِلَى الْعَدْلِ إِنَّ الْعَدْلَ أَقْرَبُ لِلنَّفْسِ وَرِفْقًا فَإِنَّ الرِّفْقَ يَشْفِي مِنَ الْبُلْوِ
تَوَلَّى عَلَيْنَا ظَالِمٌ بَعْدَ ظَالِمٍ كَأَنَّ لَهُمْ مِيرَاثَ أُمَّهِمْ خَسِرُوا

وله علوية شهيرة ، هُجِّنَ فيها كثيرا من أحاديث التشيع :
يَا زَائِلًا يَهْوَى سَلَامَةً دِينِهِ وَيَجُودٌ فِي تَحْصِيلِ عِلْمٍ يَقِينٍ⁽¹⁾

وهي على تعليميتها عذبة الإيقاع ؛ لأن الشاعر كان يهضم ثقافته حتى يجيد ما يتبع عنها ،
حتى ولو كانت الثقافة سلفية [قديمة] ؛ فقد كان يتمي إلى السلف البعيد عند (دعبل ،
والكميت) ، وعندهما قوة الشعر ، وصدق الشعور ؛ ذلك لأن كثيرا من شعراء تلك الفترة
كانوا يتمون إلى الماضي البعيد أو القريب .. وكان الانتماء الأبعد يثمر شعرا أصفى ، أما
المتمون إلى مدرسة (الحلي ، والحريري ، والهندي) ؛ فقد فسدت ثمارهم ؛ لفساد بذورهم .
أه وشعره كثير ، لكنه مُشَتَّت ؛ فقد كان يتولى الرد على بعض القصائد التي كانت تأتي
للأمير علي بن عبدالله الوزير ، وله خميس قصيدة الناشئ⁽²⁾ وهي :

مَنَّا الرُّشْدَ دَاعِيًا وَمَجَابًا
وَيُخْرِزُ أَوْجَةَ اللَّبِّ اللَّبَابُ
فَإِنْ أَوْدَى بِمَذْمُومِ الدِّهَابِ
بِأَلِ مُحَمَّدٍ عُرِفَ الصَّوَابُ وَفِي إِثْنَائِهِمْ نَزَلَ الْكِتَابُ
تَرَدَّى شَأُوهُمْ حُلُلَ الْمَرَايَا
وَأَنَحَلَّهُمْ بِهَا مُسْنِي الْعَطَايَا
فَهُمْ سُقْنُ النَّجَاةِ مِنَ الْبَلَايَا
وَهُمْ حُبَّجُ الْإِلَهِ عَلَى الْبَرَائِيَا مِنْهُمْ وَبَجَلُهُمْ لَا يُسْتَرَابُ

(1) وهي التحفة العلوية ، عدد أبياتها 313 بيتا ، وقد وضعت لها شرحا ملخصا .
(2) تُبَيِّتُ في إكليل الحمداني إلى عمرو بن العاص ، واشتهرت في اليمن أنها له ، والصحيح نسبتها للناشئ
وهو علي بن عبدالله بن الوصيف البغدادي ، شاعر متقدم في الأدب ، اشتهر بشعره في أهل البيت ، وكان
أحد شعراء سيف الدولة توفي سنة 365 هـ . وله ديوان شعر . ينظر نسمة السحر 2 / 406 .

مَنَّا إِلَيْهِمْ سَمَتْ فَوْقَ الثُّرَيَّا
 بِهِمْ طَابَ الْهُدَى نَشْرًا وَطَيًّا
 مَعَارِفُهُمْ تَزِيدُ الْكَوْنُ رَيًّا
 وَلَا سِبْعًا أَبَا حَسَنِ عَلِيًّا لَهُ فِي الْمَجْدِ مَرْتَبَةٌ مُطَابُ
 فَكُنْمْ جَلًّا عَنِ الْمُخْتَارِ بَأْسًا
 وَكَانَ فِدَى وَكَانَ أَخَا وَنَفْسًا
 خَلِيقَتُهُ كَهَارُونَ لِمُوسَى
 إِذَا طَلَبْتَ صَوَارِثَهُ ثَمُوسًا فَلَيْسَ كَمَا يَسُوءُ نَعَمُ جَوَابُ
 يَصُولُ عَلَى الْعِدَا فِي كُلِّ وَادِي
 عَلَى مَثْنِ السَّمَزْدَلِ⁽¹⁾ وَالْجِيَادِ
 فَكُنْمْ أَرْدَى بِصَوْلَتِهِ الْمُعَادِي
 طَعَامُ حُسَاوِيهِ مَهْجُ الْأَعَادِي وَفَيْضُ دَمِ الرُّقَابِ لَهُ شَرَابُ
 لِأَفْلٍ وَدَادِيهِ فَلَجَّ وَتُجْجُ
 وَحَظُّ عِدَاتِهِ فِي النَّارِ لَقُحُ
 هُمَامُ الْحَزْبِ لَا يَغْرُوهُ قَرْحُ
 وَبَيْنَ حُسَاوِيهِ وَالنُّزْعِ صَلُحُ وَبَيْنَ الْبَيْضِ وَالْبَيْضِ اضْطَحَابُ
 مَعَارِفُهُ تَزِيدُكَ عَظِيمَ عِلْمِ
 وَمَقُولُهُ يُفِيضُ عُبَابَ يَمِّ
 صِفَاتُ مَا لَهَا خَضِرٌ بِفَهْمِ
 وَفَضْلُهُ كَيْفَ يُؤَيِّدُهُمْ مَعَارِفُهُمَا مِنَ النَّاسِ الرُّقَابِ

(1) الشمر دل: من الإبل وغيرها القوي السريع الفتي الحسن الخلق. لسان العرب 371/11.

عَلَيَّ حَقُّهُ أَغْلَى وَأَزْفَى
 وَشَمْسٌ فِي الْمَعَارِفِ لَيْسَ يَحْقَى
 فَكُنْ عَمَّ الْوَرَى غَوْنًا وَلُطْفًا
 عَلَيَّ التَّبَرُّ وَالذَّهَبُ الْمُصَفَّى وَيَا قِي النَّاسِ كُلِّهِمْ تُرَابُ
 فَكُنْ فِي حُبِّ خَيْدَرَةٍ عَلَيَّ
 شَدِيدَةٍ عَزِيمَةٍ مِنْ غَيْرِي
 فَعُنُونِ الرَّشَادَ وَلَا عَلَيَّ
 إِذَا لَمْ تَبْرَوْ مِنْ أَهْلِكَ عَلَيَّ فَمَا لَكَ فِي عَجْزٍ وَكُؤَابُ
 خِصْمٍ أَقْصَمَ الْكَسَوَيْنِ نَيْلًا
 وَلَيْتَ طَمَّ أَهْلُ الشُّرْكِ وَنَيْلًا
 وَنُورٌ سَالَ مِنْهُ الْهَدْيُ سَيْلًا
 هُوَ الْبُكَاءُ فِي الْمَخْرَابِ لَيْلًا هُوَ الْفُضْحَاكُ إِنْ آنَ الْقُرَابُ
 سَفِينُ الْقَوْرِ ذُو دُوسٍ وَلَوْجُ
 وَفَزْدَوْسُ الْجَنَانِ وَزَوْجُ رَوْجِ
 وَسَبْقُ جَلٍّ أَنْ يُخْصَى بِمَنْجِ
 هُوَ النَّبَأُ الْعَظِيمُ وَقُلُوكُ نُوحٍ وَيَا بَ اللَّهُ وَالْقَطْعُ الْخَطَابُ

ومن شعره أيضا تخميس قصيدة ابن إسحاق، ومطلعها:

إِذَا مَا الزَّمَانُ عَلَيَّ اذْلَهَمَ
 وَمِنْ هَؤُلَاءِ جَاءَنِي مَا أَمَمَ
 أَقُولُ وَلِي مَذْمُوعٌ كَالْذَيْنِ
 دَعَوْتُكَ يَا رَبِّ فِيمَا أَلَمَ يَكْغُلُ عَظِيمُ حَسَاةِ الْقَسَمِ

بِسُورِ الصَّفَا بِلَا إِلَهَ
 بِسِرِّ الْعُيُوبِ بِإِحْقَانِهَا
 بِعِلْمِ الْعَالَمِينَ بِإِخْصَانِهَا
 بِذَاتِكَ تَهَيَّ بِأَمْنِهَا بِقَوْلِكَ لِلشَّيْءِ كُنْ مِنْ عَدَمِ

وله أيضا تخميس القصيدة المشهورة التي قالها الفرزدق في زين العابدين علي بن الحسين بن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وسلامه، وقد كَمَسَهَا بِمَقُولِهِ الْعَالِي الْفَخِيمِ، وَدَرَّ لِسَانِهِ الْجَمَانِ النَّظِيمِ؛ فغدا التخميس والأصل كلولو بِيٍّ مُضِيٍّ، في جلال بهيج، وسمط أريج، وهي:

نَوَّةٌ بِمَنْ مَدَحَ الرَّحْمَنُ أَسْرَتَهُ
 وَأَنْشُرَ مَنَاقِبَهُ طُرًّا وَنَشَانَةً
 وَقُلْ لِمَنْ طَمَسَ الْخِذْلَانُ مَقْلَكُهُ
 هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطَائِفُهُ وَالْيَتِيمُ يَغْرِقُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ
 هَذَا الَّذِي سَبَقَ الْأَجْوَادُ فِي الْكَرَمِ
 هَذَا الَّذِي عَبَدَ الرَّحْمَنُ فِي الظُّلَمِ
 هَذَا الَّذِي رُمِدَتْ نَارُهُ عَلَى عِلْمِ
 هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا النَّوْحِيُّ النَّحْيِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
 سَبَطَ الرُّسَالَهَ عَمَّتُهُ فَضَائِلُهَا
 شَبَّلَ الْإِمَامَةَ أَعْيَتْ مَنْ يُطَاوِلُهَا
 مِنْ دَوْحَةِ الْمَجْدِ أَرْسَتْهُ كَلَامُهَا
 إِنْكَارُ أَلْفِ قُرَيْشٍ قَالُوا قَاتِلُهَا إِلَى مَكَارِمِ هَذَا يَتَوَهَّى الْكَرَمُ

مِنْ سِدْرَةِ الْعَرْشِ مَنْ بِالْوَحْيِ قَدْ زَحَرَتْ
 هَذِيحًا وَنُورًا وَأَشْرَاقًا وَكَمْ نَشَرَتْ
 وَأَزْشَدَتْ أُمَّةً مِنْ بَعْدِ مَا كَفَرَتْ
 يُنْمِي إِلَيَّ قُرُوءَ الْعِزِّ الَّتِي قَصُرَتْ عَنْ تِلْكَهَا عَرَبُ الْإِسْلَامِ وَالْعَجَمِ
 فَنِيضُ الْمَعَارِفِ سَنِيبٌ مِنْ رِوَايَتِهِ
 نَشْرُ الْعَوَارِفِ نَزَرٌ مِنْ كَرَامَتِهِ
 وَالْعُرْفُ مِنْ نَشْرِهِ أَجْزَاءُ فِطْرَتِهِ
 يَكَادُ يُنْمِيكَ عِرْفَانٌ رَاحِيهِ رُكْنُ الْحَلِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ
 فِي لَمَمٍ شَغَبِ الْمَعَالِي قَلْبُهُ شَيْقُ
 وَمِنْ يَرَاعِ الْقَوْلِي طَرَفُهُ أَرِقُ
 مُطَيَّبٌ طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبِهِ أَفْقُ
 فِي كَفْوٍ خَيْرَ زَانٍ وَجِيهٌ عَيْقُ مِنْ كَفٍّ أَرْوَعُ فِي عِزِّهِ شَمُ
 عَنَائِيهِ اللَّهُ أَبَدَتْ فِي جَلَالَتِهِ
 تَعْتُ الْمَلَائِكِ فِي أُنْوَانِ حَالَتِهِ
 مَأْمُونٌ جُزْأَتِهِ مَأْمُولٌ رَاحِيهِ
 يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْفِي مِنْ مَهَائِيهِ فَلَا يَكْلِمُ إِلَّا حِينَ يَتَنَمَّ
 لِلشَّمْسِ وَالْبَدْرِ حَظٌّ مِنْ أَشْعَائِهِ
 وَالزَّهَرُ مَا طَلَعَتْ إِلَّا بِطَلَعَتِهِ
 يَغُثُّ كُلَّ تَوْحِيٍّ نُورٌ مُفْلَتِهِ
 يَنْشُقُّ نُورُ الْهَدْيِ مِنْ نُورِ غُرَّتِهِ كَالشَّمْسِ يَنْجَابُ عَنْ إِشْرَاقِهَا الْقَتْمُ

فَنَزَعَ سَمَتٌ فِي مَرَايِي الْعِزِّ دَوْحُهُ
شِبْلٌ رَوَتْ مِنْ زُلَالِ الْهَدْيِ مُهْجَتُهُ
أَعْظَمَ بِمَنْ عَظَمَتْ قَدْرًا أَرْوَمَتُهُ
مُسْتَفْتَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ تَبَعْتُهُ طَلَبَتْ حَاصِرُهُ وَالْحَيِّمُ وَالشَّيْمُ
هَذَا مَنَارُ الْهَدْيِ إِنْ جِئْتَ سَائِلُهُ
هَذَا خِصْمُ النَّدَى إِنْ بِتَ نَائِلُهُ
هَذَا ابْنُ خَيْدَرَةٍ فَانْظُرْ شَمَائِلُهُ
هَذَا ابْنُ فَاطِمَةٍ إِنْ كُنْتَ جَاهِلُهُ بِجَدِّهِ أَلْيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُجِمُوا
اللَّهُ قَلَمُهُ ذِكْرًا وَكَرَمُهُ
وَإِخْخَارُهُ حِينَ سَوَاهُ وَسَوْمُهُ
وَإِخْصَصُهُ بِالْعُلَى وَالْعِلْمَ عِلْمُهُ
اللَّهُ شَرَفُهُ قَدْرًا وَعَظَمُهُ جَرَى بِذَلِكَ فِي لَوْحِ الْقَلَمِ
بِاللَّهِ قُلْ لِيَهْشَمَ فِي مَحَاضِرِهِ
لَمَّا تَعَامَى فَوَيْدًا عَنْ بَصَائِرِهِ
وَزَاغَ عَنْ رُشْدِهِ بَلْ عَنْ مَشَائِرِهِ
وَلَيْسَ قَوْلُكَ مِنْ هَذَا بِصَبَائِرِهِ الْعُرْبُ تَعْرِفُ مَنْ أَنْكَرَتْ وَالْعَجَمُ
سَسَكِينَةٌ وَقَارٌ طَابَ شَفْعُهُمَا
وَنَجْدَةٌ وَإِبَاءٌ عَالٍ رَفْعُهُمَا
وُسْتَةٌ وَكِتَابٌ صَمٌّ شَرْعُهُمَا
كَلْنَا لَهُمْ غِيَاثَ هَمٍّ نَعْمُهُمَا يُسْتَوَكَّفَانِ وَلَا يَعْرَوُهُمَا عَدَمُ

لَيْسَتْ الْكَيْبَةُ مِنْ صُورٍ مُنَاصِرَةٍ
صَحْمُ الدَّسِيعَةِ مَغْلُوبٌ مُفَاخِرُهُ
شَمْسُ الشَّرِيعَةِ مَوْثُورٌ مُنَاطِرُهُ
سَهْلُ الْخَلِيقَةِ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ يَزِينُهُ اثْنَانِ حُسْنُ الْخَلْقِ وَالسُّيَمِ
يُثْرِي الْعُمَاءَ نَدَاهُ كُلَّمَا مُنَحُوا
وَلَا يَغِيضُ جَدَاهُ كَيْفَمَا نَزَحُوا
جَمُّ الْمَفَاخِرِ لَا تُفْنَى لَهُ مَدَحُ
حَمَالُ الْأَقْوَامِ إِذَا اقْتَدَحُوا حُلُوُ الشُّمَالِ يَحْلُو عِنْدَهُ نَعَمُ
بَحْرٌ يَفِيضُ عُبابُ الْجُودِ مِنْ يَدِهِ
بَذَرُ زَيْحِ الدِّيَاجِي نَعْتُ سُودِهِ
يُمِيدِي السُّرُورِ بِهِ إِزْقَادُ وَافِيهِ
مَا قَالِ لَا قَطُّ إِلَّا فِي تَشْهُدِهِ لَوْلَا التَّشْهُدُ كَانَتْ لَاؤُهُ نَعَمُ
نُورُ التَّيْرِتَةِ يَهْدِيهَا إِذَا انْصَدَعَتْ
بَخْرُ الْعَطِيَّةِ يَثْرِيهَا إِذَا اشْجَعَتْ
فُلُكُ التَّجِيجَةِ يُزَوِّيهَا إِذَا فَرَعَتْ
حَمُّ التَّيْرِتَةِ بِالْإِحْسَانِ فَانْقَشَعَتْ عَنْهَا الْغِيَابُ وَالْإِمْلَاقُ وَالْعَلَمُ
عَوِيرَةُ الرُّسُلِ مَنْ فِي الذِّكْرِ نَعْتُهُمْ
نُودُجُ الْأَضْوِيَا مَنْ طَمَّ فَيَضُّهُمْ
سَلِيلُ أَهْلِ الْكِسَا مَنْ تَمَّ نُورُهُمْ
مِنْ مَغْشَرِ حُبِّهِمْ دِينَ وَيَنْفُضُهُمْ كُفْرُ وَفَرِيقِهِمْ مَنْجَى وَمَعْتَصَمُ

مَقَارِجُ الْإِزْتِقَالِ لَمْ تَعُدْ خُطَّتْهُمْ
وَنَيْلُ دَارِ الْبَقَا يَثْلُو مَوَدَّتْهُمْ
وَالْكُفُونُ يَغْرِفُ عَلَيْهِمُ وَتَجِدَتْهُمْ
إِنْ عُدَّ أَهْلُ النَّحْيِ كَانُوا اِلْتَمَتْهُمْ أَوْ قِيلَ مَنْ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ قِيلَ هُمْ
هُمْ الْمَجْلُونُ سَبَقًا يَوْمَ حَلْبَتِهِمْ
هُمْ الْمُصَلُّونَ زَانُوا فِي عِبَادَتِهِمْ
فَوَزُ الْبَرِيَّةِ يُلْقَى فِي سَفِينَتِهِمْ
لَا يَسْتَطِيعُ جَوَادٌ بَعْدَ هَايَتِهِمْ وَلَا يُدَانِيهِمْ قَوْمٌ وَإِنْ كَرُمُوا
كَمْ أُمَّةٍ يَمُوتُ سَاحَاتِهِمْ كَرُمَتْ
وَأُخْرَزَتْ مِنْ مَتَاهَا مَخْرُومًا أَيْمَتْ
وَلَمْ يَخْبَ ظَنُّهَا فِيمَا لَهَا قَلِمَتْ
هُمْ الْغِيُوثُ إِذَا مَا أَزَمَتْ أَزَمَتْ وَالْأَسَدُ أَسَدُ الشَّرِّ وَالْبَاسُ عَتِدُمْ
لَا يَنْقُضُ الدَّمْرُ عَقْدًا دُونَ جِلْفِهِمْ
وَلَا يُجْبِلُ الْوَرَى عَهْدًا لِأَلْفِهِمْ
عَمَّ الْوَرَى عَارِضٌ مِنْ شُحْبِ عَطْفِهِمْ
لَا يَنْقُضُ الْعُسْرُ بَسْطًا مِنْ أَكْفِهِمْ وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ إِنْ أَتَرُوا وَإِنْ عَلِمُوا
هُمْ الْوَسِيلَةُ لَمَّا لَاحَ نُورُهُمْ
لَا أَدَمُ فِي مَقَابِ طَابَ نَشْرُهُمْ
فِي عَالَمِ الدُّرِّ سِرُّ اللَّهِ سِرُّهُمْ
مَقْدَمٌ بَعْدَ ذِكْرِ اللَّهِ وَذِكْرُهُمْ فِي كُلِّ بَدْنٍ وَخَشَوْنِ بِهِ الْكَلِمُ

طَابُوا وَطَالُوا فَأَبْدَى الْكَوْنُ رُبُّهُمْ
وَشَاءُواهُمْ فِي الْعُلَى جَلَّ مَزِينُهُمْ
مَنْ رَامَ سَبَقَتُهُمْ مَا تَالِ نَحْلَتُهُمْ
يَأْتِيَهُمْ أَنْ يَحْلَ الْكَلَمَ سَاحَتُهُمْ خُلِقَ كَرِيمٌ وَأَمِيدٌ بِالْأَنْدَى مُسْمُ
هُمْ عِصْمَةُ اللَّهِ فَوَزُ الْمُتَجِي بِهِمْ
هُمْ حُجَّةُ اللَّهِ رُشْدُ الْمُقْتَدِي بِهِمْ
هُمْ رَحْمَةُ اللَّهِ كَمْ يَخْطَى بِقُرْبِهِمْ
أَيُّ الْخَلَائِقِ كَيْسَتْ فِي رِقَائِهِمْ لِأَوَّلِيَّةٍ هَذَا أَوْلَاهُ نِعَمُ
أَكْرِمَ بِمَنْ حُبُّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ غِنَا
أَكْرِمَ بِمَنْ مَذْحُهُ لِلْمُخْسِنِينَ شَدَا
أَعْظَمَ بِحِلْيَةِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ لَدَا
مَنْ يَعْرِفُ اللَّهَ يَعْرِفُ أَوَّلِيَّةَ ذَا فَالَّذِينَ مِنْ يَتِ هَذَا تَأَلَّى الْأُمَمُ

- مؤلفاته :** 1- إرشاد الطلب إلى تحقيق المذهب، وهو الذي بين يديك.
- 2- ذيل مطلع الأتجار في تراجم علماء ذمار . 3- زورق الحلوى في سيرة أمير الجيش واللواء (سيرة الأمير علي بن عبدالله الوزير) طبع.
- 4- العقد المذهب في كلام أهل المذهب⁽¹⁾ (مختصر من شرح الأزهار)، مصور بمكبة السيد يحيى بن عبدالله راويه ~~تتمة~~.
- 5- التحفة العلوية ، بحوزتي منها نسخة بخط الناظم بتاريخ 22/ صفر/ 1365هـ وأخرى بخط السيد حسين عباس شرف الدين.

(1) نسبه أ. عبدالسلام الوجيه في أعلام المؤلفين الزيدية للمؤلف، كما نسبه في مصادر التراث في المكبات الخاصة 2/ 531 إلى حمود بن حسين الدولة. (قسم التحقيق).

6- إجازة للسيد العلامة محمد بن يحيى بن علي بن أحمد الذاري، حررها في شهر رجب سنة 1360 هـ وتقع في 25 صفحة⁽¹⁾.
وفاته: توفي رحمه الله سنة 1385 هـ بمدينة ذمار.

مصادر الترجمة

نزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر 294، وأعلام المؤلفين الزيدية 404،
وزورق الحلوى في سيرة أمير الجيش واللواء 439، ومصادر الفكر للحبشي 255،
 وإجازة المؤلف للسيد العلامة محمد بن يحيى الذاري.

(1) وجلنا بين أرقام المحقق شهيد المنبر رحمه الله عند ذكر رقم القاضي محمد بن أحمد الشامي إفادة منه أن للمؤلف مختصراً في الفرائض. كما قيل: إن للمؤلف رحمه الله رحلة مطبوعة ولم نقف عليها. (قسم التحقيق).

بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله الذي جعل العلم نورا ساطعا، وَمَنَارًا نَّاصِعًا، وترياقا لعداء الجهل نافعا، وَحُسَامًا لِهُامِ الْبَاطِلِ دَائِمًا، وَمِزْيًا لِلْحَقِّ سَابِقًا، وَوَرْدًا لِلْغُلَّةِ نَاقِعًا، وَوَجْهًا لَدَى الْقِيَامَةِ شَافِعًا. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، شهادة تكون لقايلها حِفْظًا حَصِينًا، وَثُورًا مُبِينًا. وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، الَّذِي أَرْسَلَهُ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا، وداعيا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ قِرْنَاءَ الْكِتَابِ، وسَدَنَةِ الْأَبْوَابِ، الْمَخْصُوصِينَ بِآيَةِ الْمُرَّةِ⁽¹⁾ وَالْوَلَايَةِ⁽²⁾ وَالتَّطْهِيرِ⁽³⁾، وارثي الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ كما جَاءَ فِي الْكِتَابِ الْمُنِيرِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ، وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: 32]. فالسابق بالخيرات: هم الأئمة المحققون من أهل البيت الطاهرين⁽⁴⁾، وَصَفَّيْهِمُ بالسبق على من سواهم من الأنام؛ لِمَا فَازُوا بِهِ مِنَ الاجْتِبَاءِ وَالْفَرَعِيَّةِ عَنْ سَيِّدِ الْأَنَامِ، واختصهم به من وجوب مودتهم وموالاهم على الدوام، وجعل المتمسك بهديهم هو المهادي والمهتدي، وَحَكَّمَ عَلَى مَنْ انْحَرَفَ عَنْهُمْ بِالضَّلَالِ وَالْتَّرَدِّي، وكفى بخبري: «السفينة»⁽⁵⁾، وَإِنِّي

(1) وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا اسْتَفْلِكُ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: 23]

(2) وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: 55].

(3) وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33].

(4) ينظر في الاستدلال بالآية المصاحب الساطعة الأنوار تفسير أهل البيت^{الطبعة 1/ 19} وما بعدها.

(5) إشارة إلى حديث: «أَمَلُ بَيْتِي فِيكُمْ كَسَفِينَةِ نُوحٍ: مَنْ رَكِبَهَا نَجَّى، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ وَهَوِيَ»

والحديث روي من عدة طرق يَفْقُو بَعْضُهَا بَعْضًا؛ فقد روي عن أبي ذر: أمالي أبي طالب 136، وأمالي

المُرشد بالله 151/1، وفصائل الصحابة لأحمد 2/ 987 رقم 402، والحاكم 2/ 343، وَقَالَ: صَحِيحٌ

عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وفي 3/ 150 قَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَجْرِجَاهُ، والطبراني في الصغير 2/ 240 رقم 393،

وفي الكبير 3/ 45 رقم 2636 - 2638، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار كما في كنز العمال 98/ 12

تَارِكُ فَيْكُمُ⁽¹⁾ شاهدا على خلال الكمال، وكمال الحلال.

رقم 34165، ومسنند الشهاب 2/ 272 رقم 1343، 1345، وابن المغازلي 149 رقم 175، 177، وابن قتيبة في المعارف 86، والأمثال لأبي الشيخ الأصفهاني 1/ 384 رقم 333، والمعرفة والتاريخ للفسوي 1/ 294. وعن أبي سعيد: الأمالي الحميرية 1/ 154، والطبراني في الأوسط 6/ 85 رقم 5870، والصغير 2/ 84 رقم 825.

وعن أبي الطفيل: الدولابي في الكنى والأسماء 2/ 232 رقم 419. وعن أنس بن مالك: الخطيب في تاريخ بغداد 2/ 91. وعن ابن عباس: الطبراني في الكبير 12/ 34 رقم 12388، والبزار 11/ 329 رقم 5142، وحلية الأولياء 4/ 306، ومسنند الشهاب 2/ 273 رقم 1342، والمناقب لابن المغازلي ص 148 رقم 173، 176.

وعن ابن الزبير: البزار كما في مجمع الزوائد 9/ 168، ومختصر زوائد البزار لابن حجر 2/ 334 رقم 1967.

وعن علي في صحيفة الرضا 464، وأخرج ابن مردويه من حديث علي وابن عباس كما في الأساس للسيوطي (خ).

وعن سلمة بن الأكوع: ابن المغازلي 148 رقم 174، وللحديث شواهد: فقد روى ابن أبي شيبة 6/ 372، عن علي بن أبي طالب أنه قال: «إِنَّمَا مَثَلُنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَسَفِينَةِ نُوحٍ، وَكِتَابُ حِطَّةٍ فِي يَدَيِ إِسْرَائِيلَ». وروى في كنز العمال 2/ 434 رقم 4429 قال: عن علي من حديث طويل: «... وَاللَّهِ إِنَّمَا مَثَلُنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَثَلِ سَفِينَةِ نُوحٍ فِي قَوْمِ نُوحٍ، وَإِنَّمَا مَثَلُنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَثَلِ حِطَّةٍ لِيَدَيِ إِسْرَائِيلَ»، وعنه لك أبي سهل القحطاني في أماليه، وابن مردويه. وأخرج الحديث الإمام الهادي في الأحكام 1/ 41.

(1) إشارة إلى حديث: «إِنِّي تَارِكُ فَيْكُمُ مَا إِنَّمَا يَمْسُكُكُمْ يَدُ لَنْ تَقْلُوا مِنْ بَغْيِي أَبَدًا: كِتَابُ اللَّهِ، وَحَبْرِي أَهْلُ بَيْتِي، إِنَّ اللَّطِيفَ الْخَبِيرَ تَبَانِي أَكْثَمًا لَنْ يَغْتَرِفَا حَتَّى يَرَدَا عَلَيَّ الْخَوْضُ»: وحديث الثقلين روي بألفاظ كثيرة، وطرق عدة، منها: ما أخرجه الإمام زيد بن علي في المجموع رقم 644، وفي مجموع رسائله 206، والإمام القاسم في مجموع رسائله 2/ 221، وذكره أيضًا في 1/ 544، والمجموعة الفاخرة لحفيده الهادي 86، 138، 145، 525، 549، 584، والأحكام للهادي 1/ 40، وصحيفة الرضا 62 رقم 63، وأخرجه الإمام أبو طالب 147 رقم 115 عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ حَبِيبٍ. وأخرجه مسلم 4/ 873 رقم 2408، وأحمد 7/ 75 رقم 19285، والترمذي 3/ 622 رقم 3788، والديلمي 2/ 431، 432، والطبراني في الكبير 3/ 182 رقم 5026، 5/ 183 رقم 5028، ورقم 4969، ورقم 4980، 4981، ورقم 5040، والبيهقي 2/ 148، و7/ 30، و10/ 113، وابن خزيمة 4/ 62 رقم 2357، وعبد بن حميد 1/ 114 رقم 265، والحاكم 3/ 109، 3/ 148، والنسائي في الخصائص 84، والطحاوي في شرح مشكل الآثار 9/ 88 رقم 3463، والكوفي 2/ 112 رقم 604، و2/ 116 رقم 606، و2/ 135 رقم 620، و2/ 135-136 رقم 621 (ر)، والمرشد بالله في الأمالي الحميرية 1/ 149، و1/ 152 جميعهم عن زيد بن أرقم. وأخرجه الترمذي 5/ 621 رقم 3786،

وبعد فاعلم أيها السائل أرشدنا الله وإياك إلى سبيل الصواب - أَيْ قَصِيرُ النَّبَاحِ،
رَاحِفُ الْبَرَّاحِ، ويليق بمثلي أَنْ يكون سائلا لا مسئولا؛ لعلمي بقلعة البضاعة، وأني ممن
لا حَظَّ له في الصناعة؛ وقد تكلفت بالجواب؛ نَعْرِضُهَا مِنِّي لِلثَّوَابِ، ولكي ينتقد عليَّ
منتقد؛ فيردني عن الخطأ إلى الصواب، ونظروا مني إلى ما ورد من الترغيب في الإرشاد،
والترهيب من كتم العلم الذي ينتفع به العباد.

وسؤالك تحصيل الجواب عليه: في مقدمة، وسبعة مقاصد، وخاتمة؛ فتأمل ذلك
موقفا. وقد سميت «إِرشَادَ الطَّلَبِ، إِلَى تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ».

فالمقدمة في تحقيق أَنَّ الحق مع واحد في الأصول والفروع، وَأَنَّ المخالف عَظِيمٌ فِي
الأصول، وَحَظُّهُ لَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ فِي الْفُرُوعِ؛ بدلالة قوله ﷺ: «مَنْ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ
أَجْرَانِ، وَمَنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»⁽¹⁾.

والطبراني في الكبير 66/3 رقم 2680، وفي الأوسط 89/5 رقم 4757؛ عن جابر بن عبد الله. وأخرجه أحمد
في مسنده 30/4 رقم 11104، و4/36 رقم 11131، و4/54 رقم 11211، و4/118 رقم 11561، وفي
فضائل الصحابة 1/210 رقم 170، و2/978 رقم 1382، والطبراني في الكبير 3/65 رقم 2678،
ورقم 2679، والأوسط 3/374 رقم 3439، و4/33 رقم 3542، والصغير 1/150 رقم 355، و1/153
رقم 368، وأبو يعلى 2/297 رقم 1021، و2/376 رقم 1140، وابن الجعد 2/972 رقم 2711، والمتن
2/98 رقم 384، و2/105 رقم 593، و2/114 رقم 605 (ر)، والأماشي الحميسية 1/154-155 جميعهم
عن أبي سعيد الخدري. وأخرجه أحمد 8/138 رقم 21634، و8/153 رقم 21711، والمعجم الكبير
للطبراني 5/153 رقم 4921، ورقم 4922، و5/154 رقم 4923، وابن أبي شيبة 6/309 رقم 31679، وفي
مسنده 1/108 رقم 135، وعبد بن حميد 1/107 رقم 2740، وابن أبي عاصم في السنة 643 رقم 1554 عن
زيد بن ثابت. وأخرجه ابن أبي عاصم في كتابه السنة 627 رقم 1468 عن جبير بن مطعم. وأخرجه البزار في
مختصر زوائده 2/332 رقم 1963 عن أبي هريرة. وأخرجه البزار في مختصر زوائده 2/333 رقم 1964 عن
علي بن فضال. وأخرجه ابن عساكر 42/219، والمتن 2/150 رقم 626 عن حذيفة بن أسيد، وغيرهم. ولزيد
من ذلك ينظر كتيب حديث الثقلين مطبوع بعنايتي بمكتبة بدر - صنعاء.

(1) أخرجه البخاري 6/2676 رقم 6919، ومسلم 3/1342 رقم 1716، والترمذي 3/614 رقم
1326، وأبو داود 4/6 رقم 3574، والنسائي 8/224 رقم 5381، وأخرجه أحمد 6/17789،
17832، 17837، وابن ماجه 2/776 رقم 2314 بلفظ «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَأَجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ»

وقد صرح عن علماء الدين أَنَّ أصول الدين، وأصول الفقه، وأصول الشريعة ليست من مسائل الاجتهاد؛ وإنما هي مسائل نظر؛ وذلك لقرب مأخذها من نفس الدليل، وكون الحق فيها مع واحد؛ والمخطئ فيها آثم؛ لأنه قَصَرَ في النظر، ولم يَتَحَرَّ في تصحيح المأخذ عن الدليل.

وَنُصِّوا عَلَى أَنَّ مسائل الاجتهاد هي مسائل الفقه الفرعية العملية مطلقاً: سواء كانت ظنية، أو قطعية؛ وَتَقَرَّرَ عَلَى ذَلِكَ جَوَازُ التقليد فيها؛ من حيث إن رسول الله ﷺ قد نص على إصابة المجتهد والمخطئ من قبيل الصواب؛ ولهذا قال: «وَمَنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»، ومن ذلك عُرِفَ أَنَّ مراد الله مُتَعَيِّنٌ لا متعدد؛ غير أن مطلوب الله من المجتهد: هو بذل الجهد، واستفراغ الوسع في طلب الحق؛ فإن أصابه وإلا فقد خرج من عهدة الواجب واستحق الأجر؛ لأجل ما أجراه من العمل، ومقاساة المشقة في طلب الحق، كما قالوا في المجاهد للكافر: إنه إذا بذل وسعه في إتقان الرمي؛ فقد أصاب ببذل الجهد، وإن لم يصب الكافر؛ لأنه غَايَةُ وَسْعِهِ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]؛ ولهذا قالوا: كل مجتهد مصيب.

قال الإمام الحسين بن القاسم رحمته (1): من قبيل الصواب، لا من قبيل الإصابة (2).

أجزان، وإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.

(1) ولد 14 ربيع الآخر سنة 999 هـ. أمير مجاهد، مجتهد، حافظ، أصولي، منطقي، لغوي، من عظماء الآل الكرام، برع في كل الفنون، وفاق الأقران في الدقائق الأصولية، والبيانية، والمنطقية، والتفسير، والحديث، والفقه، واشتغل بنشر العلم والدرس والتأليف، توفي 12 ربيع الآخر سنة 1050 هـ بمدينة ذمار، ودفن بها في قبه المشهورة، وله هداية العقول شرح غاية السؤل في علم الأصول، وآداب العلماء والمتعلمين، وغيرهما. مطلع الهدور 1/ 179، وأعلام المؤلفين الزيدية/ 388، ومصادر الفكر للحبشي 162، واليدر الطالع 1/ 122.

(2) ليس هذا من كلام الأمير الحسين، بل هو مفهوم حواشي شرح الغاية، وقد عدد الأمير الحسين الأقوال في المسألة. ينظر شرح الغاية 2/ 651 وما بعدها.

[أحكام التقليد]

ولعدم الخطر في مسائل الفروع سَوَّحُوا التقليد ، وأوجبوه على من لم يبلغ درجة الاجتهاد ، ولم يتمكن من أداء ما كلف به بدونه ، ولا سيما من كان من العوام ، أو من طلبة العلم الذين لم ينتهوا إلى رتبة الاجتهاد ؛ وذلك لأنه مكلف بالعبادة ، والمعاملة ، والإتيان بها على التمام في كل وقت ؛ والواجبات على الفور .

وَمَعْرِفَتُهُ بشروط العبادة وأركانها ، وما يصلحها ، وما يفسدها - لا يحصل له بها علماً لَدُنْيَا ، وإنما يحصل بالتعلم . وَإِذَا كَلَّفْنَاهُ الاجتهاد بمعرفة الدليل وتصحيحه ، وطرقه ، وأحكامه ، وجميع ما يتعلق لزوم معرفته به - فقد كَلَّفْنَاهُ بما يستغرق عليه أوقاتاً ، وبالقطع إنه يُمْضِي عليه الوقت من أوقات العبادة ، وَلَمَّا يحصل معه المطلوب ، وقد تضيقت الحادثة ؛ ولذلك حكمنا عليه بتأدية العبادة على وجه الكمال ، وتحصيل معرفتها بالسؤال من غيره ، وقبول كلام الغير ، وهو عين التقليد ؛ وفي هذه الحالة يصير التقليد رَاجِحاً قَطْعاً ، إذ لا طريق له بمعرفة تفاصيل العبادة إلا بواسطة التقليد .

وقد يحرم على المجتهد ؛ من حيث إن اعتماده على ما عَرَفَ دليله بنفسه الزُّمُّ وَأَوْجَبُ ؛ وَلَمَّا عُلِمَ مِنْ أَنَّ التقليد للغير مَذْمُومٌ عقلاً وشرعاً مع إمكان معرفة الحق من الدليل ؛ وبذلك جاء القرآن ، وَذَكَرَتِ السنة . وقد يندب التقليد للأعلم الأفضل ، لا سيما علماء أهل البيت عليهم السلام . وقد يكره لغير الأولي . ويباح مع الاستواء علماً وورعاً .

قضييه : ولا تعويل ولا التفات إلى كلام مَنْ يُشْتَعُّ في التقليد على العباد ، ويشيع بقبح التقليد ووجوب الاجتهاد⁽¹⁾ في حق من قَصُرَ إِذْرَاكُهُ ، وَضَعُفَ فَهْمُهُ عن تحصيل

(1) يشير إلى الشوكاني في كتابه "القول المفيد في حكم التقليد" ، وفي تفسيره فتح القدير 2/ 353 ، وغيرهما من كتبه ؛ إذ حكم على للمقلدين للأئمة المجتهدين بالكفر الصريح ، وحثهم على نيل كتب الأئمة للتبوعين . ومن رد عليه في هذه المسألة السيد العلامة إسحاق بن يوسف في كتابه "الوجه الحسن المذهب للحزن" ، ومحمد حسين مخلوف في كتابه "بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول" من 24 وما بعدها ، والعلامة يوسف الدجوي في بحث نشر في مجلة نور الإسلام في شهر ربيع الأول سنة 1352 هـ وغيرهم .

علوم الاجتهاد؛ لأننا نقول: أيها القائل أرشدك الله؛ بِمَ تَعْمَلُ عِنْدَ بُلُوغِكَ سِنَّ
التكليف، ووجوب العبادة عليك، وأنت في تلك الحال لا تدري بكيفية العبادة
وتفاصيلها؟ فإن قلت: إن الاجتهاد مولود معك ناشئ بمنشئك - خالفت العقلاء،
وَتَكَلَّمْتَ بِالْمَحَال. وإن قلت: يمكن حصول الاجتهاد بالتعلم - فلا بد لك أن تقلد
حال اشتغالك بتحصيل الاجتهاد، فإذا التزمت مَذْهَبَيْنَا، وَمِثْلُكَ الَّذِي يَلِيْقُ بِهِ حَمْلُ
العباد على السلامة، لا سيما العوام وهم أكثر من العلماء؛ فليس كل الناس مجتهدين.
اللهم اهدنا إلى سبيل الرشاد والسداد، والحمل على السلامة للعباد.

المقصد الأول : [توضيح نسبة الزيدية]

السؤال عن مذهب الزيدية، وكيفية النسبة إلى الإمام زيد بن علي عليه السلام ⁽¹⁾ مع مخالفت

(1) ابن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، ولد بالمدينة عام 75 هـ على الأصح، كان أبيض اللون، مقرر الحاجبين، تام الخلق، طويل القامة، كث اللحية، هريض الصدر، أفتن الأنف، أسود الرأس واللحية إلا أن الشيب خالطه في عارضيه، وكان يُقْبَلُ بأمر المؤمنين علي عليه السلام في الفصاحة والشجاعة، وكان رئيساً جليلاً أديباً، قد أثر السجود في جبينه أثراً خفياً، وورث من أبيه الانقطاع إلى العبادة، تحمل العلم من أبيه، ثم من أخيه محمد باقر العلم ولازم كتاب الله حتى عُرِفَ بحليف القرآن. ولم يجمع العلماء على تقدير عالم مثله: فللمرجئة، والمعتزلة، والخوارج، وكل الفرق أجمعوا على إمامته؛ فقد كان أعلم الناس بالحلال والحرام، ولقد أجمع العباد والزهاد على أنه لم يكن له نظير في علمه وخلقه، بل اعتبروا ثورته قُوَّةَ العلم والزهد والشك؛ فقد كان أكثر الذين قاتلوا معه من التابعين: مِنَ الْقُرَآءِ والفقهاء والمحدثين؛ فهذا الإمام أبو حنيفة بعث إليه بتلاتين ألف درهم، واحتلوا عن المجيء إلى المعركة بالمرض، وحوائح الناس. وكان يقول: «شاهدتُ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ، فَمَا رَأَيْتُ فِي زَمَانِهِ أَفْقَهُ مِنِّي، وَلَا أَعْلَمَ، وَلَا أَسْرَعَ جَوَابًا، وَلَا أَتَيْنَ قَوْلًا لَقَدْ كَانَ مُتَقَلِّبَ الْقُرَيْنِ» وقال عنه الإمام الكامل عبدالله بن الحسن: «لَمْ أَرِ فِينَا وَلَا فِي غَيْرِنَا مِثْلَهُ». وقال أبو الجارود: «قَدِمْتُ الْعِدْنَةَ فَجَعَلْتُ كُلَّمَا أَسْأَلُ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ رَجُلًا لِي: ذَلِكَ خَلِيفُ الْقُرَآنِ». وقال أبو خالد الواسطي: «مَا رَأَيْتُ هَاشِمِيًّا يَمْلِكُ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ، وَلَا أَفْصَحَ مِنِّي، وَلَا أَزْهَدَ، وَلَا أَعْلَمَ، وَلَا أَوْزَعَ، وَلَا أَتْلَعُ، وَلَا أَحَرَفُ بِأَخْلَاقِي النَّاسِ، وَلَا أَشَدَّ حَالًا، وَلَا أَقْوَمَ حُجَّةً، وَلِلَّهِكَ اخْتَرْتُ صُحْبَتَهُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ». وعندما تحولت الخلافة إلى ملك عضوض مستبد قام الإمام أميراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر بعد أن عاشت الأمة الإسلامية حالة من الظلم، وكان يقول: «وَوَفَّقْتُ لَوْ أَنَّ يَدِي مُعَلَّقَةٌ بِالنُّزْيَا فَأَقَعَ حَيْثُ أَقَعَ، وَأَنَّ اللَّهَ يُصْلِحُ بِي أُمَّةً جَنِي مُحَمَّدٍ عليه السلام». وقد ذكر المؤرخون أسباباً كثيرة لخروجه، وكلها ناتجة عن ظلم بني أمية للأمة الإسلامية، وعلى رأسهم الطاغية الجبار هشام بن عبد الملك، الذي كان يقول: «مَنْ قَالَ بِي: اتَّقِ اللَّهَ صَرَنْتُ عُنُقَهُ! وَمِنْ الْأَسْبَابِ أَيْضًا: أَنَّهُ سَمِعَ يَهُودِيًّا فِي مَجْلِسِ هِشَامٍ يُسَبِّحُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وهشام لم يجرح ساكناً فقال الإمام زيد لليهودي: «أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ تَمَكَّنْتُ مِنْكَ لَأَخْتَفَقْتُ رُوحَكَ وَصَجَلْتُ بِكَ إِلَى النَّارِ» فقال هشام: «توب يا زيد، لا تؤذ جليسينا» فقال الإمام زيد: «وَاللَّهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنَا وَتَحْتِي أَيْتِي لَخَرَجْتُ عَلَيْهِ وَجَاهِدْتُهُ حَتَّى أَقْتُلَ!»

وَلَمَّا قَامَ الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بِأَمْرِ الدَّعْوَةِ بِأَيِّهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ حَتَّى أَحْصَى دِيَوَانَهُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الْمُبَايِعِينَ! وَكَانَ مَوْعِدَ الْخُرُوجِ غُرَّةَ صَفَرٍ؛ لَكِنِ الْعَبْوَنُ الْأُمَوِيَّةُ سَبَقَتْ الْأَحْدَاثَ، وَوَصَلَ الْخَبَرُ إِلَى يَوْسُفَ بْنِ عَمْرٍو إِلَى الْكُوفَةِ؛ فَاسْتَحْجَزَ أَصْحَابُ الْإِمَامِ زَيْدٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ هَذَا الْإِجْرَاءُ مُتَّاجِزًا لِلْإِمَامِ زَيْدٍ وَأَصْحَابِهِ، فَاسْتَعَجَلَ الْمَوْعِدُ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمْ وَخَرَجَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ 23 عَرَمَ 122 هـ مُعَلِّينَ الْجِهَادَ ضِدَّ الظُّلْمِ الْأُمَوِيِّ، وَعِنْدَمَا رَفَرَتِ الرَّايَةُ فَوْقَ رَأْسِهِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَوْفَّقَنِي لِذَلِكَ» لَقَدْ كُنْتُ أَسْتَحْيِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

في الفروع، وكيفية النسبة إليه مع اعتماد مذهب الإمام الهادي يحيى بن الحسين رضوان الله عليه⁽¹⁾، وكيفية الانتهاء إلى الهادي مع مخالفته في كثير من الفروع.

أَن أَرَدَ عَلَيْهِ وَلَمْ أَتْرِفِ أُمِّيهِ بِمَعْرُوفٍ وَلَمْ أَلَمْ عَنْ مُنْكَرٍ، لَكِنَّ الْمُبَايَعِينَ تَبَخَّرُوا فَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا 218 رجلاً ينادون بشعارهم: يَا مُنْصُورُ أَيُّهَا، انهزم جيش الشام أمام الإمام زيد، فلاقوا بالسهم وأمطروا بها جيش الإمام زيد، فأصيب الإمام بسهم في جبهته اليسرى كان سبباً في استشهاده في 25 محرم سنة 122 هـ، ودفنه ابنه يحيى، فدخل على قبره غلام كان حاضراً، فَنَشِشَ وَقَطَّعَ رَأْسَهُ وَأَرْسَلَ إِلَى الشَّامِ! وَصَلَّبَ جَسَدَهُ الشَّرِيفَ فِي كَنَاسَةِ الْكُوفَةِ عُرْيَانًا وَبَقِيَ مَصْلُوبًا سَنَةً وَأَشْهُرَ، وَقِيلَ: سَتَيْنِ، ثُمَّ أُخْرِقَ وَشُحِقَ وَذُرَّ زَمَادًا فِي الْفَرَاتِ!!.

من آثاره: المجموع الفقهي والحديثي وقد حققناه تحقيقاً لا مزيد بعده. وغريب القرآن. والرّد على المجبرة والقدرية. والإيمان. وتثبيت الإمامة. وتثبيت الوصية. وكتاب الصفوة. ومدح القلة وذم الكثرة. ورسالة الحقوق. ورسالة إلى علماء الأمة. ومقتل عثمان. وغيرها من الرّدود والرسائل. انظر الإفادة 45، والحدائق الوردية، 1/ 268 بتحقيقنا، والتحف شرح الزلف 63 طبع بمكتبة بيدر، والشافي للإمام عبد الله بن حمزة، 1/ 188، ومقاتل الطالبيين 127، والأمالي الاثني عشرية 565-677، وتاريخ الطبري 5/ 481، وتاريخ دمشق لابن عساكر، 19/ 450، وتاريخ الإسلام 5/ 74، وطبقات ابن سعد 3/ 229، والإمام زيد لأبي زهرة، وتاريخ الكوفة 327، والأصلام 3/ 59، وأئمة الفقه التسعة عبيد الرحمن الشراقي 11-33، ومقدمة الروض النضير للسياهي، والمصاييح لأبي العباس 385، وكتاب الإمام الأعظم أبي الحسين زيد بن علي للسيد محمد عبدالمعظيم الحوثي. تلخيص الفرق الزيدية ص 86-119، وهداية الراغبين إلى منهب الحرة الطالبيين 167.

(1) ابن القاسم بن إبراهيم الرسي رحمه الله، ولد بالمدينة سنة 245 هـ. وهو الإمام الأعظم، المشابه للوصي في تخليقه وخلقه وشجاعته، وعلمه، خرج إلى اليمن مرتين بطلب من أهل اليمن: الأولى سنة 280 هـ حتى بلغ مؤضعاً يقال له: الشَّرَفُ من بني حشيش شرق صنعاء، وأذهن له الناس فأقام فيهم مدة يسيرة، ثم إنهم خذلوه، فانصرف عنهم حتى صار إلى الحجاز، وشمل أهل اليمن من بعده البلاء ووقعت بينهم الفتن، فكتبوا إليه يسألونه النهوض إليهم، ويعلنون توبتهم، فخرج للمرة الثانية سنة 284 هـ. وهو الذي خلص اليمن من القرامطة الذين خاض معهم نيفاً وسبعين وقعة، كانت له الانتصارات عليهم. وهو الذي أرسى مذهب الزيدية: مذهب العدل والتوحيد والاجتهاد والعقل، ولم يزل مجاهداً حتى توفي يوم الأحد 20 ذي الحجة سنة 298 هـ، ودفن بصعدة في المسجد المسمى باسمه مشهور مزور. من آثاره: الأحكام، والمتخب، والفنون، والمسائل، ومسائل محمد بن سعيد، والتوحيد، والقياس، والمسترشد، والرّد على أهل الزيغ، والإرادة، والمشيئة، والرضاع، والمزارة، وأمّهات الأولاد، والعهد، وتفسير القرآن ستة أجزاء، ومعاني القرآن تسعة أجزاء، والقوائد جزئان، ومسائل الرازي جزئان، والسنة، والرّد على ابن الحنفية، وتفسير خطايا الأنبياء، وأبناء الدنيا، والولاء، ومسائل الحسين بن عبد الله الطبري، ومسائل ابن أسعد، وجواب مسائل نصرائي تجران، وبيان القرامطة، وأصول الدين، والإمامة وإثبات النبوة والوصاية، ومسائل أبي الحسن، والرّد على الإمامية، والرّد على أهل صنعاء، والرّد

الجواب: أن إطلاق اسم الزيدية على علماء أهل البيت عليهم السلام وعلمائهم وشيعتهم في اليمن الميمون؛ فنسبتهم إليه صحيحة، واقعة مشهورة، غير منكورة؛ وذلك لموافقتهم زيد بن علي عليه السلام في الخمس مسائل الكليات من أصول الدين: وهي التوحيد ومسائله، والعدل ومسائله، والوعد والوعيد ومسائلها، وإثبات الإمامة لأمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بلا فصل؛ فمن وافق الإمام زيد بن علي عليه السلام في هذه المسائل - فهو زيدي.

ومن خالفه فيها أو إحداها - فليس بزيدي؛ وهذا هو المتفق عليه عند علمائنا. ويطلق اسم الزيدي على من وافقه في مسائل أصول الدين، وإن خالفه في فروع الفقه. وليست النسبة إلى الإمام زيد بن علي عليه السلام كالنسبة إلى الإمام الشافعي رحمته الله⁽¹⁾، وأبي حنيفة النعمان رحمته الله⁽²⁾؛ لأن الشافعية ينسبون إليه لاتباعه وتقليدهم له في الفروع، والحنفية

على سليمان بن جرير، والبالغ المذكور في أصول الدين شرحه الإمام أبو طالب، وطبع بمكة بدمشق، والمترلة بين المترتين. قال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة: وقد تركنا قدر ثلاثة عشر كتاباً كراهة التطويل، وهي عندنا معروفة موجودة. ينظر سيرة الهادي لملي بن محمد العباسي، والإفادة ص 101، والشافعي 1/303، والحدائق 2/25، والتحف 167، والأعلام 8/141، وأئمة اليمن 1/50-52، ومصادر الفكر العربي في اليمن للحبيشي 506، والإمام الهادي واليا وفتيها ومجاهدا، للدكتور عبدالفتاح نعمان، وأعلام المؤلفين الزيدية 1103. (1) الإمام المشهور محمد بن إدريس الشافعي، ولد سنة 150 هـ. اشتهر بكثرة اجتهاداته، وغزارة علمه. وقد أُوذِيَ في محبته وتشيعه لأهل البيت عليهم السلام؛ فعليه هارون الرشيد بتهمة أنه من دعاة الإمام يحيى بن عبد الله بن الحسن الكامل عليه السلام، وله أشعار كثيرة تدل على محبته لآل محمد عليهم السلام. وتوفي سنة 204 هـ ودفن بالقاهرة. وله مؤلفات كثيرة أشهرها الأم، وبعضهم ينسبها لتلميذه البويطي كما حقق ذلك الدكتور زكي مبارك، وله الرسالة، ومسنَد الشافعي، وغيرها. تهذيب الكمال 24/355 رقم 5049، وتهذيب التهذيب 9/23 رقم 5950، وسير أعلام النبلاء 10/5 رقم 1، والحدائق الوردية 1/329.

(2) الإمام الفقيه المجتهد، أصله من فارس. ولد ونشأ بالكوفة، وتفقّه على حجاد بن سليمان، وكان لا يقبل جوائز الدولة، وأوراده المنصور على القضاء ببغداد فأبى، فسجنه وسقاه السم فمات في السجن، وكان أحد أنصار الإمام زيد بن علي عليه السلام، وأُفتي بالخروج مع الإمامين محمد وإبراهيم بن عبد الله، ويابغهم، وكان عابداً مجتهداً محباً لأهل البيت. وثقه ابن المديني، وابن معين، وشعبة بن إسرائيل، ويحيى بن آدم، وأبو داود الطرمي، والحسن بن صالح، وكلهم من معاصريه. توفي سنة 150 هـ. المصابيح لأبي العباس

منسوبون إلى أبي حنيفة لاتباعهم وتقليدهم له في الفروع لا في الأصول: أحسن أصول الدين، أو أصول الفقه، إذ عُلِمَ واشتهر أنَّ الشافعية في معتقداتهم يوافقون [أبا الحسن] الأشعري⁽²⁾، والحنفية كذلك. وإنما يوافقون الشافعي في مسألة الرؤية، والشفاعة، ونحو ذلك⁽³⁾.

فإن قلت: ما هو المانع للزيدية من تقليد الإمام زيد بن علي عليه السلام في الفروع كما وافقوه وانتسبوا إليه في الأصول؟

قلتُ جُيِّباً على ذلك: إِذَا حَقَّقْتَ وَدَقَّقْتَ عَرَفْتَ أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ هُوَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ الْفَاتِحُ بَابِ الْجِهَادِ عَلَى بَنِي أُمَيَّةَ بَعْدَ اسْتِحْكَامِ بَغْيِهِمْ عَلَى الْأُمَمِ، وَأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ وَآلَفَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فِي عُلُومِ الْإِسْلَامِ⁽⁴⁾، كما قد حكى عن أخيه محمد الباقر

الحسيني 401، ومقاتل الطالبين 140، والجداول (خ)، والجرح والتعديل 449/8 رقم 2062، وتهذيب الكمال 417/29 رقم 3439، وتهذيب التهذيب 401/10 رقم 2472، وسير أعلام النبلاء 6/390، ولوامع الأنوار 1/450.

(1) وقع في الأصل: يوافقون علي بن أبي بشر الأشعري، أو الحسن بن أبي بشر الأشعري؛ والصواب ما أثبتناه.
(2) أبو الحسن: علي بن إسماعيل بن أبي بشر بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبدالله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. وإليه تنسب الطائفة الأشعرية في العقائد. اختلف في مولده: فقيل سنة 270 هـ وقيل: 260 هـ، وقيل: 324 هـ، وقيل: غير ذلك. ينظر وفیات الأعيان 1/226، وعدة الأكياس 1/160. بعض المؤرخين يشكك في نسبه إلى أبي موسى الأشعري. ينظر مقدمة الإبانة ص 9 بتحقيق نوفية حسين محمود. واختلفوا في عدد مؤلفاته فمنها: الإبانة، ورسالة إلى أهل الثغر، ورسالة في استجواب الخوض في الكلام، ومقالات الإسلاميين، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع. ينظر مقدمة الإبانة ص 38.

(3) كثير من علماء الحنفية كانوا عدلية في الأصول «معتزلة»: كالعلامة أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت: 370 هـ)، وأبي عبدالله البصري (ت: 369 هـ)، وأبي سهل محمد بن السرخسي (ت: 483 هـ)، وأبي العلاء الحسين بن علي البصري (ت: 369 هـ)، وكالزنجشيري، والمحدث أبي سعد السمان (ت: 445 هـ)، وأبي القاسم البلخي صاحب المقالات (ت: 319 هـ)، والثلجي (ت: 266 هـ)، وغيرهم كثير. وقال كثير من علماء المعتزلة: ليس لأبي حنيفة تصنيف في علم الكلام، والله أعلم. وكذلك بعض الشافعية معتزلة: كالماوردي صاحب التفسير والحاوي، والقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، وأبي الحسين البصري صاحب المعتمد، وغيرهم.

(4) بل هو أول من صنف من المسلمين في علم الحديث، فكتابه المجموع الفقهي والحديثي المشهور أول

(1) **الله** كان لديه كتاب فيه أحكام؛ فطلبه الإمام زيد بن علي لينقله لنفسه؛ فَوَعَدَهُ أخوه وسها عنه؛ فذكر الباقر **عليه السلام** ما طلبه أخوه زيد بن علي **عليه السلام** فحمله إليه؛ فردّه زيد **عليه السلام**، وقال: قد استغثت عنه؛ فقال: بِمَ استغثت عنه؟ فقال زيد بن علي **عليه السلام**: استخرجته من كتاب الله وسنة نبيه **عليه السلام**؛ فقال له: أرني. فأراه ما صنع؛ فوجده عَيْنَ ما لديه؛ فحمد الله وأثنى عليه. [الحدائق 1/ 247].

على أن السائل ربما ظن انحصار علم زيد بن علي **عليه السلام** في مجموعه الفقهي والحديثي لا غيره؛ وهذا جهل وتحقير لجانب الإمام زيد بن علي **عليه السلام**؛ لأن المجموعين لا يقيان
بعلوم الإسلام. وإذا قلنا: لم يُرَوَّ عن الإمام زيد بن علي **عليه السلام** غيرُهما فهو عين القصور.
على أنا قد علمنا ورؤيتنا من علومه ما حواه «جامع أصول آل محمد»⁽²⁾ يستلذه إلى
جامعه الشيخ محمد بن منصور المرادي **رحمته الله**،⁽³⁾ بإسناده إلى الإمام زيد بن علي **عليه السلام**؛ وهذا
الكتاب هو بُخَارِيهِمْ، وفيه الكثير الطيب من علومهم، حتى إنه قد قيل: مَنْ حَفِظَ ما
فيه فَهُوَ يَكْفِيهِ عَن سَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ، وهو كذلك.
 ومثله «الجامع الكافي»⁽⁴⁾ [للمحافظ الشهير أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن العلوي⁽⁵⁾،

كتاب صنف في الحديث، وقد طبع عدة طبعات .

(1) ولد سنة 57 هـ، وقيل: 56 هـ وهو أحد عظماء الإسلام وأئمة العلم والحديث؛ وسمي الباقر لِتَقَرُّبه إلى العلم، وكان عابدا ناسرا للعلم، وهو أكبر من أخيه الإمام زيد. توفي بالمدينة سنة 114 هـ، ودفن بجوار الزهراء **عليها السلام**. الأعلام 6/ 270، وأعيان الشيعة 1/ 650.

(2) المقصود به أمالي أحمد بن عيسى؛ إذ يسمي جامع علوم آل محمد، ويدائع الأنوار أيضا.

(3) ابن يزيد المرادي المقرئ، إمام حافظ ومحدث مستند معمر، من مشاهير رجال الزيدية في العراق، صاحب الإمام القاسم بن إبراهيم 25 سنة، وكانت له في آل البيت مواقف مشرفة، وَحُرِّفَ بمواقفه الصلبة الشجاعة من أجل أهل البيت **عليهم السلام**. قَمَرُ قرابة قرن ونصف، وتوفي بعد 290 هـ. له مؤلفات كثيرة بعضها مفقود. ينظر أعلام المؤلفين الزيدية 1000.

(4) طبع في ثمانية مجلدات، وقد جمعه المُؤَلِّفُ العلوي من ثلاثين مصنفًا من مصنفات محمد بن منصور المرادي؛ حققه أ. عبدالله حمود العزي. أعلام المؤلفين الزيدية 946، ومقدمة الجامع الكافي 1/ 255-264.

(5) محدث وفقهه، علامة، توفي سنة 445 هـ. له: الأذان يحيي على خير العمل، طبع بمكتبة بدر، وكتاب

اعتمد فيه مذهب القاسم بن إبراهيم، وأحمد بن عيسى، ومحمد بن منصور المرادي، وأقوال⁽¹⁾ للسيد الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام⁽²⁾. ومسنده إلى الإمام زيد بن علي عليه السلام؛ على أن كتب الحديث مملوءة بالرواية المسندة إلى الإمام زيد بن علي فيما حوته كتبه وغيرها. وطريق الإمكان واسعة؛ لأن الإمام أو العالم لا يحتوي مؤلفه جميع معلوماته؛ لإمكان إحصاء الكتاب لما ذكره حال التأليف، وقد يذكّر بعد ختم الكتاب ما لم يُضمّنهُ الكتاب، وقد يتأتى له العلم بغير ما في الكتاب، ويرويه عن الأثبات العدول من الرواة؛ وزيادة العدل مقبولة، لا سيما وقد عاق أصحاب زيد بن علي عليه السلام وأهله وشيعته في أيام الأموية ومن بعدهم - ما لولا حفظ الله لأهل بيت نبيه لكان بهم الاستئصال والانقطاع.

وأيضاً فإن الهادي عليه السلام وأهل بيته وشيعته لا يخرجون عن انتسابهم إلى زيد بن علي عليه السلام، وكونهم يفتخرون بهذه النسبة، ويعتملون أقواله، وما يروون عنه من الأحاديث النبوية، وإذا خالفوا في شيء يسير مما روي عنه في كتاب؛ فقد رجحوا ما روي عنه في الكتاب الآخر، أو صحّ لهم ما روي عنه من جهة أخرى؛ وهذا شأن الاجتهاد؛ والخطأ فيه أقل خطراً من غيره، وعلى هذا يُحتمل ما يوجد في كتب الفروع إذا قال المؤلف: وقال زيد بن علي - والمذهب خلافة - أنه قد صح لأهل المذهب عن زيد بن علي عليه السلام أو عن أهل بيته قليلٌ أزججَ بما نقله عنه المؤلف عند ذكره؛ وذلك عذر واضح؛ لأن قولهم: والمذهب خلافة - محالٌ لقول الإمام زيد بن علي عليه السلام، وميّل عنه، والحراف عن الاعتماد عليه والتأسي به؛ فهم منزّهون عن ذلك⁽³⁾.

زيارة الحسين (طبع)، وكتاب فضل الكوفة (طبع)، والمقتع في فقه زيدية كوفان. أعلام المؤلفين 946.
(1) ما بين [] زيادة منا ليستقيم الكلام.

(2) إمام مجتهد، زاهد. توفي بعد 260 هـ وله المسائل التي نقل منها صاحب الجامع الكافي. التحف 158، ومطلع البدور 2/ 152، ومقاتل الطالبين 639، ومقدمة الجامع الكافي 1/ 258.

(3) بل إنك تجد في حواشي شرح الأزهار رواية عن النبي صلى الله عليه وآله ويقول بعدها: والمذهب خلافة؛ فيظن من لا

فَعَرَفْتُ أَنَّ نَسَبَ الزيدية إلى الإمام زيد بن علي عليه السلام؛ لموافقته في أصول الدين، وأما
 الفروع فَنَسَبُ الزيدية إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين عليه السلام.
 فإن قلت: مَا وَجْهُ ذَلِكَ؟ وكيف عََلَبَ على زيدية اليمين تَقْلِيدُ الإمام الهادي في
 الفروع ولم ينتسبوا إليه في الأصول؟ قلت: نسبة الزيدية في الأصول قد سبق إيضاحها؛
 وهذه النسبة قد اشتهرت وافتخر بها أهلها على سائر المذاهب، وصارت شِعَارَ أَهْلِهَا؛
 فلم يبق وَجْهُ لتحويل هذه التسمية إلى الهادي عليه السلام؛ لِغَلَبَتِهَا، وكون الهادي عليه السلام مَعْلُوكًا من
 جملة الزيدية.

بصيرة له أنهم يتجاهلون قول النبي ﷺ، ويقدمون عليه اجتهد أحد رجال المذهب، والمختار للمذهب،
 وقد يتندر بذلك من لا ينظر للمذهب بعين الرضا، مع أن تفسير قولهم هذا : «والمذهب خلافة» يعني أن
 هذا الحديث لم يصح لنا، وقد صح لنا غيره فاعتمدناه واخترناه للمذهب؛ فأصبح مذهبنا المعتمد على ما
 صح لنا عن رسول الله ﷺ خلاف ما روي عنه ﷺ، وهو هذا المعنى المراد الذي يشهد به العقلاء ومن له
 أدنى فهم، لكن عين السخط تبدي المساويا:

وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ وَلَكِنْ عَيْنُ السُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِيَا

وقد شُئِعَ على الإمام أبي حنيفة بأنه لا يأخذ بالسنة؛ فحكمي أنه قيل لأبي حنيفة : الْمُحْرَمُ لَا يَحِدُ الْإِزَارَ يَلْبِسُ
 السَّرَاوِيلَ؟ قال : لا، ولكن يلبس الإزار ، قيل : له ليس له إزار؟ قال : يبيع السراويل ويشتري بها إزاراً،
 قيل له : فإن النبي ﷺ خطب وقال : «المحرم يلبس السراويل إذا لم يجد الإزار» ؛ فقال أبو حنيفة : لم يصح
 في هذا عندي عن رسول الله ﷺ شيء فأقني به، ويتهي كل امرئ إلى ما سمع، وقد صح عندنا أن رسول
 الله ﷺ قال : «لا يلبس المحرم السراويل» فنتهي إلى ما سمعنا. قيل له : أتخالف النبي ﷺ ؟ فقال : لعن
 الله من يخالف رسول الله ﷺ ؛ به أكرمنا الله، وبه استقلنا. مناقب أبي حنيفة للموفق ص 141. ذكرتُ
 هذه الطريقة ليُفهم معنى الكلام السابق.

وأما نسبة الزيدية إلى الهادي في الفروع

فأعلم أن اليمن الميمون قبل خروج الهادي وإرشاد أهله - كان مشحونا بمذهب القرامطة⁽¹⁾ والمُطَرِّقِيَّة⁽²⁾، معجونا بالمذاهب الخسيسة الكفرية؛ وكلما يَسَّرَ اللهُ سبحانه خُرُوجَ الهادي إلى الحق يحیی بن الحسين رضوان الله عنه، وجهاد المطرفية الباطنية، وطمس منارهم، ونحو آثارهم، وتطهير اليمن من رجسهم، واهتمام الهادي بنشر دعائه في جميع الأقطار برسائله المشهورة، وأحكامه الموفورة، وكتبه المشهورة، ودخل الناس في دين الله أفواجا- سَرَّتْ رَوْحَانِيَّةُ عُلُومِهِ وعلوم أهل بيته في رُقَاتِ القلوب، ومَوَاتِ العقول، بإجابة الداعي، وَهَزَوْتُ إلى الراعي، وَهَمَّ الْعَالَمُ نُورُ عِلْمِ الهادي عليه السلام، ولم يبق لغيره من أهل البيت ولا من غيرهم ذِكْرٌ، ولا شُهْرَةٌ، مع أن علوم الهادي هي عَيْنُ علوم مَنْ سلف من آبائه الطاهرين رضوان الله عنهم؛ ولا يشك أحد أن علوم زيد بن علي عليه السلام قد شملها علوم الهادي، كما يشمل غيرها من علوم أهل البيت الطاهرين.

ويبقى نسبة الزيدية إلى زيد بن علي بعد اشتهاار علوم الهادي في اليمن ومتابعته - نُظِرًا إلى ما اشتهر واستفاض عند خروج الهادي إلى اليمن بمذهب الزيدية، وانتسابه ظَاهِرًا، وباشتهاار كون الهادي من الزيدية، وأن هذه النسبة مرضية عنده عليه السلام - بقي أثرها بعد اشتهاار الهادي وعلومه ومذهبه، حتى إنك تجد العامة في عموم بلاد الزيدية

(1) القرامطة: هم فرقة من الإسماعيلية، وتسمى الباطنية، ولا يكاد يعرف مذهبهم. جامع الفرق والمذاهب الإسلامية 157.

(2) نسبة إلى مطرف بن شهاب، وهم فرقة زيدية هادوية اختلفوا مع بعض الأئمة: كالإمام أحمد بن سليمان، والإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة، وانقرضوا في عهده، وقد كثر اللغظ حول قتلهم فالبعث يرى أن الإمام عبدالله بن حمزة كان يواجه الغزو الكردي العنيف بقيادة الأمير وردسان، ولم يكن الوضع يتحمل المعارضة فحاربهم؛ لأنهم في لغة القاموس السياسي تعاونوا مع الأعداء وجهزوا الجيوش لقتاله؛ فالقتل إنما هو لحماية الدولة وهذا من حق كزعيم مسؤول عن شئون دولته، أما البعض الآخر فيرى استحقاقهم للحرب لسبب ديني كفروا به، والله أعلم. وقد ذكر المؤلف الفرقتين معاً، مع أن المطرفية متأخرة عن الإمام الهادي، وهم ممن التزموا في الفروع بأقوال الهادي.

إذا سُئِلَ عن مذهبه لا يجيب إلا بكونه زيدياً، ولا يعرف الانتساب إلى الهادي ومذهب إلا الخواص من العلماء الْمُذَرِّكِينَ لمعنى التقليد، وكيفية النسبة إلى زيد بن علي ؑ وإلى الهادي، وقد جرت العادة في مثل ذلك اِنْتِسَابُ القبيلة إلى الجَد الأول المشهور، وإن تجدد وُجُودُ فَرْعٍ من فروعِه مشتهراً؛ فربما لا ينظمس أكثرُ الانتساب إلى الجَد الأول بشهرة الآخر؛ وهذا كثير معروف بين أهل الانتساب من العامة والخاصة غير منكور.

[خصوصية الانتساب إلى زيد]

تنبيه: فإن قلت: فما وجه الانتساب إلى الإمام زيد بن علي ؑ بخصوصه، وعلم الانتساب إلى أحد آبائه ؑ: كزين العابدين والإِدِّ، وأبيه الحسين، وأخيه الحسن، وأبيهما الإمام علي بن أبي طالب رضوان الله عنهم، أو أحد إخوته: كالباقر، وبني عمه الحسن بن الحسن وأولادهم ؑ؟⁽¹⁾

قلت: اعلم أنه في أيام رسول الله ﷺ وأيام أمير المؤمنين علي ؑ وأولاده الحسين وأولادهما - النسبة إلى رسول الله ﷺ؛ إذ لم يكن هناك ثَمَّةٌ خلاف، ولا عُرفَ في أيامهم جدال، ولا تفرقت الاعتقادات وأهلها إلى فرق، ولا ظهر التعصب في الأقوال

(1) قال ابن أبي الرجال في مطلع البدر 1/ 108: وفي التحقيق أنَّ الزيدية متسبون إلى علي بن أبي طالب وسبطيه وأمه؛ لإجماعهم على أنَّ الحق معهم، وإن انتسبوا إلى زيد بن علي ؑ؛ فما ذاك إلا لأنها وقعت فترة بعد قتل الحسين ؑ كادت تُشَيِّبُ أشهر صفات أهل البيت ؑ وهي الجهاد؛ فقام زيد بسنة آبائه، فاننسب من وراؤه إليه هذه الخصيصة، كما قال الإمام المهدي محمد بن عبد الله النفس الزكية: «فتح لنا والله زيد بن علي باب الجنة، وقال: ادخلوها بسلام آمين»؛ فلولا هذه لكان انتساب هذه العصبة إلى علي بن أبي طالب أولى؛ فإنه لا يستجيز زيد بن علي ؑ ولا غيره مخالفته، ولذلك ترى مجموعيه مُتَّبِعِينَ إلى علي ؑ كَرَّمَ الله وجهه، وإن اختلف أهل البيت، فكما اختلف الفقهاء عن أئمتهم، بل اختلفت الأمة بعد رسول الله ﷺ في التحليل والتحريم؛ فكما أن ذلك الخلاف لا يخرج الأمة عن كونها أمة، ولا الشافعي عن كونه شافعيًا بمخالفته لإمامه لوجه، كذلك هؤلاء؛ فإن الاختلاف منشؤه قواعد أصولية في ترجيح القول الأوَّل لقوة دليله، كما قال قوم، والآخر لكونه ناسخاً كما قال آخرون.

والمذاهب، ولا كَذَّبَ المتذمِّمونَ بِنُفُسِهِمْ، بل كانوا بأجمعهم على مُتَعَدِّ وَاحِدٍ، وينهى
بِنُفُسِهِمْ بعضاً عن الاختلاف، وَيُخَفِّضُونَ على الجماعة؛ وإذا حصل شيء من الاختلاف
جَمَعُوا كبار الصحابة وَاشْتَوَرُوا فيما عرض، وَكُلُّ يَفْرِضُ ما سمعه عن رسول الله ﷺ.
وإنما تفرقت القلوب، والعقول، والمذاهب، والأديان عند تكالب الأموية،
وَيَنْهِيهِمْ على أهل البيت ﷺ وشيعتهم، وإِقْصَائِهِمْ واستهانة جناب من يواليهم، أو
يروي عنهم؛ وتعاضم البلاء، وتفاقم الأمر؛ حتى جرى من هشام بن عبد الملك ما أثار
الإمام زيد بن علي عليه السلام على إظهار كلمة الله، والذب عن دين الله، ومفارقة المذاهب
المداينة للأموية، وكان ما هو مشهور في كتب التاريخ؛ ويسبب ذلك سطع نوره،
واشتهر مذهبه، وكلما أرادوا إطفاء زاده الله ظُهوراً؛ وَمَا ذَلِكَ إِلَّا آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ
تَعَالَى ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ
نُورُهُ﴾ [التوبة: 32].

المقصد الثاني: [تحقيق نسبة المسائل الفرعية في المذهب الزيدي إلى الإمام الهادي^{عليه السلام}]

السؤال عن كيفية نسبة الزيدية في الفروع إلى الإمام الهادي - والحال أن الموجود في أيدي الناس من كتب الفقه المتداولة قِرَاءَةً وَاعْتِمَادًا - إنما هو مثل شرح الأزهار، ومولفه الشيخ عبد الله بن مفتاح⁽¹⁾، مولد الإمام المهدي أحمد بن يحيى⁽²⁾ على متن الأزهار للإمام المهدي أحمد بن يحيى، وهذا الشرح: هو منتزع من الغيث المدرار للإمام المهدي^{عليه السلام}، والناس جميعا في زماننا هذا عالة عليه، وعلى ما عليه من الحواشي، ولا يُذكر اسمُ الهادي في الشرح إلا تاديرًا، أو تارة يُوضَعُ عليه علامة المذهب، وقارة يقول: الْمَذْهَبُ خِلَافُهُ! وأين هذه النسبة الادعائية؟ الأَوَّلَى في التقليد الانتساب والانتباه إلى ابن مفتاح مؤلف الشرح، أو إلى الإمام المهدي مؤلف المتن، أو إلى الْمُحَسَّنِي: [أي كاتب الحاشية].

الجواب: اعلم أيها السائل وفقنا الله وإياك أن ابن مفتاح انتزع المختار من الغيث المدرار للإمام المهدي، وجعله شرحا لمتن الأزهار، لم يرد بذلك إظهار كونه مجتهدا في

(1) العلامة أبو الحسن عبد الله بن أبي القاسم بن مفتاح، علامة فقيه محقق، عابد فاضل، انتزع شرح الأزهار من كتاب الغيث المدرار للإمام المهدي^{عليه السلام} بلفظه، وشرحه لائق قبولاً مع كثرة الشروح، ربما لسلامة نية صاحبه، توفي سنة 877 هـ، وقبره جنوب باب اليمن بصنعاء - شارع تعز حالياً وهو القبر الأبيض مدخل حارة الصعدي. له أيضاً تعليقات على التذكرة. أعلام المؤلفين الزيدية 610، ومطلع البدور 3/ 118، وطبقات الزيدية 2/ 629، ومقدمة شرح الأزهار 21.

(2) ابن المرتضى، أحد عظماء الإسلام، وأئمة العترة الكرام، مجتهد مطلق ومصنف مكثّر، يهض بالإمامة سنة 793 هـ بعد وفاة الإمام صلاح الدين، وحكم سنة، ثم نازعه علي بن صلاح الدين: وهو ابن خاله، وتغلب عليه وسجنه سبع سنين، ثم أخرجه بعض حراس السجن، فهرب إلى مدينة ثلاث، ثم انتقل إلى قطيف حجة، وعكف على التأليف والتدريس حتى توفي هناك عام 838 هـ من مؤلفاته متن الأزهار، ألفه في السجن وَشَرَحَهُ بالغيث المدرار، والبحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، والغايات وهي شرح لمقدمة كتاب البحر الزخار، طبع من الغايات منهاج الوصول إلى علم الأصول، وله تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب (طبع)، والتاج المكلل بجواهر الآداب الكاشف لغوامض كتاب المفصل، وغيرها. أئمة اليمن 312، وأعلام المؤلفين الزيدية ص 206، والتحف 277.

مسائله، مستتبعا لذلك من الأدلة الشرعية، مشعرا بأن ذلك مذهبه؛ ليقْلُدَهُ فيه غيره؛ وإنما قَصْدُهُ إِيضاحُ ما حواه مَتْنُ الأزهار من المسائل لا غير، والإمام المهدي أحمد بن يحيى قد صرح في مؤلفه الغيث المدرار وَضْعِيَّتُهُ وَتَرْتِيبُهُ مُسْتَمِلاً عَلَى مذهب الهادي وأرلاده الأئمة الأطهار. وَخَيْرُهُ من المؤلفين من الأئمة وشيعتهم - مُصَرِّحُونَ فِي كَتَبِهِمْ أَنَّ مُؤَلَّفَاتِهِمْ وَتَقْرِيرَاتِهِمْ عَلَى مذهب الإمام الهادي، وَأَنَّ كَتَبَ الفروع بِأَجْمَعِهَا الموجودة في اليمن: قديمها، وحديثها مَنْسُوبَةٌ فِي وَضْعِيَّتِهَا إِلَى مذهب الهادي، مع أَنَّ كُلَّ مُؤَلَّفٍ من الأئمة والعلماء في درجة الاجتهاد. وإذا اختار لنفسه تقريراً في مسألة فلا بد أن يصرح باختيارها، ويوضح سبب اختياره لها، وهي مخالفة لمذهب الهادي وأهل مذهبه؛ كما ذلك معلوم عند فحول العلماء غير منكور.

فإن قلت: أما بحسب الظاهر؟ فالجواب: لا يدفع الإشكال؛ لأننا لم نقف على كتب الهادي، ولا على أقواله⁽¹⁾؛ وإنما وقفنا على الكتب المشهورة والمتداولة بين العلماء. قلت: اعلم - وفقنا الله وإياك - أَنَّ الإمام الهادي ؑ هو الآية العظمى، والحكمة الباهرة، والنعمة الواسعة على اليمن وأهله، وأنه لولاه لم يوجد لأهل البيت، ولا علومهم، ولا شيعتهم ذِكْرٌ. وَمُنْكَرُهُ كُمُنْكَرِ إِمَامَةِ الوصي ؑ، وهو الحامل راية الهدى، والناشر سحال الإيوان: [أي تَرْبِئَةُ]، والعاصم لأهل اليمن عن مهالك الضلال، ومهاوي العمى، ويهديه اهتدى العالم الياني، وصار الإيوان ياناً؛ وَأَنْصَارُ علماء الإسلام وعلومه عَالَمٌ عَلَيْهِ، مستمدة من أنواره إلى هذا الزمان؛ وحقيقة الأمر وتفصيل الواقع أَنَّهُ جَبَلُ الله الأشم، وإمام علوم شريعة رسوله الأعظم، وهو كما قال فيه جده الرسول ﷺ: «إِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ ضَنْفِي هَذَا إِمَامٌ يُدْعَى: يُحْيِي، يُحْيِي اللهُ بِهِ الدِّينَ»⁽²⁾، وهو كما قال؛ فإنه

(1) الكلام باعتبار الأغلب الأهم في تلك الفترة؛ فكتاب الأحكام للإمام الهادي كان من الكتب المقررة للتداولة، إلا أنه في كثير من المصنفات العلمية كان يكتفى بكتاب شرح الأزهار والبيان الشافي، وجوهرة الفرائض. (قسم التحقيق).

(2) الحدائق الوردية 2/ 27، والتحف 100، وسيرة الهادي 33 بلفظ: «يَخْرُجُ فِي هَذَا السَّحَابِ - وَأَنْصَارُ إِلَيَّ

بعد خروجه من المدينة وجبل الرّس⁽¹⁾ إلى اليمن، وفراغه من قتال القرامطة - أقبل على نشر علوم أهل البيت عليه السلام.

وَأَلَّفَ المؤلفات التي منها: «الفنون»: وهو الكتاب الأول، ثم «المنتخب» اختاره من الفنون⁽²⁾، ثم «الأحكام»⁽³⁾، ثم ما زالت رسائله وفتاويه وأحكامه منشورة، وأياديه في ذلك مشكورة، وخطبته بالعلوم والإرشاد معمورة؛ فملا الخافقين بعلومه، وعمّ الثقلين ببره وحلومه، وتوفّلت مؤلفاته إلى جيلان وديلمان، وعمل بها واتبعها واهتدى شامع الأمصار والبلدان، وقد ملأت الفضاء، وعمّها القبول والرضى، حتى إذا اختاره الله للنقلة إلى دار السلام، وخلف أولاده الجحاجة الأعلام، وأهل بيته الكرام - قاموا بإحياء معالم [الإسلام]⁽⁴⁾ أتم قيام.

اليَمَن - رَجُلٌ مِنْ وَلَدِي اسْمُهُ يَحْيَى الْهَادِي: يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، يُحْيِي اللَّهَ بِهِ الْحَقَّ، وَيُؤَيِّتُ بِهِ النَّاطِلَ. والله أعلم بصحته.

(1) جبل قريب من المدينة سكنه الإمام القاسم بن إبراهيم.

(2) كتاب المنتخب والفنون كتابان عظيمان للإمام الهادي، وليس المنتخب مختاراً من الفنون بل هو مستقل بنفسه وهو أوسع من الفنون، وأسئلة الفنون مغايرة للمنتخب، وهي تعتبر مكملة للمنتخب وقد قبل: إن الأحكام أول ما ألف الإمام الهادي، والله أعلم، وهما مما سأله القاضي العلامة محمد بن سليمان الكوفي، وقد طبعا معا.

(3) كتاب الأحكام في الحلال والحرام يقع في مجلدين، كتاب عظيم جدا، جمع العديد من مسائل الفقه، طبع بتحقيقنا على نسخة صحيحة في القرن الخامس الهجري، وآخرى في القرن الثالث الهجري، ونسخ غيرها.

(4) بياض في الأصل وأظنها ما أثبتته.

[طبقات المذهب الزيدي] ⁽¹⁾ : أ - [المحصلون]

وَلَمَّا عَرَفُوا أَنَّ عِلْمَهُ عليه السلام مِنْهَا مَا قَدْ ضَمِنَتْهُ مَوْلَفَاتُهُ الْمَذْكُورَةُ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُنْتَشَرٌ فِي الْآفَاقِ بَيْنَ الْأَنَامِ - أَجْمَعَ رَأْيَهُمْ عَلَى تَحْصِيلِهَا، وَهَمَّ بِعَظْمِهَا إِلَى بَعْضِ، وَضَبْطُهَا، وَحَفْظُهَا، وَلَمْ تَسْغِيحْهَا عَنِ التَّفَرُّقِ؛ لَمَّا عَرَفُوا مِنْ مَسِيَسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا بَيْنَ الْأَنَامِ. وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُتَحَصِّلُونَ وَهُمْ: أَوْلَادُهُ: الْإِمَامُ النَّاصِرُ لِدِينِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ⁽²⁾ وَأَخُوهُ الْمُرْتَضَى مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ⁽³⁾، [وَالْأَمِيرَانِ] ⁽⁴⁾: مُحَمَّدٌ ⁽⁵⁾، وَيَحْيَى ⁽⁶⁾ ابْنَا أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى. وَمِنْ

(1) الطَّبَقَةُ الْأُولَى قَبْلَ الْمُحْصِلِينَ : طَبَقَةُ الْمَوْسُسِينَ : وَهُمْ الْأَئِمَّةُ الَّذِينَ حَصَّلَ الْمُحْصِلُونَ، وَخَرَّجَ الْمَخْرُجُونَ عَلَى أَقْوَالِهِمْ وَأَصُولِهِمْ؛ وَلِلْمَوْسُسِينَ هُمْ: الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَالْإِمَامُ الْقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الرَّسْتِي، وَالْإِمَامُ الْهَادِي يَحْيَى بْنُ الْحُسَيْنِ، وَوَلَدُهُ مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ، وَهُمَا عَصَلَانِ أَيْضًا، وَالْإِمَامُ النَّاصِرُ الْأَطْرُوشُ أَحْسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمَنْ عَاصَرَهُمْ مِنْ أُمَّةِ آلِ الْبَيْتِ عليه السلام وَشِيعَتِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

(2) الْإِمَامُ النَّاصِرُ بْنُ الْإِمَامِ الْهَادِي، أَحَدُ أُمَّةِ الزَّيْدِيَةِ الْأَعْلَامِ، كَانَ مُتَقَدِّمًا فِي الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ وَالْأَصُولِ، نَاشِئًا عَلَى الزَّهْدِ، بَلَدًا شَجَاعًا، بُويعَ سَنَةَ 301 هـ. فَسَلَّ فِي النَّاسِ سِيرَةَ أَبِيهِ حَتَّى تَوَفَّى سَنَةَ 325 هـ. وَقَبْرُهُ بِمَشْهَدِ أَبِيهِ، وَلَهُ كِتَابُ النَّجَاةِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَبَرِيَةِ الْقَدْرِيَةِ (ط)، وَكِتَابُ الدَّمَاعِ، وَكِتَابُ التَّوْحِيدِ، وَمَسَائِلُ الطَّبْرِيِّينَ فِي الْفَقْهِ، وَكِتَابُ فِي الْفَقْهِ، وَكِتَابُ عِلْمِ الْقُرْآنِ، وَكِتَابُ التَّنْبِيهِ، وَكِتَابُ الرَّدِّ عَلَى الْخَوَارِجِ الْإِبَاضِيَةِ. الْإِفَادَةُ 135، وَالْمَصَابِيحُ 598، وَالشَّافِي 1/320، وَالْحَدَائِقُ الْوَرْدِيَّةُ 2/88، وَالتَّحْفُ 196.

(3) أَبُو الْقَاسِمِ الْمَلْقَبُ بِالْمُرْتَضَى بْنِ يَحْيَى الْهَادِي، وَلَدَ سَنَةَ 278 هـ. كَانَ عَالِمًا وَرَعًا، أَصُولِيًّا مُفسِّرًا فَقِيهًا شَجَاعًا بُويعَ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِيهِ سَنَةَ 298 هـ. وَاسْتَمَرَّ نَحْوَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ثُمَّ سَلَّمَ الْوَلَايَةَ لِأَخِيهِ أَحْمَدَ النَّاصِرِ عليه السلام وَتَوَفَّى بِصَعْدَةِ سَنَةَ 310 هـ. وَدَفِنَ إِلَى جَنْبِ أَبِيهِ. وَمِنْ كَلَامِهِ: كِتَابُ الْأَصُولِ فِي التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ، وَالْإِبْضَاحُ فِي الْفَقْهِ، وَالتَّوَاظُلُ، وَجَوَابُ مَسَائِلِ الْمُتَغَفِّلِي، وَجَوَابُ مَسَائِلِ مُهْدِي، وَالتَّبَوُّعُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالْمُشِيقَةُ، وَالتَّوْبَةُ، وَالرَّدُّ عَلَى الرُّوَافِضِ، وَفِي فَضَائِلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالرَّدُّ عَلَى الْقَرَامِطَةِ، وَالشَّرْحُ وَالْبَيَانُ، وَالرِّضَا، وَمَسَائِلُ الْقَدَمِيِّينَ، وَمَسَائِلُ الْخَائِزِيِّينَ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْآنِ، وَمَسَائِلُ الطَّبْرِيِّينَ، وَمَسَائِلُ الْمُهْدِيِّ، وَمَسَائِلُ ابْنِ النَّاصِرِ، وَمَسَائِلُ الْبَيْهَقِيِّ، وَمَسَائِلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلْيَانَ، وَجَوَابُ عَلِيِّ بْنِ الْفَضْلِ الْقَرَمِطِيِّ، وَفَصْلُ الْمُرْتَضَى فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَالتَّهْيِ. يَنْظُرُ الْحَدَائِقُ 2/410، وَالتَّحْفُ ص 190، وَالْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ 7/135، وَالشَّافِي 1/319.

(4) فِي الْأَصْلِ: وَابْنِي أَخِيهِمْ؛ وَالصَّرَافُ مَا اثْبَتَاهُ.

(5) الْأَمِيرُ بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى بْنِ النَّاصِرِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْهَادِي إِلَى الْحَقِّ نَحْوَهُ، وَلَدَ سَنَةَ 540 هـ. قَالَ فِي الطَّبَقَاتِ: هُوَ الْأَمِيرُ الْخَطِيرُ وَالْحُجَّةُ الشَّهِيرُ شَيْخُ الْعَتَرَةِ، وَسَيِّدُهُمْ فِي عَصَرِهِ، ائْتَمَعَ عَنِ الْإِمَامَةِ هُوَ وَأَخُوهُ شَمْسُ الدِّينِ؛ لِوُجُودِ الْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْزَةَ، وَكَانَا مِنْ دَعَاةِهِ. تَوَفَّى سَنَةَ 624 هـ. طَبَقَاتُ الزَّيْدِيَةِ الْكُبْرَى 2/912، مَطْلَعُ الْبُدُورِ 4/175.

(6) الْأَمِيرُ شَمْسُ الدِّينِ يَحْيَى بْنُ أَحْمَدَ صَنُو الْأَمِيرِ بَدْرُ الدِّينِ السَّابِقِ. وَلَدَ سَنَةَ 527 هـ. كَانَ إِمَامًا فِي

شيعتهم: القاضي [شمس الدين] جعفر بن أحمد بن [أبي يحيى بن] عبد السلام⁽¹⁾،
والقاضي زيد⁽²⁾، والأمير المؤيد⁽³⁾، والأمير [جمال الدين] علي بن الحسين⁽⁴⁾، والإمام
[المهدي] عز الدين بن الحسن⁽⁵⁾، والإمام [المنصور بالله] الحسن بن بدر الدين⁽⁶⁾.

الأصول والفروع. أخذ عن القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام. توفي بصعدة سنة 606 هـ. طبقات
الزيدية الكبرى 3/ 1201، ومطلع البدور 1/ 483.

(1) البهلوي، علامة، حافظ، محدث، متكلم، أصولي. أحد أعلام الفكر الإسلامي، حاصر الإمام أحمد بن
سليمان. كان مطرفاً ثم رجع ونافض مذهب المطرفية، وهو الذي نقل كتب أئمة الزيدية والمعتزلة من
العراق إلى اليمن. تصدىح للتدريس في قرية سَنَاحَ في ضاحية صنعاء غرباً. توفي سنة 573 هـ وقبره
هناك، وله مؤلفات قيمة: منها نكت العبادات وجل الزيادات، وشرح نكت العبادات وجل الزيادات
طبعاً بتحقيقنا، والتقريب في أصول الفقه سيصدر قريباً بتحقيقنا، وخلاصة الفوائد، وغيرها. أعلام
المؤلفين الزيدية 278، ومطلع البدور 1/ 617، ومقدمة التقريب في أصول الفقه بتحقيقنا.

(2) ابن محمد الكلاري نسبة إلى كلار من بلاد الجبل. أحد علماء الزيدية العظام، فقيه، حافظ، مُسَنِّد، إمام حجة، من
أصحاب المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني. قال في الطبقات: زَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَافِظُ الْمَذْهَبِ وَعَالِمُهُ، اسْتَفْضَى
بتحصيله المحصولون. توفي في القرن الخامس الهجري. له شرح التحرير المسمى الجامع في الشرح، اختصره من
شرح أبي طالب، ونسخه كثيرة. أعلام المؤلفين 449، والطبقات 1/ 453، ومطلع البدور 2/ 309.

(3) الأمير المؤيد بن أحمد المهدي بن الأمير شمس الدين، ولد سنة 623 هـ كان من العلماء المبرزين
والفضلاء المحققين، تشد إليه الرحال، ويستند إليه الرجال، سكن قطابر، ونشر العلوم، تتلمذ على يديه
العلامة يحيى بن الحسين البحيح، والسيد يحيى صاحب الياقوتة، والجوهرة، وغيرها، وتوفي سنة
703 هـ. مطلع البدور 4/ 428.

(4) ابن يحيى بن يحيى بن الناصر، أمير مجتهد، وفقه متواضع. أقام بجامع القُرْطَلِي بصنعاء أيام الغزو. له اللُّغَةُ في
الفقه من أجل كتب الزيدية. حاصر الإمام أحمد بن الحسين أبا طير ويابعه. توفي سنة 627 هـ وقبره بقطابر
صعدة مشهور. له مؤلفات منها: اللمع في فقه أهل البيت أربعة مجلدات، ونسخه كثيرة. ودرر القرائن، في الجلي
منها والغامض، ونسخه كثيرة. والقمر النير، في حل عقود التحرير. وغيرها. ينظر مطلع البدور 3/ 227،
وأعلام المؤلفين الزيدية 675، والطبقات 2/ 725، والتحف 200، والزيدية للمحقق 88.

(5) ابن الحسن بن الإمام علي بن المؤيد بن جبريل. ولد سنة 845 هـ. عالم، مجتهد، مجاهد، مجدد، من عظماء أئمة الأك
وتوفي سنة 900 هـ. له مصنفات عظيمة: منها الفلك السيار، في لجج البحر الزخار، شرح البحر الزخار وصل
فيه إلى كتاب الحج، بمكتبتي نسخة مصورة من الجزء الأول. وكتر الرشاد، وزاد المعاد (طبع). والكوكب السيار
في مناسك الحج (طبع). والمعراج شرح للمحتاج (طبع). ومجموعة من الفتاوى، طبع بتأييد العلامة عبدالرحمن
شايم رحمه الله، وغيرها. ينظر التحف 295، والطبقات 2/ 670، وأعلام المؤلفين الزيدية 641.

(6) الحسن بن بدر الدين محمد بن أحمد بن يحيى بن يحيى البحيوي. ولد سنة 616 هـ مجتهد مجاهد، يرمع في
جميع الفنون حتى فاق علماء عصره. يوقع سنة 657 هـ. توفي بصعدة سنة 670 هـ. وله أنوار اليقين في

وأخوه الأمير الحسين بن بدر الدين⁽¹⁾، والسادة الهارونيون: المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون⁽²⁾، وأخوه أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون⁽³⁾، وخالهما أبو العباس أحمد بن إبراهيم الحسيني⁽⁴⁾، والحقيني الكبير⁽⁵⁾، والحقيني الصغير⁽⁶⁾، ومن تلامهم من السادة

إمامة أمير المؤمنين، وشرحه، والكامل النير وجواب الاعتراضات عليه. أعلام المؤلفين الزيدية 310، والتحف 128، والأعلام 2/ 215، وأئمة اليمن 1/ 177.

(1) ولد سنة 582هـ لقبَ بأبي طالب الصغير؛ لغزارة علمه. توفي سنة 663هـ. له مؤلفات تدل على جلالة قدره، وغزارة علمه: منها شفاء الأوام، في أحاديث الأحكام (طبع). والتقرير، لفوائد التحرير، في ستة أجزاء. والعقد الثمين، في معرفة رب العالمين. ونباييع النصيحة في أصول الدين، عظيم الفائدة، طبع بتحقيقنا، وغيرها. انظر أعلام المؤلفين 390، والطبقات 1/ 383، والأعلام 2/ 255.

(2) الهاروني، ولد سنة 333هـ. من كبار أئمة أهل البيت، بحر لا ساحل له، وإمام في كل فن، قيل: إنه في هِدْجَةِ وأهل البيت في عدلة. ويوقع له بالخلافة سنة 380هـ وتوفي سنة 411هـ. وله: شرح التجريد، والإفادة، والزيادات، والتفريعات، والأمانى الصغرى طبع، وسياسة المريد، والتبصرة في العدل والتوحيد طبعاً بمركز بدر العلمي، والنبوءات طبع، والبلغة، وغير ذلك. ينظر التحف 211، ومقدمة سياسة المريد، والحدائق 2/ 122، وأعلام المؤلفين الزيدية 100.

(3) هو الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين الهاروني، شمس العترة، وقمر الأسرة، ولد سنة 340هـ من أئمة أهل البيت المشاهير، قال الإمام المنصور: لم يبق فن إلا طار في أرجائه، وسبح في أفئاته. قال ابن حجر: كان إماماً على مذهب زيد بن علي، وكان فاضلاً غزير العلم مكشراً، عارفاً بالأدب وطريقة الحديث. يوقع له سنة 411هـ وتوفي سنة 424هـ بالديلم. له كتاب «الدعامة في الإمامة» طبع بعنوان «نصرة مذاهب الزيدية»، وتُوسِّبُ إلى صاحب بن عباد، و«شرح البالغ المدرك»، و«المبادي» و«زيادات شرح الأصول»، و«تيسير المطالب في أماني أبي طالب»، و«التحرير» طبع بتحقيقنا، و«شرح التحرير»، و«المعجز» و«جوامع الأدلة» و«الإفادة» في تاريخ الأئمة السادة. الحدائق 2/ 165، ولسان الميزان 6/ 246، والتحف 212، والشافي 1/ 334، والأعلام 8/ 141، وأعلام المؤلفين الزيدية 1121.

(4) ابن الحسن بن إبراهيم بن محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه الحافظ الحجة، شيخ الأئمة. قال الإمام عبدالله بن حمزة عنه: المتكلم الفقيه المناظر المحيط بألفاظ علماء العترة. توفي سنة 353هـ. له النصوص، وشرح المنتخب والأحكام، وكتاب ما تقرده به القاسم والهادي رحمهم الله دون الفريقين من مسائل الحلال والحرام، وغيرها من الأحكام، مخطوط بهجرة السريبي حشيش، والمصاييح (طبع). انظر الشافي 1/ 318، والتحف 189، وأعلام المؤلفين الزيدية 78.

(5) محمد بن الحسن بن الحسين بن علي بن أحمد حَقِينَةُ، كان في نواحي الديلم، وروى عن المؤيد بالله. يوقع له هناك. كان إماماً عالماً مجتهداً فقيهاً مُسْتَدِراً. الطبقات 3/ 1304، 2/ 1192، ومطمح الأكمال 241.

(6) الإمام الهادي أبو الحسن علي بن جعفر بن الحسن بن عبيدالله بن علي بن الحسين بن الحسن بن علي بن

الأمثال مِنْ زَمَنِ الهادي إِلَى زَمَنِ الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ⁽¹⁾؛ فحصلوا علومه من كتبه المعروفة، ورسائله المشهورة، وفتاويه المنشورة، وأحكامه المبرورة، وخطته المشكورة، ما تركوا له «بنت شقة» إلا بالغوا في حفظها وتدوينها، وأخلوها من صافي معينها، وَأَلْفَوْا فِي أَدْلَتِهَا المؤلفات المشهورة: كالتجريد للإمام المؤيد بالله، والتحرير للإمام أبي طالب، والمصاييح لأبي العباس ⁽²⁾ وغيرها.

ب - [المُخَرَّجُونَ]

وَلَمَّا تَمَّ لَهُم تصحيح طرقها وضبط نصوصها - حَكَّمُوا عَلَى التَّخْرِيجِ منها، والتضريح عليها، والقياس لغيرها عليها، والأخذ بمنطوقها ومفهومها، وجعلوا نصوصها أدلة لهم، كما قال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة: كُنَّا نَهَابْ نصوص الهادي كما نهَابْ نصوص القرآن. وتلاهم في التخريج على نصوص الهادي من أهل البيت ⁽³⁾ من تلاهم: كالإمام المهدي أحمد بن الحسين الشهيد ⁽³⁾، والإمام [المؤيد بالله]

أحمد بن علي بن الحسين الأصغر علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحنفي الحسيني. أجمع علماء زمانه أَنَّ شَيْعَ علمه يكفي للإمامة. يوقع له في أرض الديلم سنة 430 هـ. واستشهد يوم الاثنين في شهر رجب 490 هـ وثب عليه حشيشي بقتة. انظر الحداثق 2/ 197، والتحف 216، والطبقات 2/ 716، 2/ 1192، 3/ 1304.

(1) ابن سليمان. ولد سنة 561 هـ، أحد عظماء الإسلام، ومن أئمة آل البيت الكبار. فلق مجتهد عصره علماً وأدباً وشجاعة. قام بأمر الإمامة سنة 594 هـ. قاتل المظفرية، وسلاطين بني حاتم، والغزاة الأكراد القادمين من مصر. أنجاه كثيرة وعجيبة. توفي بكوكان سنة 614 هـ، ثم نقل إلى بَغْدَاد، ثم إلى ظفار. له مؤلفات عظيمة: من أشهرها الشافي، وصفوة الاختيار، وديوان شعر كبير، وغيرها. انظر الحداثق الوردية 2/ 247، والتحف 241، والسيرة المنصورية لأبي فراس بن دعشم.

(2) لعله يريد شرح أحكام الهادي لأبي العباس، شرحه وأسند أحاديثه. أما المصاييح فهو في التاريخ.

(3) ابن أحمد بن القاسم بن عبد الله بن القاسم بن أحمد بن أبي البركات، الملقب بأبي طير، ولد سنة 612 هـ. دعا بالإمامة سنة 646 هـ. بليعه كافة بني الحسن والحسين، وأكثر علماء ومجتهدي زمانه. بلغت دعوته جيلان ودليلان والعراق، وَلَكِنَّهُ يبعته الأشقياء وقتلوه سنة 656 هـ مشهده بِيْزِيَيْن. له: حليفة القرآن، في نكت من أحكام أهل الزمان. والمقيد الجامع، لما نظمت غرائب الشرائع (فتاوى)، والرسالة الزاجرة

يحيى بن حمزة^(١)، والسيد يحيى صاحب الياقوتة^(٢)، والإمام [المهدي] علي بن محمد^(٣)،
والإمام محمد بن المطهر^(٤)، والإمام المطهر بن يحيى^(٥)، والإمام المتوكل أحمد بن سليمان^(٦)،

لصالح الأمة، عن إسالة الظن بالأئمة. وعهد من الإمام لبعض أمرائه. أئمة اليمن 1/ 152 - 176،
وأعلام المؤلفين الزيدية 96، والتحف 251.

(1) ابن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي، ولد سنة 669 هـ، أحد أعلام الفكر الإسلامي وأئمة الأكل. يُقَدَّر من مَنَى
الله على اليمن؛ فهو بحر ليس له ساحل، مجتهد، مجاهد، مفكر، زاهد، ومصنف مكثّر. دها بالإمامة سنة 730 هـ.
قاتل الإسماعيلية قتالا شرسا، انتهت بالصلح. توفي سنة 749 هـ. له الانتصار في 18 مجلدا. والأنوار للمضية، في
شرح الأربعين السيلقية. والدياج الوضي، شرح نهج البلاغة (طبع). والشامل في أصول الدين. والحاوي في
أصول الفقه. وشرح جمل الزجاجة في النحو (طبع). والطراز في علوم البلاغة والإعجاز. والحاوي لمذاهب
علماء الأمصار، وغيرها، قيل: إن كرايس مؤلفاته أكثر من أيام عمره. أئمة اليمن 1/ 228، وأعلام المؤلفين
الزيدية 124، والتحف 270، ولوامع الأنوار 2/ 87، والأعلام 8/ 143.

(2) ابن الحسين بن يحيى بن علي بن الحسين، عالم مجتهد. من أعيان الزيدية. توفي سنة 739 هـ. له تحصيلات
وتقاريرات في مذهب الهادي ~~عليه السلام~~ والياقوتة مجلدان كبيران في الفقه، وجوهرة آل محمد، والباب في الفقه.
أعلام المؤلفين الزيدية 123، وتراجم رجال الأزهار 41، والتحف 261، وأئمة اليمن 1/ 227.

(3) ابن علي بن منصور بن يحيى بن منصور بن المفضل، ولد سنة 703 هـ. أحد أئمة الزيدية، مجتهد مجاهد.
أخذ عن علماء عصره حتى بلغ غاية في العلم. بهويع سنة 750 هـ. وجاهد الباطنية، وأسس الطرق
والمصالح. توفي سنة 774 هـ. له التمرقة الوسطى في الرد على منكر فضل آل المصطفى. والجواب الشافي
لمن أنصف، ويسمى قاصم الظهر لمن ذهب بالأئمة مذهب الأسباط، منه نسخة بالمكتبة الغريبة برقم
(3230). أئمة اليمن 1/ 247، وأعلام المؤلفين الزيدية 716، ومطمح الآمال 254.

(4) ابن يحيى بن المرتضى، ولد سنة 660 هـ. أحد أعلام أئمة الزيدية، مجتهد مجاهد. بهويع سنة 701 هـ. توفي
728 هـ. له: المنتهاج الجلي، شرح مجموع زيد بن علي. وعقود العقيان، في الناسخ والمنسوخ من القرآن.
وغيرهما. أعلام المؤلفين الزيدية 997، والتحف 265، ولوامع الأنوار 2/ 73، وأئمة اليمن 1/ 210.

(5) ابن يحيى بن المرتضى، لُقِّبَ بالمظلل بالغيام؛ لأنه حوصر في جبل يخولان؛ فَسَّرَ الْجَبَلَ حَمَامَ كَثِيفَ مَكْنَتِهِ
من النجاة، ولد في شهر ربيع الأول 614 هـ. أحد أعلام أئمة الزيدية، مجتهد، مجاهد، زاهد، ورع. دها
بعد أسر الإمام إبراهيم بن تاج الدين سنة 674 هـ. توفي سنة 697 هـ. له درة الغواص في أحكام
الخلاص، والرسالة المزلزلة لأعضاء المعتزلة. ينظر أئمة اليمن 1/ 195، والتحف 264، ولوامع
الأنوار 2/ 72، وأعلام المؤلفين الزيدية 1042.

(6) ابن محمد بن المطهر بن علي بن الناصر أحمد بن الهادي إلى الحق ~~عليه السلام~~. ولد سنة 500 هـ. من عظماء الإسلام
وأئمة الزيدية، مجتهد، مجاهد، عابد، زاهد، شجاع. بهويع له بالخلافة سنة 532 هـ. وخطب له بالحجاز،
وانتفاذت لأحكامه الجليل والدبلم. توفي سنة 566 هـ. له: أصول الأحكام، الجامع لمسائل الحلال والحرام،

والإمام المطهر بن محمد بن سليمان⁽¹⁾، والإمام [الناصر] صلاح الدين محمد بن علي⁽²⁾،
والإمام المهدي أحمد بن يحيى . ومن شيعتهم : القاضي عبد الله بن الحسن الدَّوَّارِيُّ⁽³⁾،
والقاضي الحسن بن محمد الرصاص⁽⁴⁾، وحفيده أحمد بن محمد⁽⁵⁾، والفقير حُجَيْدُ الشَّهِيد⁽⁶⁾،

- طبع بتحقيقنا. وحقائق المعرفة في أصول الدين (طبع). والزاهر، والمدخل في أصول الفقه. والرسالة المتوكلة، في هتك أستار الإسماعيلية، وغيرها. ينظر بلوغ الأرب، وكنوز الذهب 318. والتحف 231. والحدائق الوردية 2/ 219. وأئمة اليمن 1/ 93. وطبقات الزيدية 1/ 134. وأعلام المؤلفين الزيدية 114.
- (1) الحمزي. ولد سنة 801 هـ. أحد الأئمة الأعلام، مجتهد، مجاهد، حافظ، أديب، شاعر. لازم الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى وأخط عنه. دعا بالإمامة بالأهجر ناحية شبام سنة 840 هـ وأسر وسجن في حصن الربة بدمار، ثم هرب منه. توفي سنة 879 هـ ودفن بدمار. وله تمة شرح البحر الزخار للعلامة مرغم وعجبة الزمان إلى معرفة حجة الزمان، وديوان شعر، جمعه ولده المختار، وغيرها. أعلام المؤلفين الزيدية 1037، والتحف 291، ولوامع الأنوار 2/ 261، ومقدمة انقضاء الوطر في مدح سيد البشر بتحقيقنا.
- (2) ابن محمد بن علي بن يحيى بن منصور بن الفضل، أحد الأئمة العظام. ولد سنة 739 هـ بمَرْج في جميع القنود. يوبع سنة 773 هـ وجاهد الباطنية، وأقام عمود الدين. كان سليل الرأي، عادلا متورعا، تحقَّرَ عليه جماعة من الفقهاء. توفي سنة 793 هـ. له كتاب شرح نوايغ الكلم للزنجشري، منه نسخة بهجرة للمرون. ينظر أئمة اليمن 1/ 260، وأعلام المؤلفين الزيدية 972، وطبقات الزيدية 2/ 1023، والتحف 275.
- (3) الصعدي، ولد سنة 715 هـ. عالم، فقيه، مجتهد، زاهد، مصنف كثير التأليف. تتلمذ عليه كبار العلماء: كالحادي بن إبراهيم الوزير، وأخيه محمد بن إبراهيم، والعلامة عبد الله النجدي. كان مرجعا للمسلماء في عصره. وله مشاركة سياسية في أحداث عصره، توفي سنة 800 هـ. له: الدياج النظر شرح لمع الأمير، وشرح جوهره الأصول للرصاص. أعلام المؤلفين الزيدية 571، والطبقات الكبرى 1/ 59، ومطلع البدر 3/ 76، وأئمة اليمن 1/ 288.
- (4) في الأصل: الحسن بن أحمد والصحيح ما ذُكِرَ: وهو الحسن بن محمد بن الحسن الرصاص. ولد سنة 546 هـ. محقق، أصولي، متكلم، واسع الدراية. تتلمذ على القاضي جعفر بن عبد السلام، ونبغ في سن مبكرة، صار عالم الزيدية في عصره، مكث على التأليف والتدريس. توفي سنة 584 هـ. له التبيان لياقوتة الإيمان وواسطة البرهان، والتحصيل في التوحيد والتعديل، منه نسخة بجامعة صنعاء، وتهذيب التحصيل، بمكتبتي نسخة يتيمة مصورة، والانتصار لمذاكرة العترة الأطهار، وغيرها. ينظر أعلام المؤلفين الزيدية 342، ومطلع البدر 2/ 103 ولوامع الأنوار 2/ 5، والطبقات الكبرى 1/ 333.
- (5) علامة متبحر أصولي، نكث بيعة الإمام المهدي أحمد بن الحسين أبي طير، وؤوي توبته عن ذلك، والله أعلم. توفي سنة 656 هـ. له جوهره الأصول وتذكرة الفحول، طبع، والوسيط شرح على الجوهرية السابق، وغيرها. أعلام المؤلفين 164، والطبقات الكبرى 1/ 196، ومطلع البدر 1/ 455، وتراجم رجال الأزار 3.
- (6) ابن أحمد بن محمد المَحَلِّي. ولد سنة 582 هـ. فقيه، أصولي، متكلم، مؤرخ، من أجَلِّ وأعظم علماء الزيدية علما ونبلا ووفاء. حاصر الإمام عبدالله بن حمزة، والإمام المهدي أحمد بن الحسين وجاهد معه حتى استشهد

والسحامي^(١)، وَمَنْ تَلَاَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَشِيعَتِهِمْ فِي التَّخْرِيجِ عَلَى مَذْهَبِ الْهَادِي،
وهؤلاء هم المخرجون. وسيأتي بيان التخريج، وكيفيته إن شاء الله.

ج - [المذكرون]

وَلَمَّا كَانَ فِي زَمَنِ النَّاصِرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ [بِإِذْنِ صَاحِبِ]، وَوَالِدِهِ الْإِمَامِ الْمُهَدِيِّ عَلِيِّ بْنِ
عُمَرَ، وَالْإِمَامِ [الْمُهَدِيِّ] أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى [الْمُرْتَضَى]، وَمِنْ عَاصِرِهِمْ مِنَ الْأَعْلَامِ وَالسَّادَةِ
الْكَرَامِ، قَدْ عَرَفُوا كَثْرَةَ مَا قِيلَ - خَرَجَ الْمُخْرَجُونَ، وَقَرَعَ الْمُفْرَعُونَ، وَقَاسَ
الْمُجْتَهِدُونَ عَلَى كَلَامِ الْهَادِي وَنُصُوصِهِ، وَقَدْ تَوَسَّعَتْ الْأَقْوَالُ فِيهَا الْغَثَّ وَالسَّمِينُ -
فَإِذَاكَ الْمَذْكُورُونَ مِنَ الشَّيْعَةِ الْأَعْلَامِ مَنْ فِي زَمَنِهِمْ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ، وَاجْمَعَ رَأْيِهِمْ عَلَى
تَنْفِيحِ مَا قَدْ كَانَ مِنَ التَّخْرِيجَاتِ وَالتَّفْرِيعَاتِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْهَادِيِّ عليه السلام، وَوَضَعَ
عَلَامَةً تُمَيِّزُ بَيْنَ مَا هُوَ مُطَابِقٌ لِمَذْهَبِ الْهَادِي وَمِلَاتِهِمْ لِنُصُوصِهِ، وَيَتَيْنُ مَا لَيْسَ فِيهِ
مُطَابَقَةٌ، وَلَا مَنَاسِبَةٌ، وَلَا مِلَاتَةٌ، وَاجْمَعَ رَأْيِهِمْ عَلَى وَضْعِ لَفْظَةٍ « هَب » مَهْمَلَةٌ غَيْرُ
مَنْقُوطَةٍ وَلَا شَيْءٍ عَلَيْهَا. وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمَذْكُورُونَ وَهُمْ: الْفَقِيهُ حَسَنُ النُّحُوي^(٢)، صَاحِبُ

سنة 652 هـ. وله الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية (طبع بتحقيقنا). وعاش الأزهاري، في تجميع مناقب
العزة الأظهر (طبع)، وعمدة المسترشدين في أصول الدين ثلاثة أجزاء. والثعبان النفث. والعقد الفريد.
وغنصر الوسيط. وغيرها. ينظر مقدمة الحدائق الوردية، وأعلام المؤلفين الزيدية 407، ومطلع
البدور 2/245، والطبقات الكبرى 1/421، ولوامع الأنوار 2/56.

(١) سليمان بن ناصر بن سعيد بن عبدالله السحامي. كان من أعلام الفقهاء الزيدية. فقيه، مجتهد، زاهد،
خطيب، درس على الإمام أحمد بن سليمان. صاحب الإمام عبدالله بن حمزة، وولاه على مذبح. توفي سنة
600 هـ. له «شمس الشريعة» في فقه أهل البيت عليهم السلام، ومختصر المعتمد في أصول الفقه، وكتاب النظام في
أصول الفقه. أعلام المؤلفين الزيدية 470، ومطلع البدور 2/375، وتراجم رجال الأزهاري 17،
ولوامع الأنوار 2/59، والطبقات الكبرى 1/478، و2/815، وأعلام المؤلفين الزيدية 724. أما
السحامي مؤلف البيان فهو علي بن ناصر السحامي: من فقهاء الزيدية في القرن السابع، وقيل: إن البيان
لأخي سليمان الحسن بن علي بن ناصر فرغ من البيان سنة 669 هـ. ينظر أعلام المؤلفين الزيدية
724، وطبقات الزيدية 2/815، وإجازات أحمد بن سعد الدين المسوري.

(٢) ابن محمد النحوي، شيخ شيوخ الزيدية في عصره، كان يحضر حلقة زهاء ثمانين عالما مع تحقيق وإتقان وكان

التذكرة^(١)، والقاضي يوسف بن [أحمد بن محمد بن] عثمان^(٢)، والفقيه محمد بن سليمان بن أبي الرجال^(٣)، والفقيه يحيى البحيح^(٤)، والفقيه محمد بن يحيى حنش^(٥)، ووالده حنّ الفقيه يحيى بن أحمد حنش^(٦)، والفقيه علي الوَسْلي^(٧)، والفقيه علي بن محمد ابن

ورعا زاهدا. تولى القضاء بصنعاء، مصنف. توفي سنة 791 هـ. له: التذكرة الفاخرة في فقه العترة الطاهرة (طبع)، والتيسير في التفسير، والتعليق الكبير على اللمع، منه نسخة بمكتبة الأوقاف برقم (1018)، والتعليق الصغير على اللمع. وشرح الحفيظ، مخطوط بأمر وزيرنا. والتيسير في علم التفسير. وغيرها. أعلام المؤلفين الزيدية 341، وتراجم رجال الأزهار 11، والطبقات الكبرى 1/336، ومطلع البدور 2/109.

(1) تعد التذكرة الفاخرة من أهم كتب الزيدية، ويقال: أم الأزهار التذكرة، وجدته اللمع للأمير جمال الدين علي بن الحسين، وعلى التذكرة شروح كثيرة.

(2) الثلاثي، مجتهد، محقق، زاهد. حكف على التدريس بجامع ثلثة، وأقبل الناس للأخذ عليه من سائر البلدان. توفي سنة 832 هـ ودفن بعين ثلثة. له الثمرات في تفسير آيات الأحكام (طبع)، والزهور تعليق على اللمع، والجواهر والغرر في كشف أسرار الدرر في الفرائض، وغيرها. أعلام المؤلفين 1172، وتراجم رجال الأزهار 42، والطبقات الكبرى 3/1275، وأئمة اليمن 1/305.

(3) عالم، وفقيه مُسْتَنَد. من أعيان الزيدية. إمام المذاكرين في المذهب، كرم على علماء اليمن وغيرهم. سكن صنعاء وتوفي بها سنة 730 هـ. وله كتاب الروضة. أعلام المؤلفين 902، والطبقات 2/972.

(4) ابن الحسن البحيح، فقيه، ومصنف، عالم، فاضل، شهير، قوله مُتَعَدِّ في المذاكرين، انتهت إليه علم الفقه في عصره. له مؤلفات وتعليقات على التلخيص والزيادات، وغيرها في الفقه، وَوَجَدْتُ في نسخة من عند الأحاديث للعصيفري بخط البحيح أنه فرغ منها في سنة 691 هـ ويابح الإمام علي بن صلاح بن إبراهيم بن تاج الدين سنة 728 هـ وهناك قبر بهجرة قلعة عند مسجد المزار باسم يحيى بن الحسين البحيح، وتاريخ وفاته 730 هـ. وله تعليق على اللمع. أعلام المؤلفين 1095، ومطلع البدور 4/493.

(5) ابن أحمد حنش الباني، فقيه وأصولي، بلغ درجة الاجتهاد. حكف على التدريس والتأليف. كان زاهدا، عابدا، محققا. توفي سنة 719 هـ، وقيل: 717 هـ. وقبره بظفار حاشد. له التمهيد، والتيسير لفوائد التحرير، وتكملة الجامع في الفقه لوالده، واليوافق الشفافة المضيفة في غرائب فقه أئمة الزيدية (تعليق على اللمع)، وغيرها. أعلام المؤلفين الزيدية 1008، وتراجم رجال الأزهار 36، والطبقات الكبرى 2/1098.

(6) ولد سنة 640 هـ. من كبار فقهاء الزيدية باليمن. أحد المذاكرين الذين حَقَّقُوا الفقه وَخَصَّصُوا وَقْدُوبُهُ. توفي بظفار سنة 697 هـ. وله كتاب الجامع بلغ فيه إلى كتاب الجنائز، وكتاب أسرار الفكر، في الرد على الكني وأبي مضر. أعلام المؤلفين الزيدية 1094، وتراجم رجال الأزهار 40، وطبقات الزيدية 3/1203، ومطلع البدور 1/488. وكلمة حي، يُعَبَّرُ بها في اليمن عن المتوفي الباقي بعلمه.

(7) ابن يحيى بن الحسن الوشلي. من كبار علماء الزيدية. من ذرية سلمان الفارسي. هَلَامَةٌ حجة في الملعب، وَرِعٌ، زاهد، يُذَكَّرُ كثيرا في كتب الفقه والفروع. توفي بصعدة سنة 777 هـ. له تعليق على اللمع، منه

عبدالله بن عطية [النجراني⁽¹⁾]، وابن مُعَرِّف⁽²⁾، والأمير المؤيد⁽³⁾، والأمير علي بن الحسين [صاحب اللع]، وسواهم ممن تصدئ لمذاكرة الأئمة المعاصرين في ذلك التاريخ، ووضعوا العلامة في جميع مؤلفاتهم على ما وافق مذهب الهادي نصًا، أو قياسًا، أو تخريجيًا، بحسب طرقه المعتادة عند العلماء، وجرى على ذلك عمل العلماء تخريجيًا، وتقريرًا إلى زمن الإمام [المتوكل على الله يحيى] شرف الدين⁽⁴⁾، ثم إلى زمن الإمام [المنصور بالله] القاسم بن محمد [بن علي]⁽⁵⁾، وما زال التثريب والتقرير مستمورًا من

نسخة بالمكتبة الغربية برقم (1464)، أعلام المؤلفين الزيدية 728، وتراجم رجال الأزهار 25، مطلع البدور 3/365، والطبقات الكبرى 2/817.

(1) في الأصل: علي بن أحمد النجراني، والصواب ما أثبتناه. علامة وفقيه محقق، له الجامع لقواعد دين الإسلام المبعوث به أبو القاسم محمد بن عبدالله عليه الصلاة والسلام، فرغ منه سنة 776هـ بمسجد سبحان بصعلة، منه عدة نسخ، منها نسخة بالمكتبة الغربية غير منسوبة، وأخرى بمكتبة السيد محمد عبدالعظيم الهادي. ينظر إجازة القاضي أحمد بن سعد الدين ص 114.

(2) محمد بن عبدالله بن مُعَرِّف. أحد علماء الزيدية الأعلام. حاصر الإمام أحمد بن الحسين أبا طير. وبلغ الإمام الحسن بن بدر الدين سنة 656هـ أخذ عن الأمير جمال الدين علي بن الحسين، وأخذ عنه الأمير الحسين بن بدر الدين. توفي سنة 657هـ وقبره بصعلة. له مذاكرة التحرير، ويسمى المنهج المنير، في فوائد التحرير. وأيضًا مذاكرة ابن هيجان: وهو العالم سليمان بن هيجان بن القاسم بن الحسين بن القاسم بن يحيى بن حمزة بن أبي هاشم، وأيضًا بيان ابن معروف. ينظر إجازات العلامة أحمد بن سعد الدين ص 463، والطبقات 2/1014، ولوامع الأنوار 2/54، وأعلام المؤلفين الزيدية 936، وتراجم رجال الأزهار 36.

(3) الأمير المؤيد بن أحمد بن شمس الدين يحيى اليعقوبي، كان من العلماء المبرزين والفضلاء المحققين، تشدد إليه الرحال، سكن قطابر، ونشر العلوم، توفي سنة 703هـ. مطلع البدور 4/428.

(4) ابن شمس الدين بن الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى. أحد أعلام الفكر الإسلامي، وكبار أئمة الأول. ولد سنة 877هـ. بوقع سنة 912هـ. جاهد الجراكسة الذين قدموا في عهده. ثم استقر بكونيان، ثم الظفير بحجة حتى توفي بها سنة 965هـ. له مؤلفات عظيمة منها: الأشهار في فقه الأئمة الأطهار، وشرح خطبة الأنبار، وبمجموعة من الرسائل والأبحاث. ينظر أئمة اليمن 1/369، وأعلام المؤلفين الزيدية 1134، والأعلام للزركلي 8/150، والتحف 308، وطبقات الزيدية 3/1232.

(5) ولد سنة 967هـ. أحد عظماء الإسلام، وأئمة الزيدية العظام. عُرف بالشجاعة، والكرم، والورع. بوقع سنة 1006هـ. وجاهد الأتراك في معظم مناطق اليمن، حتى حرر اليمن منهم، وخرج آخرهم في عصر ابنه محمد عام 1036هـ. توفي سنة 1029هـ. وله مؤلفات منها الأساس، لعقائد الأكياس في معرفة رب العالمين

[تقرير المذهب ووضع العلامات]

وفي زمن الإمام القاسم وابنه [الإمام] المؤيد [بالله محمد]^(١)، و[الإمام] المتوكل على الله إسماعيل^(٢) - اتسع نطاق العلم والعلماء، وكثرت المسائل والتفريعات، وتأليف المؤلفات، وخدموا شرح الأزهار بكثرة الحواشي والتعليقات؛ وهنالك احتاج المتأخرون إلى تنقيح خلاصة المذهب، للمجموع علامةً لموافقة مذهب الهادي بعلامة زائدة على لفظة «هـ»: فوضع أهل صعدة على لفظة «هـ»^٢ ضربة اثنين، ووضع القاضي الحسن بن أحمد الشَّيبِي^(٣) على لفظة «هـ»^٣ نقطة [من فوق]^(٤)، والقاضي زيد بن عبد الله الأكرع^(٥) هكذا «هـ»^٤، والقاضي حسين بن عبد الله الأكرع^(٦)

(طبع)، والاعتصام بحبل الله المتين (طبع)، والإرشاد إلى سبيل الرشاد (طبع)، وقد طبع جزء من رسائله في مجلد. ينظر أعلام المؤلفين الزيدية 777، والتحف 320، وطبقات الزيدية 2/ 860.

(1) أحد عظماء الإسلام ونجوم الأئمة. ولد سنة 990 هـ بوقع إماماً سنة 1029 هـ. كان ورعاً عادلاً. توفي سنة 1054 هـ. وله مؤلفات منها: تصفية النفوس من الرذائل وتركبة الأخلاق، والفتاوى الفقهية، ومجموع من الأجوبة والرسائل. ينظر أعلام المؤلفين الزيدية 981، وطبقات الزيدية 3/ 1049، والتحف 332.

(2) ابن القاسم بن محمد. ولد سنة 1019 هـ أحد عظماء الإسلام، والأئمة الأعلام. بوقع بعد وفاة أخيه المؤيد سنة 1054 هـ وحكم اليمن كاملاً وعُمانَ، وامتد حكمه إلى قرب مكة، وأزهى العلم في عصره، وكان سياسياً، مُحَنِّكاً، بَارِعاً، وكان مقرُّ مُلْكِهِ بِضُورَانَ من بلاد أنس. له مؤلفات عديدة، ومناقب كثيرة. توفي سنة 1087 هـ. وله: شفاء الصدور، من داء البهت والزور. والبرهان الصريح، في مسألة التحسين والتقبيح. ومجموعة من الرسائل والأجوبة. أعلام المؤلفين 251، والتحف 334، وطبقات الزيدية 1/ 253.

(3) يطلق عليه سَيِّدُنَا حسن، حافظ علوم العترة الكرام. ولد سنة 1107 هـ. انتهت إليه رئاسة العلم بزمانه، واعتنى بتذهيب وتقرير شرح الأزهار، والبيان، وصارت علامته في المذهب هي العمدة. توفي سنة 1169 هـ. مطلع الأتقار 188، وأعلام المؤلفين الزيدية 295.

(4) هي في الشرح الآن هكذا «هـ»^٥، وفي الحواشي هكذا «وُورِز»، وهي بمثابة الأولى.

(5) ولد سنة 1081 هـ. عالم، مجتهد، فاضل، ورع، رصين، ناسك، زاهد. له حواشٍ وتقايرٍ على شرح الأزهار. توفي سنة 1166 هـ. مطلع الأتقار 159، ونشر التعريف 1/ 650.

(6) في الأصل حسن، والصحيح ما أبتناه. ولد سنة 1170 هـ. كان عالماً مدققاً في الفقه والفرائض.

هكذا «هـ» [بدون نقطة من فوق]، والقاضي محسن بن حسين الشَّوَيْطَرُ^(١) «هـ م»،
والقاضي عبد القادر بن حسين الشَّوَيْطَرُ^(٢) هكذا «هـ ع»، والقاضي علي بن أحمد بن
ناصر الشَّجَنِي^(٣) هكذا «هـ ع»، والقاضي عبدالله بن حسين دُلَامَةُ^(٤) هكذا «هـ هـ»؛
وجميع ذلك اصطلاحات موضوعة على ما طابق كلام الهادي، أو ناسبه: أصلاً، أو
تخریجاً، أو قياساً؛ وهذه الأخيرة أَكْثَرُ شُهْرَتَهَا لعلماء ذمار؛ وما زال العلماء مستملين من
أنوار علوم الهادي، محافظين على الاهتداء بهديه إلى يومنا هذا، وإذا وَرَدَتْ عليهم
الإشكالات رَفُّوْهَا بِمَا يُزِيلُ الْإِشْكَالَ عنها من الحجج البينة، والبراهين الواضحة بلا
اختلاف بينهم، ولا تردد، ولا استشكال؛ لعلمهم بها وأصولها التي تفرعت عليها،
وكيفية طرق تخریجها من أصلها المعروف لديهم الموجود في أصول المذهب؛ حتى يزول
الإشكال بكل حال، ويطمئن إليه خاطر السائل بلا جدال. فإن كان السائل مباحثاً،
وعرفوا من قصده معرفة كيفية المأخذ، ومعرفة الأصل الذي يُبَيِّنُ عليه الحكم في المسألة
- عَرَفُوْهُ بِأَن هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَصْلُهَا كلام الإمام الهادي، الذي قد صار عندهم في حكم

وَالْمُدْرَسَ لَهَا، تولى القضاء سنة 1212 هـ. مطلع الأقطار 364.

(1) في الأصل محسن بن حسن؛ والصحيح ما أثبتناه. ولد 1152 هـ. كان عالماً، محققاً في الفروع والفرائض،
متواضعاً في تدريسه، مواظباً. قَرَسَ على أخيه عبد القادر وغيره. توفي 1221 هـ. مطلع الأقطار 338.

(2) عالم زاهد حابد محقق مرجع. ولد سنة 1148 هـ. اشتهر بمحبة أهل البيت عليهم السلام؛ فكان يدعو: سلمان.
أخذ العلم عن القاضي عبدالله دُلَامَةُ وغيره. كان شديد الذكاء والحفظ، طاهر القلب، جمع بين العلم
والعمل. كان يغلبه التعاس في قراءة النحو؛ بسبب قيام الليل. توفي سنة 1197 هـ. مطلع الأقطار 288،
ونشر العرف 74/2.

(3) مولده سنة 1123 هـ. كان عالماً جليلاً، حافظاً محققاً، مُتَّقِناً في علوم الفروع، تصديقاً للتدريس في شرح الأزهار،
والبيان، والبحر وغيرها. له مذاكرات وتقارير على شرح الأزهار، توفي سنة 1201 هـ. مطلع الأقطار 252.

(4) محقق في الفروع والحديث وغيرهما من العلوم. أخذ عنه جماعة من الأعيان. له إجازة من العلامة محمد بن
إسماعيل الأمير وغيره من العلماء المشاهير. له مؤلفات: منها شذور الذهب في تحقيق المذهب، وإيضاح
التفكيك لعقود التشكيك، وكتاب مختصر الجامع الصغير، ومختصر الهدى النبوي، وغيرها. وله
مذاكرات مع السيدين العالمين: عبد القادر بن أحمد الكوكباني، وإسحاق بن يوسف. توفي سنة
1179 هـ. مطلع الأقطار 288، ونشر العرف 90/2، وأعلام المؤلفين الزيدية 576.

الدليل الشرعي المخصوص : كتابا، أو سنة، وأن الهادي ؑ مع حفظه وضبطه لعلمهم آبائه الطاهرين، ووقوفه ودرايته وعنايته بها- قَدْ دَوَّنَ الأدلة: كتابا، وسنة. ووضع فيها دلت عليه موضوعات المسائل. وَكَتَبَ فيها كُتُبًا؛ تقريرا لأهل ولايته المستمين إلى مذهبه. وَكَشَّهَ لَهِمْ، وتيسيرا لِمَأْخِذِهِمْ عند الاحتياج، وما لم تَحْوِهِ كُتُبُهُ فَقَدْ حَصَّلَهُ رَجَعَهُ أَوْلَادُهُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ؛ ومع قوة التمسك والافتداء من شيعته؛ فَإِنَّهُمْ أَصْبَحُوا يَتَلَقَّوْنَ ذَلِكَ بِالْقَبُولِ، ويجعلون كلام الهادي ؑ أصلا ودليلا، وَيُقَرَّحُونَ عليه، وَيُخْرِجُونَ منه: من منطوقه، ومفهومه، وقاسوا، وذاكروا، وقرروا إلى وقتنا هذا، ومع ذلك فلو قال لهم قائل، أو طالبهم مطالب بالدليل الذي اعتمد عليه الهادي، وينى عليه مذهبه- لأبرزوا من كتبهم الذي جمعوا وحصلوا.

[الكتب الحافلة بأدلة المذهب]

وذلك : كامالي أحمد بن عيسى بن زيد ⁽¹⁾ المسمى «جامع علوم آل محمد»، ومجموع الإمام زيد بن علي الفقهى والحديثي، وشرح التجريد للمؤيد بالله ⁽²⁾، والتحرير لأبي طالب ⁽³⁾، ومصاييح أبي العباس الحسني ⁽⁴⁾، وتيسير الطالب لأبي طالب ⁽⁵⁾، وشفاء الأوامر للأمير الحسين بن بدر الدين ⁽⁶⁾، وأصول الأحكام ⁽⁷⁾، وحقائق المعرفة للإمام

(1) يسمى «جامع علوم آل محمد»، ويسمى «بدائع الأنوار»، وقد كتب في الأصل «جامع أصول محمد» وهو سبق قلم. والإمام أحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليه السلام: أبو عبد الله. ولد سنة 157 هـ. فقيه أهل البيت، ومحدثهم، وناسكهم. حج ثلاثين مرة ماشيا! سجنه هارون الرشيد خوفا وحسدا، وقُر من السجن؛ فاعتُصم حتى مات سنة 247 هـ. أعلام المؤلفين الزيدية 152، وأعيان الشيعة 56/3، والتحف 139، وعمدة الطالب 321.

(2) التجريد في فتاوى الإمامين القاسم والمهادي، للإمام المؤيد بالله، جمع فيه أقوالها الفقهية، ثم شرحها، وذكر أدلتها، احتج في بالأسانيد، وبسط الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس. وقد طبعه مركز التراث اليمني في ستة مجلدات. مؤلفات الزيدية 2/143.

(3) تخص في مذهب الإمامين: القاسم بن إبراهيم، وحفيده يحيى بن الحسين وأولادهما من أئمة الزيدية؛ فما كان من نصوصها فيطلق القَوْل عند النقل، وما عدا ذلك مما لا يجري في الاشتهار مجرى نصوصها، أو ذكره أولادهما، أو نقله بعض الفقهاء، أو علَّله أبو طالب نفسه - فهو منسوب إلى جهته. (طبع الكتاب بتحقيقنا بمكتبة مركز بدر). مؤلفات الزيدية 1/253.

(4) تقدم التنبيه أن كتاب المصاييح ليس من كتب الفقه أو الحديث. والمصاييح يقع في مجلد، وقد طبع بتحقيق عبدالله الحوثي، وهو في تاريخ أئمة الزيدية، بدأ بسيرة النبي صلى الله عليه وآله ثم سيرة الأئمة من ولد فاطمة عليها السلام، وصل فيه إلى خروج الإمام يحيى بن زيد ولم يتمه، وأتمه أبو الحسن علي بن بلال. مؤلفات الزيدية 3/22.

(5) يقع في مجلد، وقد طبع، وهو رواية القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام، جمع فيه أمالي أبي طالب. وهو في أربعة وستين بابا، ذكر فيه معجزات النبي صلى الله عليه وآله، وقصائله، وشيئله، وفضائل الإمام علي وأولاده، وفضل العلم، والقرآن، والجهاد، وغيرها. مؤلفات الزيدية 1/347.

(6) طبع في ثلاثة مجلدات، وهو من معتمدات الزيدية في الحديث الصحيح الذي يستدل به على المسائل الفقهية، ولم يكمله المؤلف، وأكملها الأمير صلاح الدين بن إبراهيم، ذكر فيه ما يستنبطه هو مختصرا في أوائل الأبواب أو ضمن نقل الأحاديث. مؤلفات الزيدية 2/207.

(7) يقع في مجلدين، يحتوي على ما يزيد عن (3000) حديث، ويورد المؤلف فيه أقوال الفقهاء الفقهية والمذاهب وبناقشها، وقد حَقَّقَتْ تحقيقا باهرا، وطبع بمكتبة مركز بدر.

أحمد بن سليمان⁽¹⁾، والانتصار للإمام يحيى بن حمزة⁽²⁾، والأنوار⁽³⁾، والبحر الزخار للإمام المهدي أحمد بن يحيى⁽⁴⁾، وأملالي المرشد بالله⁽⁵⁾، والاعتصام للإمام القاسم بن محمد⁽⁶⁾، والجامع الكافي للسيد الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي⁽⁷⁾، والأملالي للإمام الناصر الأطروش الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب⁽⁸⁾، وغيرها من كتب الآل؛ فجميع هذه الكتب هي الحافلة

(1) طبع في مجلد، في أصول الدين وتفصيل المعارف، وهي 13 معرفة، باختصار. مؤلفات الزيدية 428/1.
(2) من أجل كتب الزيدية بل من أوسع الكتب الفقهية الإسلامية، يقع في (18) مجلداً، فيه كل أقوال الفقهاء والمذاهب بأدلتها، ثم ينتصر للقول الصحيح؛ فسمي الانتصار، طبع منه ستة مجلدات.
(3) في الآثار الناصية على مسائل الأزهار، ألفه صاحب متن الأزهار، ذكر فيه الأخبار والروايات التي تعتبر كأدلة على مسائل الأزهار. مؤلفات الزيدية 172/1. وقد حققته الأخت الدكتورة لطيفة إبراهيم الهادي ونالت به الدكتوراه من جامعة صنعاء.

(4) طبع، مشهور جداً، فيه أقوال الأئمة والفقهاء برموز خاصة، وقد شمل جُلَّ المذاهب والأقوال والأدلة، تحت التحقيق لدينا.

(5) الإمام يحيى بن الحسين بن إسماعيل بن زيد الجرجاني الشجري. أحد أئمة الزيدية في الجيل والدليم، عالم، محدث، مجتهد، مسند، متكلم، نساية، كثير الرواية، أخذ عن مشاهير المحدثين في عصره. توفي سنة 479 هـ. له الأملالي الكبير: وتسمى الخميسية؛ لأنه كان يملئها كل خميس، وتعرف أيضاً بأملالي الشجري، في مكارم الأخلاق، وهو يحتوي على أربعين باباً على شكل أحاديث، تحت كل عنوان عدة أحاديث مسندة. والأملالي الصغير: وتسمى الاثنينية؛ لأنه كان يملئها يوم الاثنين، وتسمى أيضاً بالأنوار في فضائل آل البيت الأقدمين من عصر رسول الله ﷺ إلى عصر الإمام زيد بن علي. وقد أسندها بعدة طرق، وأسانيدها معروفة عند أهل الحديث، وقد طبعها. ينظر لسان الميزان 247/6، والفلك الدوار 65-66، والخافي 57/1-6، ومؤلفات الزيدية 153/1، والتحف 223، وأعلام المؤلفين الزيدية 1101.

(6) من أجل كتب الزيدية، مطبوع في خمسة مجلدات، استل في كل مسألة ما يقتضيه اجتهاده، ويبلغ فيه إلى كتاب الصيام؛ فأكملة الزيدية والأهيات الست ونحوها، ورجع في كل مسألة ما يقتضيه اجتهاده، ويبلغ فيه إلى كتاب الصيام؛ فأكملة العلامة أحمد بن يوسف زيارة، من كتاب الحج إلى آخر كتاب السير، وصمغ التمة بآثار التمام.
(7) قد تقدم الكلام عليه، ونسبته للسيد الحسن غلط، والصواب أن الجامع الكافي للحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن العلوي.

(8) ولد بالمدنية سنة 230 هـ، شيخ الطالبين وعالمهم، من نجوم أهل البيت عليه السلام. بويج له بالإمامة سنة 284 هـ وأسلم علي يديه نحو مليون نسمة من أهل الجيل والدليم، ولم يكن في زمنه مثله شجاعة وعلماً وورعاً وزهداً وكرماً، وكان يحث الناس على نصرة الإمام الهادي. توفي سنة 304 هـ. مشهله بآمل طبرستان. له البساط

لأدلة مذهب أهل البيت ⁽¹⁾ المشهورة في شرح الأزهار وما عليه من الحواشي المقررة، وغيرها من الكتب الحاوية لمذهبهم: كيان ابن مظفر ⁽²⁾، والتكميل لابن حابس ⁽³⁾، والغيث للإمام المهدي ⁽⁴⁾، والأثمار للإمام شرف الدين ⁽⁵⁾، والزهور للفقهاء يوسف ⁽⁶⁾، والتضريعات [للإمام المؤيد بالله] ⁽⁷⁾، والتذكرة للفقهاء حسن، والحفيظ ⁽⁸⁾ للفقهاء علي بن

وكتاب الأمالي، وتفسير القرآن، وكتاب السير، وكتاب الإمامة، وغيرها. الخلاق 2/ 55، والمصايح 605، والتحف 184، وتاريخ الطبري 10/ 149، والفلك الدوار 38، والشافي 1/ 308. والأمالي فيه كثير من فضائل العترة، وكثير من الأدلة الفقهية، ينقل منه في شرح الإمامة.

(1) أربعة مجلدات كبيرة، جمع باختصار في كل مسألة آراء الأئمة وعلماء المذاهب، بالإضافة إلى اجتهاداته. طبع. ومؤلفه يحيى بن أحمد بن علي مظفر، من علماء الزيدية المبرزين ولا سيما في علم الفقه. أخذ العلم عن كبار علماء عصره: كالإمام المهدي أحمد بن يحيى، والفقهاء يوسف، وغيرهما. توفي سنة 875 هـ. له الكواكب النيرة شرح التذكرة الفاخرة، والجامع المفيد إلى طاعة الحميد المجيد. أعلام المؤلفين 1092، وطبقات الزيدية 3/ 1205، ومؤلفات الزيدية 1/ 224.

(2) كتاب حافل كَمُلَ فيه شرح ابن مفتاح على الأزهار وما زال مخطوطاً. وأحمد بن يحيى حابس الصعدي أحد مشاهير علماء الزيدية، حافظ، حجة، مُسَيِّدٌ، محقق، شاعر. تكلّم على الإمام القاسم بن محمد، وتولى القضاء بصعدة، وإمامة جامع الهادي. حُكف على التدريس والتأليف. توفي سنة 1061 هـ. له المقصد الحسن والمسلك الواضح السنن (خ)، والإيضاح الكاشف لمعاني دقائق المفتاح، والأنوار الهادية للنوي العقول في أصول الفقه، وغيرها. أعلام المؤلفين الزيدية 199، والأعلام 1/ 257، ومطلع البدور 1/ 510، ومؤلفات الزيدية 1/ 324.

(3) «الغيث المدرار، المفتاح لكليات الأزهار»، شرح فيه الإمام المهدي مؤلفه الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، في أربعة مجلدات، يُلَفُّ به المؤلف في السجن سنة 796 هـ وقد تحدث عن كل مسألة وردت في الأصل مع ذكر الأدلة والأقوال. مؤلفات الزيدية 2/ 297.

(4) مختصر لثن الأزهار، أصْلَحَ فيه بعض عبارات جده المهدي، لكنه لم يلتزم القبول الذي لاقاه الأزهار، وقد شرحه كثيرون، ومن أشهرها تفتيح القلوب والأبصار للعلامة القاضي محمد بن يحيى بهراني صاحب متن الكافل، وكذلك الوابل المغزار في شرح الأثمار، ليحيى حميد المقراني، منها نسخة بمكتبي. مؤلفات الزيدية 1/ 128.

(5) عبارة عن شرح على الملح للأمر جمال الدين علي بن الحسين، يقع في مجلدين كبيرين. منه جزء بمكتبي.

(6) التضريعات كتاب للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الماروني، جمعه تلميذه أبو القاسم بن تال، ويتضمن آراءه الفقهية، وعليه شروح وزيادات عديدة، ويسمى الإفادة في الفقه. أعلام المؤلفين الزيدية 101.

(7) كتاب في الفقه للعلامة الفقيه إبراهيم بن محمد بن سليمان بن علي بن محمد بن عبد الأعلى بن محمد البوسي أحد علماء الهاديوية الأعلام، منه نسخة بمكتبة السيد محمد بن محمد بن إسماعيل المنصور، ولم يظهر في الكتاب عن أي شيخ دونه، وإنما ذُكر في بعض نسخ شرح التجري للأزهار أنه من تأليف علي بن أحمد الأكوخ، وفي بعض

أحمد الأكرع^(١)، والهداية للسيد صارم الدين^(٢)، والتحرير للأمير الحسين^(٣) وغيرها، والمقصد الحسن^(٤) للقاضي أحمد بن يحيى حابس وغيرها، وجميع ذلك معروف غير منكور، والبحث عنها يسير على من يسره الله، ومع ذلك فلا طريق إلى إنكار مذهب أهل البيت عليهم السلام ومذهب الهادي رضوان الله عليه، ولا إنكار كونه مبنياً على أصول صحيحة وأدلة واضحة، وإن وجد [في] بعض كتب أهل البيت الحديثية مراسلاً؛ فقد عُلِمَ إسناده عند مؤلفه؛ وإنا قصد التَّخْفِيفَ كما صرح بذلك الأمير الحسين بن بدر الدين في الشفاء [24 / 1]، على أن أكثرها مسند: كأماشي أحمد بن عيسى، ومجموع زيد بن علي، والتجريد للمؤيد بالله وغيرها^(٥).

-
- النسخ الأخرى للتجري منسوبة لابن الأكرع بدون ذكر اسمه. وذكر في طبقات الزيدية أن البوسمي دونها من إملاء شيخه يوسف بن محمد الأكرع الذي كان إماماً في الشريعة وشيخاً في الزيدية، توفي بعد 768 هـ، كان قاضي صنعاء أيام الإمام يحيى بن حمزة. أعلام المؤلفين 68، وطبقات الزيدية 3 / 1178، ومؤلفات الزيدية 428 / 1، والمستطاب (خ)، وشرح التجري للأزهار (خ)، وفهرس الحجري 144، وأئمة اليمن 276.
- (1) عالم جليل أخذ عنه الإمام عبدالله بن حمزة، والشهيد حميد المحلي، وجمع كتاب الاختيارات المنصورية. طبقات الزيدية 2 / 698. وقد وهم في نسبة الحفيظ إليه.
- (2) الهداية الأفكار، إلى معاني الأزهار، في فقه الأئمة الأطهار، كتاب في الفقه، منه نسخة بمكتبي، وعليه شروح منها للسيد إبراهيم بن محمد المؤيدي (ت: 1083 هـ)، وسماه: «تنقيح الأنظار»، شرح هداية الأفكار. وشرح للسيد صلاح بن أحمد المؤيدي في مجلد كبير، منه نسخة بمكتبة السيد عبدالرحمن شاييم، وأخرى بمكتبة السيد محمد عبدالعظيم الهادي. وصارم الدين: هو إبراهيم بن محمد بن عبدالله الهادي الوزير، ولد سنة 834 هـ، مجتهد مطلق، حافظ، شاعر، طلب العلم في صنعاء وصعدة، توفي بجربة الروضة بصنعاء سنة 914 هـ له مؤلفات شهيرة منها: الفصول اللؤلؤية، والفلك الدوار، وغيرها. أعلام المؤلفين 69، ومؤلفات الزيدية 3 / 159.
- (3) التقرير في شرح التحرير في الفقه، في ستة مجلدات، منه نسخة مصورة بمكتبي.
- (4) كتاب فقه مختصر، مسائله كثيرة، بدأ بكتاب الصلاة، وانتهى بكتاب الجنائيات ثم السير والتراجم. فيه سيرة النبي صلى الله عليه وآله وأئمة الزيدية وعقيدتهم. له مقدمة طويلة حول المذهب الزيدي، وكيفية الأخذ بالأحاديث، وذكر بعض مؤلفات الزيدية وغير ذلك. واسمه «المَقْصِدُ الْحَسَنُ، وَالْمَسَلِكُ الْوَاضِعُ السَّنَنِي، فِيمَا لَا يَنْبَغِي جَهْلُهُ لِذَوِي الْفَقْهِ وَالْفُطُنِّ، مِنْ كَوَازِمِ عِلْمِ الْقَرَائِصِ وَالسَّنَنِ»، ونسخه كثيرة، منه نسخة بمكتبي.
- (5) كشرح التحرير، وشرح الأحكام لعلي بن بلال.

ومن أشار إلى تقصير أهل البيت في حفظ العلوم والأحاديث فذلك صادر عن جهل منه وعمى، ويكفيهم ما قال جَدُّهُمْ ﷺ: «تَعَلَّمُوا مِنْهُمْ وَلَا تُعَلِّمُوهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ بِالْعِلْمِ أَعْلَمُ مِنْكُمْ»^(١)؛ وفي هذا كِفَايَةٌ وَافِيَةٌ، وَبُلْغَةٌ شَافِيَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

المقصد الثالث: [كيفية التخرير والتفريع والتحصيل]

إِنْ قُلْتُ أَيُّهَا السَّائِلُ: قَدْ أَوْضَحْتَ وَبَيَّنْتَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْبَيْتِ الْمَوْجُودَ فِي شَرْحِ الْأَزْهَارِ وَمَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَوَاشِي وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ: بَعْضُهُ مَا خُوِذَ مِنَ الدَّلِيلِ، وَبَعْضُهُ كَانَ تَفْرِيعَهُ وَتَخْرِيجَهُ عَلَيْهِ؛ وَأَجِبْ أَنْ أَقِفَ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ فِي التَّفْرِيعِ وَالتَّخْرِيجِ - قُلْتُ: وَفَقَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ: طَرِيقُ الْإِسْتِنْبَاطِ، وَالتَّفْرِيعِ، وَالتَّخْرِيجِ - مَعْرُوفَةٌ مَانُوسَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ وَضَعُوا لَهَا كِتَابًا مَخْصُوصَةً، وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ أُمَثِّلَ ذَلِكَ بِمِثَالَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ لِتَكْمِيلِ الْفَائِدَةِ بِمَعْرِفَةِ الْقَاعِدَةِ؛ فَأَقُولُ:

المثال الأول: لو قال الإمام الهادي: **الوديعة أمانة لا يضمنها الوديع إلا إذا جنى أو قرط؛ فهذا أصل.**

نَظَرُ إِلَيْهَا الْعَالِمُ الطَّالِبُ لِلتَّفْرِيعِ عَلَيْهَا؛ وَقَالَ: نَتَأَيَّجُ الْوَدِيعَةَ وَدِيعَةً؛ وَهِيَ أَمَانَةٌ كَأَصْلِهَا. ^{أي: قَوْلُهُمَا}
نَظَرُ إِلَيْهَا الْمُخْرِجُ فَقَالَ: وَمِثْلُهَا قَوْلُهُمَا: أَصْلِيَّةٌ، وَفَرْعِيَّةٌ؛ وَهَلْهُ صُورَةُ الْأَخْذِ بِالْدَّلِيلِ.
قَالَ الْآخَرُ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْوَدِيعَةَ وَضَعَتْ يَدُ الْوَدِيعِ بِرَضَى مَالِكِهَا؛ وَصَارَ لِلْوَدِيعِ وَلَايَةٌ عَلَيْهَا؛ فَإِذَا احتاجتْ إِلَى إِنْتِفَاقٍ أَوْ عِلْفٍ وَانْفَقَ عَلَيْهَا - فَإِنْتِفَاقُهُ لَا زِمَ عَلَى صَاحِبِهَا.
فَيَقُولُ الْآخَرُ: صَدَقْتَ مَعَ نِيَةِ الرَّجُوعِ لَا مَعَ عَدَمِهَا؛ لِإِمْكَانِ التَّبَرُّعِ:

(١) روى الطبراني في الكبير 5/ 166 رقم 4971 من حديث طويل وفيه: «كَتَابَ اللَّهُ طَرَفَ يَدَيْهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَطَرَفَ بَأْيَدِيكُمْ؛ فَاسْتَمْسِكُوا بِهِ لَا تَفْسِلُوا. وَالْآخَرُ جَنَرِي، وَإِنَّ اللَّطِيفَ الْحَبِيرَ تَبَايَ أَهْلُكُمْ لَنْ يَنْفَرَقَا حَقًّا يَرِدَا عَلَى الْخُرَاصِ، وَسَأَلْتُ ذَلِكَ كَمَا رَأَيْتُ؛ فَلَا تَقْدُمُوهُمَا تَقْبَلُكُمَا، وَلَا تَقْصُرُوا عَنْهُمَا تَقْبَلُكُمَا، وَلَا تَعْلَمُوهُنَّ قُلُوبُهُنَّ أَعْلَمُ مِنْكُمْ». وروى المرشد بالله 1/ 156: «لَا تَعْلَمُوا أَهْلَ بَيْتِي؛ فَهُمْ أَعْلَمُ مِنْكُمْ، وَلَا تَشْتُمُوهُمْ لَتَضِلُّوا». والله أعلم بصحته.

يُخْرِجُ عَلَى ثَبُوتِ الْوَلَايَةِ لِلدَّوْعِ أَنَّهُ لَوْ جُنِيَ عَلَى الْوَدِيعَةِ جَانٌ، أَوْ غَضِبَهَا غَاصِبٌ -
 أَنَّ لِلدَّوْعِ مَرَافَقَتَهُ إِلَى الْحَاكِمِ، وَتَضْمِينَتَهُ، وَأَخَذَ الْيَعُوضِ، وَحِفْظَهُ إِلَى وَصُولِ الْمَالِكِ؛
 فَيَقُولُ الْمَعْتَرِضُ: إِنْ كَانَ غَائِبًا لَا حَاضِرًا فَلَا بَدَّ مِنَ التَّوَكُّيلِ؛ فَانْظُرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَكَمْ
 تَفْرَعُ مِنْهَا، وَخُذْ عَلَيْهَا.

المثال الثاني: لَوْ قَالَ الْإِمَامُ الْهَادِي عليه السلام: يَجِبُ طَلَبُ الْمَاءِ لِلْوَضُوءِ فِي الْمِيلِ؛
 لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى؛ وَحَقُّوقُ اللَّهِ تَطْلُبُ فِي الْمِيلِ.

فَيَقُولُ الْمُفَرِّغُ: وَكَذَلِكَ التُّرَابُ لِلتَّيْمِمِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى.
 فَيَقُولُ الْآخَرُ: وَمِثْلُ ذَلِكَ كَقَمْنُ الْمَاءِ، وَكَمْنُ الشُّوبِ الْغَيْرِ الْمُخْجَفِ - يُطْلَبُ فِي
 الْمِيلِ؛ لِمَا عَرَفْنَاهُ مِنَ الْأَصْلِ الْمَنْصُوصِ فِي حَقِّوقِ اللَّهِ تَطْلُبُ فِي الْمِيلِ.

المثال الثالث: أَنَّ يَقُولُ الْإِمَامُ الْهَادِي: الزَّكَاةُ تَجِبُ فِي الْعَيْنِ، فَإِنْ عَدِمَتِ الْعَيْنُ
 وَجَبَتْ فِي الْجَنْسِ.

فَيَقُولُ الْمُخْرِجُ: يَجِبُ طَلَبُ الْجَنْسِ فِي الْمِيلِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى؛ وَحَقُّوقُهُ تَطْلُبُ فِي
 الْمِيلِ.

فَيَقُولُ الْآخَرُ: بَلْ يَجِبُ طَلَبُ الْجَنْسِ فِي الْتَرِيدِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ
 مَشُوبٌ بِحَقِّ آدَمِيٍّ؛ وَحَقُّوقُ الْآدَمِيِّينَ تَطْلُبُ فِي الْبَرِيدِ.

وَيَقْرَعُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا يُمْكِنُ تَحْصِيلُهُ إِلَّا بِمَوْنَةٍ؛ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ هِيَ عَلَيْهِ طَلَبُهُ،
 وَالْمَوْنَةُ عَلَيْهِ بِالِغَنَةِ مَا بَلَغَتْ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ يَجِبُ كَرَجُوبِهِ.

فَيَقُولُ الْآخَرُ: بَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ بِمَا لَا يَخْفَى: كَالْمَاءِ، وَالشُّوبِ؛ فَتَأْمَلُ مَوْفَقًا؛ فَقَدْ
 أَوْضَحْتَ لَكَ الْكَيْفِيَّةَ.

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْأَدْلَةَ الشَّرْعِيَّةَ أَرْبَعَةٌ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ؛ بِدَلِيلِ
 مَا رَوَى عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ حَاكِمًا وَقَالَ لَهُ: بِسْمِ اللَّهِ تَحْكُمُ
 فِيهِمْ؟ فَقَالَ: بِكِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ: بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ

تُحَدِّثُ؟ قَالَ: [فَبِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُدُولُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تُحَدِّثْ؟»
قَالَ: قَسْتُ الْأُمُورَ بِنَفْسِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَعَرَفْتُ الْأَشْيَاءَ وَالنَّظَائِرَ]، وَأَجْتَهَدُ رَأْيِي، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِهِ إِلَى الْحَقِّ»⁽¹⁾.

وفي هذا الحديث دَلَالَةٌ على أن القياس دليل من الأدلة الشرعية المعمول بها؛
كالكتاب، والسنة، والإجماع عند عدم الدليل منها: أي من الثلاثة الأول: من منطوق،
ومفهوم موافقة، أو مفهوم مخالفة؛ كما رُوِيَ أَنَّ ذَلِكَ منصوص عليه في كتب الأصول؛
مع معرفة أركان القياس، ومعرفة العلة الجامعة بين الأصل والفرع، وسلامتها من
العلل المانعة: مِنْ مَحَلٍّ مِثْلِ حُكْمِ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ، وليس هنا محلا للتحقيق في ذلك؛
وإنما القصد الإشارة إلى أن جميع المسائل ليست مبنية جَمِيعَهَا عَلَى نَصِّ قُرْآنِيٍّ عَزِيزٍ، أو
حديث نبوي.

وإنما البعض مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، وَالْأَكْثَرُ مُتَرَتِّبٌ عَلَيْهِ تَرْتِيبَ اقْتِضَاءٍ، أو تَقْصِينٍ، أو
التزام؛ وهذا موجود في جميع كتب الإسلام، وسائر المذاهب: من شافعية، أو حنفية، أو
مالكية، أو حنبلية: في الأحكام، وموضوعات المسائل، والتخريجات، والقياس،
وغيرها، يوجد فيها ما يوجد في المذهب المشهور عن أهل البيت عليهم السلام.

(1) أبو 4/ 18 رقم 3592، والترمذي 1327، وأحمد 22068. وفي الرواية التي ذكرها المؤلف زيادة
وضعتها بين [].

المقصد الرابع: [تبيين أن التحصيل، أو التخريج من الأصل - حُكْمُهُ حكم الأصل]

إن قلت: إن مسائل المذهب في كتب الفقه حَيْرٌ منسوبة إلى عالم واحد، بل إلى علماء متعددين: من الْمُحَصِّلِينَ، أو مِنَ الْمُذَكِّرِينَ، أو مِنَ الْمُخَرِّجِينَ، اللّٰمِنَ بِأَشْرَاعِهَا وأخرجوها إلى حَيْرِ الوجود. وأما نسبتها إلى الإمام الهادي؛ فإنها هي باعتبار الأصل لا غير.

قلت: لو بَدَرْتَ حَبًّا فَأَتَيْتَ زَرْعًا مَا يُسَمَّى الزَّرْعُ؟ هل هو الأصل المبدور؟
قُلْتُ: لا، بل تَقَرَّعَ منه. فأقول: هل هو منسوب إليه؟ فلا بد لك أن تقول: نعم؛ فأقول لك: فإذا صار سنابل وَحَبًّا هل هو الزرع؟ تقول: لا؛ فأقول لك: هل يُنسَبُ إلى الزرع؟ أو إلى الأصل المبدور؟ فلا بد لك أن تقول: نعم.

فأقول: نِسْبَةُ المسائل المتفرعة وَالْمُخَرَّجَةِ على كلام الهادي مُسْتَبْطَلَةٌ من أدلتها - نِسْبَةُ الْحَبِّ الْمُسْتَخْرِجِ مِنَ السَّنَابِلِ، النَّاشِئِ مِنَ الزَّرْعِ، النَّاتِيَةِ مِنَ الْحَبِّ الْمَبْدُورِ؛ ولولا الْحَبُّ مَا تَبَتَّ الزَّرْعُ، ولا حصل الْحَبُّ؛ فتأمل موقفاً.

على أن مذهب أهل البيت عليه السلام المعروف المشهور محفوظ بالنقل، محروز بالإستاد. فإني أرويه عن سيدي الوالد العلامة وجيه الدين عبد الوهاب بن أحمد الوريث⁽¹⁾ سماعاً، وَإِجَازَةً⁽²⁾ من الأخ العلامة إسماعيل بن علي السوسوة⁽³⁾، إِجَازَةً عن الوالد عبد الوهاب، إِجَازَةً عن الصفي أحمد بن محمد الجرافي⁽⁴⁾، إِجَازَةً عن السيد محمد بن

(1) ولد بذي قار سنة 1287 هـ ونشأ بها. عالم، فقيه، شاعر، أديب. تولى القضاء بمدينة يريم. وتوفي بصنعاء سنة 1352 هـ وله إغهاب الحرج في أعمال الحج، وسيكة الذهب في الحث على الطلب (أرجوزة). أعلام المؤلفين 635، ونزهة النظر 1/401.

(2) استجاز منه السيد حمود فيها يرويه عن شيخه السيد عبد الوهاب الوريث.

(3) ولد بذي قار سنة 1316 هـ تقريباً. عالم، فقيه، خطيب. له مكاتبات مع كبار العلماء، وإجازات رليعة. توفي بذي قار سنة 1381 هـ. نزهة النظر 1/191.

(4) ولد بصنعاء 1280 هـ. عالم، حافظ، مؤرخ، لغوي، واعظ، فقيه، تقي. أخذ عن كبار العلماء في شتى الفنون

إسماعيل الكبسي⁽¹⁾، عن والده إسماعيل بن محمد⁽²⁾، عن عمه الحسن⁽³⁾، عن صنوه محمد ابن يحيى⁽⁴⁾، عن السيد الحسين بن يوسف زيارته⁽⁵⁾، عن والده يوسف بن الحسين زيارته⁽⁶⁾، عن السيد أحمد بن عبد الرحمن الشامي⁽⁷⁾، عن السيد الحسين بن أحمد بن صلاح زيارته⁽⁸⁾،

وأجازوه. حكف على التدريس والتأليف والإرشاد. ت: 1316 هـ. له رافع الحجاب، وكاشف النقاب شرح على مرقاة الطلاب في علم الإعراب. ومختصر طيب السمر المتبرع من نفحات العنبر، وحوليات في التاريخ (طبع). والقمر النوار في ما في سلوة العارفين من الأخبار. وغيرها. أعلام المؤلفين 161، ونزهة النظر 140/1.

(1) ولد بهجرة الكيس سنة 1221 هـ. عالم، حافظ، مؤرخ، تسمية شهيرة. وأخذ عن علمائها وعلما صنعاء، حتى صار من كبار العلماء، حاصر الشوكاني، وتولى قضاء ذمار. توفي 1308 هـ. وله: اللطائف السنية في أخبار الممالك البينية، وجواهر الدرر المكنون في سيرة الإمام المتصور محمد بن عبدالله الوزير (طبع)، وغيرها. ينظر نزهة النظر 528/1، وأعلام الزيدية 874، وأحوليات الجبراني ص 32.

(2) ولد بالكيس 14 رجب 1192 هـ. عالم، فقيه، وأديب، وشاعر. ت: 11251 هـ. هجر العلم 4/1788.

(3) ولد في شهر صفر سنة 1167 هـ. عالم، حافظ، متقن، محقق، شاعر، تميز بالفطنة والنزاهة. حكف على التدريس بهجرة الكيس، وهاجر إليه طلبة العلم، ثم تولى القضاء بالجهات الخولانية. توفي سنة 1238 هـ. له تسهيل البحث والنظر، في ترتيب تراجم رجال العبر وتكميله. الطلح المنفود، في إبطال بدعة الحمى والحدود. وغيرها. البدر الطالع 1/213، ونيل الوطر 1/359.

(4) ولد بهجرة الكيس سنة 1154 هـ. عالم جليل، حافظ متقن، يعد من محاسن الدهر. أخذ عن كبار علماء عصره حتى برع في جميع الفنون. تولى القضاء، وله إطلاع في التاريخ، وعلم الرجال، وعلم الحديث وعلمه. توفي سنة 1219 هـ. درر نحرور الحور العين 893، والبدر الطالع 2/278.

(5) ولد بصنعاء بعد سنة 1150 هـ. عالم، حافظ، متدين، كثير العبادة. حكف على العلم والعمل. وتوفي بها سنة 1231 هـ. البدر الطالع 1/237، ونفحات العنبر 2/9، ونيل الوطر 1/407.

(6) ولد سنة 1116 هـ. عالم، حافظ، ناسك، خطيب. أخذ عن أبيه في جميع الفنون، وعلما عصره. حكف على التدريس، وكان خطيب جامع صنعاء. توفي سنة 1179 هـ. نشر العرف 3/383، وأعلام المؤلفين 1176، والبدر الطالع 2/238.

(7) من أكابر علماء صنعاء، ولد سنة 1095 هـ. برع في جميع الفنون. تولى القضاء بصنعاء، واشتهر بمكارم الأخلاق العالية، وكان له شغف بالعلم والتدريس. خطب بجامع صنعاء. توفي 1172 هـ. البدر الطالع 1/76، ونشر العرف 1/148.

(8) ولد سنة 1068 هـ. عالم، حافظ، متقن. أخذ عن علماء عصره حتى برع في جميع الفنون، وكانت له عناية بالأسانيد. توفي سنة 1141 هـ. وله رسائل وجوابات أسئلة وفتاوى وأنظار وتعاليق حسنة تخرج في مجلدات. ينظر نفحات العنبر 1/726، والبدر الطالع 1/216، ونشر العرف 1/520.

عن السيد عامر بن عبدالله بن عامر بن علي⁽¹⁾، عن السيد ناصر بن محمد الغُرَيَّانِي
القَاسِمِي⁽²⁾، عن [الإمام] المنصور بالله القاسم بن محمد⁽³⁾، [بطرقه] إلى الإمام الناصر
الحسن بن علي بن داود⁽⁴⁾، [بطرقه] إلى الإمام شرف الدين بن شمس الدين، عن
الإمام محمد بن علي السراجي⁽⁵⁾، عن الإمام المتوكل على الله المطهر بن محمد بن سليمان
الحمزي، والإمام عز الدين بن الحسن⁽⁶⁾ [بطرقهما]، عن الإمام المهدي أحمد بن يحيى
المرتضى، [بطرقه] إلى الإمام الناصر صلاح الدين محمد بن علي، ووالده الإمام المهدي
علي بن محمد، [بطرقهما] إلى الإمام يحيى بن حمزة، [بطرقه] إلى الإمام المطهر بن يحيى
وابنه الإمام محمد بن المطهر، [بطرقهما] إلى الإمام الشهيد أحمد بن الحسين⁽⁷⁾، [بطرقه]

(1) ولد بشهارة سنة 1028 هـ. عالم، فقيه، محدث وأصولي. قرأ أولاً بِشَهَارَةَ، ثم أقام بِأَيَس يُكْرَسُ. أخذ عن
القاضي أحمد بن سعد الدين التُّشَوُّرِيِّ، وكبار علماء عصره. توفي بِشُورَانَ سنة 1111 هـ له الجمع بين
الشفاء وأصول الأحكام (خ)، وكتاب بصائر ذوي الأكياس المحققة لمعاني لب الأساس، وسيرة الأئمة
أهل البيت إلى أيام الإمام المؤيد بالله. نشر العرف 2/17، ومطلع البدور 3/91، وطبقات الزيدية
2/543، وأعلام المؤلفين الزيدية 523.

(2) الإمام ناصر بن محمد بن يحيى الأُمَيَّانِي الغُرَيَّانِي، عالم محقق، وإمام مجتهد. دعا للإمامة سنة 1029 هـ.
وحدث بينه وبين الإمام القاسم بن محمد شقاق، ثم عاد وأتاب. عكف على التدريس بشهارة حتى توفي
سنة 1027 هـ ودفن بصعدة في جامع الهادي. البدر الطالع 2/222، والتحف 337.

(3) كما يروي السيد عامر بن عبدالله، عن الإمام للمؤيد بالله محمد بن القاسم، عن أبيه المنصور بالله محمد بن القاسم.
(4) علامة، مجتهد، عابد، ورع، نشأ بصعدة وقرأ أهل علمائها، ثم هاجر إلى صنعاء وقرأ بها، وكذلك عن
علماء السودة والشرف حتى برز في كل فن وصار يقرب به المثل. دعا سنة 986 هـ. جاهد الأتراك
وَوَصَّرَ الْحَقَّ حتى أيسر سنة 993. وتوفي في سجون تركيا سنة 1025 هـ وقيل: 1026 هـ. التحف 318،
والبدر الطالع 1/204، وطبقات الزيدية 2/311، وأئمة اليمن 3/495.

(5) هو الإمام المنصور بالله. دعا بعد دعوة الإمام الحسن بن عز الدين، وأخذ العلم عنه. جاهد في الله، وبلغ
نفسه في سبيل الله حتى أسره عامر بن عبد الوهاب. توفي في السجن سنة 910 هـ. التحف 307.

(6) ليس الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى من مشايخ الإمام عز الدين؛ فمولد الإمام عز الدين سنة
845 هـ بعد وفاة الإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى المتوفي سنة 840 هـ؛ وإنما يروي عنه بواسطة الإمام
المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي؛ فله منه إجازة. ينظر لوائح الأنوار 2/269.

(7) الإمام أحمد بن الحسين يروي عن المنصور بالله بواسطة الشيخ أحمد بن محمد بن القاسم الأكوخي المعروف
بشملة المتوفي سنة 642 هـ تقريبا. ينظر لوائح الأنوار 1/379.

إلى الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة، وشيخي آل الرسول: شمس الدين يحيى،
ويدر الدين محمد بن أحمد بن يحيى بن يحيى، [بطرفهم] إلى الإمام المتوكل على الله أحمد بن
سليان، [بطرفه] إلى الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين، وصنوه أبي طالب يحيى بن
الحسين، وخاله السيد أبي العباس أحمد بن إبراهيم الحسني، [بطرفهم] عن الإمام
يحيى بن محمد المرتضى⁽¹⁾، عن [عمه] الإمام الناصر أحمد بن يحيى بن الهادي، عن
الإمام الهادي يحيى بن الحسين، عن والده الثبت الحسين بن القاسم⁽²⁾، عن والده
القاسم بن إبراهيم، عن والده إبراهيم بن إسماعيل⁽³⁾، عن أبيه إسماعيل بن إبراهيم⁽⁴⁾،
عن أبيه إبراهيم بن الحسن⁽⁵⁾، عن أبيه الحسن بن الحسن⁽⁶⁾، عن أبيه الحسن السبط⁽⁷⁾ بن
علي بن أبي طالب، عن أبيه الإمام علي بن أبي طالب، عن رسول الله ﷺ⁽⁸⁾.

(1) السيد الهادي يحيى بن محمد بن الإمام الهادي يحيى بن الحسين، يروي عن عمه الناصر أحمد، دخل الديلم،
وعنه أخذ السادة الهارونيون، وأبو العباس الحسني، والمؤيد بالله، وأبو طالب. ينظر لوائح الأتوار
1/ 453، والزبدية للمحقق 108.

(2) أبو عبد الله أحمد الحافظ المحدثين، كان سيّدًا كريمًا. من العباد الزاهلين. توفي سنة 279 هـ. عمدة الطالبين 204،
وأئمة اليمن 1/ 6، ومطلع البدور 1/ 179.

(3) «طباطبائي» أي: سيد السادات، عظيم الشأن متّقدّم، شاعر فقيه زاهد. تحفة الطالب 34، وعمدة الطالب 199.

(4) «الدياج» ويقال له: الشريف الخالص. كان شديد الصبر، شهد قنّأ. وتوفي في محبس أبي الدوائق قبعة الله
بالحاشمية سنة 145 هـ. أعيان الشيعة 3/ 310، وعمدة الطالب 188، ومقاتل الطالبين 199.

(5) «لُقّب به العُمر»؛ لوجوده شديد الشبه برسول الله ﷺ. سيد شريف. قبض عليه أبو الدوائق مع أخيه عبدالله
الكاظم. وتوفي بمحبس الحاشمية سنة 145 هـ. عمدة الطالب 187، وتحفة الطالب 33، ومقاتل الطالبين 187.

(6) الإمام الرضا. بوع بعد الإمام الحسين عليه السلام. فارس شجاع. كانت له مواقف عظيمة يوم كربلاء وعمره 20 سنة،
أصله 18 جرحا فسقط بين القتلى؛ فحمله خاله أسماء بن خارجة الفزاربي، وبقي عنده حتى عوفي. يابسه كثير
من التابعين وعلّاه العراق وخلق كثير. توفي ما بين 93-96 هـ. دس له السم الوليد بن عبد الملك. المصايح ص
379، والحدائق 1/ 235، والتحف 62.

(7) ابن فاطمة الزهراء. ولد 15 رمضان 3 هـ. بوع يوم الاثنين بعد وفاة أبيه عليه السلام في 22 رمضان 40 هـ. سقته
السم امرأته جعدة بنت الأشعث بأمر من معاوية؛ مقابل: مائة ألف درهم، وزواجها من يزيد، فوفى لها
بالدراهم ولم يف لها بالأزواج. توفي عليه السلام بالمدينة سنة 52 هـ وقيل: 50 هـ وقيل: 59 هـ، ومناقب كثيرة. الحدائق
الوردية 1/ 151، ومقاتل الطالبين 46، والإفادة 35، وغيرها من كتب التاريخ والتراجم.

(8) كان في السند بعض سقط ثمّ وضعه بين معقوفين وإصلاحه من كتب الأسانيد، ومن إجازة المؤلف

والإمام الهادي طرق متعددة إلى الأئمة المتقدمين من أهل البيت عليهم السلام؛ والإمام زيد بن علي، والإمام محمد بن عبد الله النفس الزكية⁽¹⁾، وأخيه إبراهيم⁽²⁾، والحسن بن يحيى بن الحسن بن زيد، والإمام جعفر الصادق، وأبيه محمد بن علي الباقر، والإمام أحمد بن عيسى بن زيد وغيرهم؛ تركتها اختصاراً.

وأيضاً كثيراً من الإسنادات المتشعبة تركتها اختصاراً؛ وهذا هو إسناد المذهب للشهور. وفي إسنادات أخرى من طريق العلامة عبد الوهاب بن محمد المجاهد⁽³⁾ مستوفاة في عموم كتب أهل البيت عليهم السلام، وإجازة عامة تركتها اختصاراً.

وحلّ الجملة فمذهب أهل البيت بخبر لا ساحل له، ومنه اعترف علماء المذاهب الأربعة وغيرهم؛ فقد صح لنا أنّ أبا حنيفة أخذ عن زيد بن علي عليه السلام⁽⁴⁾، وأخذ عليه أبو

نفسه، وما كان في الأصل «عن» تم استبداله بـ «إلى» بعد المعقوفين. وينظر لوامع الأنوار 370/1، وإجازات أحمد بن سعد الدين ص 271. وهناك طرق أخرى. ينظر إجازات القاضي العلامة أحمد بن سعد الدين المسوري ص 139.

(1) الإمام المهدي، صريح قرشي. كان غزير العلم، وافر الفهم، شجاعاً، فارساً، خطيباً بارعاً. دعا إلى الله سنة 145 هـ، وبإيعاضه المعتزلة مع الزيدية، وخرج معه جعفر الصادق ثم رجع؛ ليكثر سيئه، وأخرج معه ولديه: موسى الكاظم، وعبد الله. وكان مالك بن أنس يفتي بالخروج معه. استشهد سنة 145 هـ وقيل: سنة 146 هـ. له كتاب السيرة. الإفادة 55، والمقاتل 232، والحدائق 306/1، والمصابيح 424، وتاريخ الإسلام للذهبي 6/121.

(2) كان عليه السلام إماماً، عالماً، فاضلاً، خطيباً مصقعاً، وشاعراً مفلحاً، شجاعاً لا يبالي بدخول على اللوت أو خروج اللوت إليه! دعا بعد مقتل أخيه النفس الزكية، وبإيعاضه علماء البصرة وعبادها وزهادها، واجتمع معه من المعتزلة والزيدية وأصحاب الحديث ما لم يجتمع لأحد من أهل البيت عليهم السلام. استشهد في 1 ذي الحجة 145 هـ. انظر الإفادة 61، ومقاتل الطالبيين 450، والبداية والنهاية في حوادث 140، والشافي 1/237، والحدائق 1/331.

(3) الشياحي. مولده بدمار، نشأ بها وهاجر إلى صعدة، عالم، فقيه، حافظ، مطلع على التاريخ، شليد الذكاء، حسن الحاضرة، كريم الخلق، خطيب فصيح. توفي بظفير حجة سنة 1357 هـ. نزهة النظر 1/407.

(4) كما أخذ الإمام أبو حنيفة عن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وعن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وعن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وعن محمد الباقر وجعفر الصادق. ينظر مقدمة كتاب الآثار 1/29، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار 3/126-129. قال في التحف 131: الشافعي أخذ العلم عن يحيى بن خالد المدني، وإبراهيم بن عليه السلام.

يوسف^(١)، ومحمد بن الحسن الشيباني^(٢) وزفر^(٣) وأخذ عنهم مالك بن أنس^(٤) وأخذ عنه أحمد بن حنبل^(٥)، وأخذ عنهم الشافعي وناهيك بمذهب تحتاج إليه المذاهب وهو لا يحتاج إليها.

المقصد الخامس: [بيان ما ذكر في بعض كتب الزيدية من مخالفة قول الهادي عليه السلام]

إن قلت: قد أوضحت وأفدت أن جميع مسائل شرح الأزهار وما عليه من الخواشي، وغيره: كبيان ابن مظفر وغيرها من كتب الفقه الحاشية لمذهب أهل البيت

بمخالفته، وهما قرأ على الإمام زيد بن علي، وكذلك أبو حنيفة النعمان من تلامذة الإمام زيد بن علي وأتباعه، ومالك بن أنس الأصمعي قرأ على الإمام جعفر الصادق، وأخذ بالخروج مع النفس الزكية وأخيه إبراهيم عليه السلام، وأحمد بن حنبل أخذ عن الشافعي. وينظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 36/1، والروضة الندية 239 بتحقيقنا.

(1) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي صاحب أبي حنيفة، فقيه، أصولي، محدث، حافظ، عالم بالتفسير والمغازي وأيام العرب. ولي القضاء ببغداد. وتوفي بها سنة 112 هـ. له مصنفات. ينظر طبقات ابن سعد 7/330، والجواهر المضية 286، وتاريخ بغداد 14/242.

(2) ابن فرقد، من موالى بني شيان. إمام في الفقه والأصول. كان يقول: أنا على مذهب زيد بن علي إن أمنت على نفسي وإن لم أفأنا على مذهب أبي حنيفة. توفي القضاء بالرقعة، ثم عزّل. له موقف أمام هارون هشاماً أراد أن يغير يحيى بن عبد الله عليه السلام؛ فأراه هارون كتاب الأمان، وطلب رأيه؛ فقال: من نقضه عليه لعنة الله! فغضب وحلفه بالدواة فشجّه. له مؤلفات وأصحاب انتشر من خلاصهم علم أبي حنيفة. توفي سنة 192 هـ. الشافعي 149/1، والأعلام 6/80، وتاريخ بغداد 2/172، ولوامع الأنوار 1/150.

(3) في الأصل: وأبو مضر، وهي مقحمة، والصحيح ما أثبتناه. وأبو مضر هو: القاضي شريح بن المؤيد المرادي الشريفي. مفخرة الزيدية، وحافظ مذهبهم، ومقرّره، وعمدة المذهب في العراق واليمن، وكل الأصحاب من بعده عائلة عليه. له شرح الزيادات، منه نسخة من الجزء الأول في مكتبة الأوقاف برقم (1137، 1139). أعلام المؤلفين الزيدية 478، ولوامع الأنوار 2/35، وطبقات الزيدية الكبرى 485/1، ومطلع البدور 2/395.

(4) الأصمعي الحميري، مفتي المدينة، إمام المذهب المالكي. توفي سنة 179 هـ.

(5) ولد ببغداد، إمام المذهب الحنبل، له المسند الشهير، ولفاضل الصحابة، وقد نقل الكثير من فضائل الإمام علي. توفي سنة 241 هـ.

هذه أصلها كلام الهادي: نصاً، أو تقريراً، أو أخذاً من مفهوم، أو مخرجاً أو قياساً؛ لها تقول أولاً: في مخالفة قول الهادي، ووضع المذهب على قول غيره من علماء المذاهب: كالشافعي، وأبي حنيفة، وغيرهما، وقد يقول المؤلف: قال الهادي: كذا. قال زيد بن علي: كذا؛ والمذهب خلافه ١٩

الوجه الثاني: أنا نجد أقوال أهل المذهب وفيها الاختلاف فيما بينهم، ونجد تقرير هذا، وتضعيف هذا؛ وأنت تقول: إن جميعهم أخذ قولهم من كلام الهادي ١٩. والجواب: أقول: قد تقدّم الإيضاح قريباً أن لخصوص الهادي وأقواله وعلونه المجمعولة عند أهل مذهبه ومقلديه وشيعته وهؤلاء يرجعون إليها، وأدلة يعتمدون عليها - بعضها موجود في مؤلفاته المشهورة: كالفتون، والمنتخب، والأحكام، وبعضها كان جمعه وتخصيله من علومه المنتشرة في الأقطار: من فتاوى، وأحكام، ورسائل وغير ذلك: وهي التي حصلها المحصلون لأهل بيته عليه السلام، وحوثها كتبتهم؛ وجميعها لا بد فيه من وجود متقدم التاريخ ومتأخره، وما هو مجمل ومبين، وعام وخاص، ومطلق ومقيد، وناسخ ومنسوخ.

والعلماء المحصلون لمذهبهم ثم المخرجون والمقرعون لا يستون في الإحاطة بجميع أقواله، ولا في الثقافة والذكاء؛ ولا بد أن فيهم من انتقد بعضهم باعتبار الحن الخطاب؛ فيعرض بما هو أقوى من لزوم الأخذ بفقوى الخطاب، وقد يكون التخريج من المفهوم؛ فيخرج أحد العلماء من مفهوم المخالفة؛ فيعرض غيره بتقديم التخريج من مفهوم الموافقة، وقد يقع التخريج من أحد مفاهيم المخالفة؛ فيعرضه غيره بلزوم اعتبار المفهوم المتقدم عليه: كتقديم مفهوم الغاية، أو اللقب على مفهوم الصفة أو الشرط. وقد يكون التخريج على أصل؛ فيعرض المعارض على أنه قد رجع عنه الهادي، أو وجد في كتبه، أو أحكامه، أو فتاويه ما ينسخه.

أو يقول: ذلك الأصل الذي خرج عليه عام، وقد عثر على تخصيص، أو أنه مقصود

على سببه؛ ومن هذه الحثية ينشأ اختلاف المخرجين.

ومع حفظ ما اعتنوا به من التفرع والتخريج على نصوص الهادي وأقواله، وتوقي انتقاد المتأخرين، ووقوفهم على ما حرّره الأوّلون - أمعنوا النظر في تصحيح كل قول، ويحشوا عن المأخذ، وعرفوا الأسباب، وطالبوا قول كل عالم على أصله.

وما وجدوه صحيحا سليما عن وجوه التسامح، قوي الإسناد، قوي الأركان، ثابت الأساس والبيان - قرّروه واعتّمّدوه، وما وجدوه ضعيف الأصل، ركيك المأخذ - زهّوه وضعّفوه؛ عرّف ذلك في كتبهم واشتهر بين أهل مذهبهم؛ لأن المفروض عندهم أن ذلك القول خرّجه ذلك العالم لمذهب الهادي؛ ولو علموا أنه قاله اجتهدا لنفسه، وجعله مذهبا له - لم يعترضوه؛ لأنهم جميعا يعرفون ويعتمدون أنه لا مشاحة في الاصطلاح، وأن كل مجتهد مصيب، كما قدمنا؛ وهذا يليق به أن يكون جوابا على الوجه الثاني.

أما الوجه الأول: فأشفت ما يكون جوابا عليه: وهو أن نقول: من المعلوم وجود ما أشرت إليه من أن مؤلف شرح الأزهار كثيرا ما يقول: قال الهادي كذا، والمذهب خلافه، ويضع المذهب على كلام الشافعي وغيره!!

فأما الأول فحصوله لأحد أمرين: إمّا أن يكون متقولا من كتبه المَعْرُوفَة؛ فيقول: قال الهادي نسبة إلى كتبه، مع كونه قد اتضح له وتحقق عنده أن ذلك القول المنسوب إلى أحد كتبه قد رجع عنه، أو نسخه ناسخ، وآله قد عرّف ذلك من كتب أهلها فيما حصلوه من غير كتبه، ويتقنوا أن ذلك مرفوع إليه، وأنهم قد رَوَوْا أن الصّحيح خِلافه؛ قرّروه، وصحّحوه، ونقلوه لمذهبه، وأن المؤلف ما قال: والمذهب خلافه إلا وقد علم ذلك وحرفته من محله بصورة صحيحة.

فإن قلت: هذا الجواب ممكن الوقوع على هذه الصورة، خير آله ما كان يليق بالمؤلف التصريح بأن القول الأول للهادي، ثم يقول: والمذهب خلافه؛ وهو يعلم أن

الهادي إمام المذهب؛ لِمَا في ذلك من البشاعة.

فالجواب: أنا نقول: هذا واقع؛ ولا يخلو مثل ذلك من التسامح، وعدم الثقافة؛ لِمَا يُلْزَمُ

من اخْتِرَامِ جلالَةِ الإمام عليه السلام في مذهبه، وعلم التصريح بِأَنَّ المذهب خلاف قوله.

وَأَمَّا وَضْعُ المذهب على كلام الشافعي أو غيره من أهل المذاهب - فلذلك إشعار

بموافقته للمذهب الهادي، ومطابقته لأصوله، وليس الْقَصْدُ أَنَّ مَذْهَبَ الهادي تَابِعٌ

لمذهب الشافعي، ولا الانتقال إليه عنه؛ وما وَقَعَ على سبيل الاتفاق - فلا حَرَجَ في

وضع علامة المذهب على أَيِّ قَوْلٍ مِنْ أَقْوَالِ علماء المذاهب الأربعة، بل في وَضْعِ

الْمَذْهَبِ على قول من وَافَقَ قَوْلُهُ أَصُولَ الهادي عَلَيْهِ التَّوَّاضُعُ وَالْإِنْصَافُ، وَجَلِبُ

التَّأَلُّفِ بَيْنَ فِرَقِ الإسلام، على أن سائر المذاهب لا تخلو من موافقة مذهب الهادي في

بعض المسائل، غير أنهم لا يذكرون الهادي، ولا يقولون: إِنَّ مَذْهَبَهُ وَافَقَ مَذْهَبَهُمْ

كمثل ما يوجد في كتب أهل البيت عليهم السلام، بل ذلك مَعْدُودٌ مِنْ إِنْصَافِهِمْ، وَحُسْنِ

صِفَاتِهِمْ، وَخُصُوصِيَّاتِهِمْ.

المقصد السادس: [بيان أن الأئمة المجتهدين في المذهب يعظمون الإمام الهادي ويقلّدونه]

فإن قلت: قد أَوْضَحْتَ أن الإمام الهادي عليه السلام هو إمام المذهب، وأن الزيدية في اليمن يُنسَبُونَ إليه في الفروع، وَأَوْضَحْتَ أَنَّ مَنْ تَلَّاهُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ مِنَ الْأَئِمَّةِ: مِنْهُمْ الْمُحَصِّلُونَ لِمَذْهَبِهِ، وَالْمُخَرِّجُونَ، ثُمَّ الْمُذَكِّرُونَ، وَالْمُقَرَّرُونَ، وَأَنَّ الْجَمِيعَ يَتَّبِعُونَ إِيَّاهُ، وأريد الإيضاح التام: هل مَنْ ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْمُحَصِّلِ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ هم مجموع مَنْ اشْتَغَلَ بِمَذْهَبِ الْهَادِي: تَحْصِيلاً، وَتَحْرِيجاً، وَمَذَاكِرَةً، أَوْ ثَمَّةً غَيْرُهُمْ؟ وهل هم مجتهدون في أنفسهم؟ أَوْ مُقَلِّدُونَ لِلْهَادِي؟

فإذا قلت: إنهم مجتهدون فيما حَصَلُوهُ، وَخَرَّجُوهُ، وَذَاكَرُوا فِيهِ، وَقَرَّرُوهُ؛ فهل يصح التقليد لهم جملة؟ أَوْ تَقْلِيدُ بَعْضِهِمْ مُصِيباً، أَمْ لَا يَصِحُّ؟ لَأَنَّ إِمَامَ الْمَذْهَبِ هُوَ الْهَادِي؛ وَالتقليد إنما هو إليه وله: فَمَا هُوَ نَصٌّ لَهُ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَفِيهَا هُوَ مَأْخُذٌ مِنْ نُصُوصِهِ أَوْ خُرُجٍ عَلَيْهِ، وَمَا هُوَ الْمَانِعُ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ؟ عَلَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ التَّزَامَ مَذْهَبِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ أَوَّلًا، وَإِنَّ التَّنَقُّلَ فِي الْمَذَاهِبِ يُؤَدِّي إِلَى تَشْبِيعِ الرَّخْصِ؛ وَهُوَ مَمْنُوعٌ شَرْعاً.

[الجواب: يشمل شروط الاجتهاد، وأقسام المجتهدين،

وطبقات الزيدية]

فأقول مُجِيباً جَوَاباً شَافِئاً: اعلم أيها السائل - وفقني الله وإياك الصواب - أَنَّ مجموع الْمُحَصِّلِينَ وَالْمُخَرِّجِينَ وَالْمُذَكِّرِينَ وَالْمُقَرَّرِينَ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ: مَنْ أَهْلُ الْبَيْتِ

عليهم السلام، وَمَنْ غَيْرُهُمْ - يُطَلَّقُ عَلَيْهِمْ، وَيُسَمَّى جَمِيعُهُمْ أَهْلُ الْمَذْهَبِ: أعني مذهب الهادي، لعل الزلف وأهم باعتبار عنايتهم بمذهب الهادي: تَحْصِيلاً مِنْ أَوَّلِيَّتِهِ، وَتَحْرِيجاً مِنْ أَصُولِهِ، وَمَذَاكِرَةً. بما الله تكلم بهذا لفض لِأَيْمَتِهِ، وَتَقْرِيراً لِمُؤَافَقَتِهِ - يُطَلَّقُ عَلَيْهِمْ اسْمُ الْاجْتِهَادِ؛ لِكَمَالِ شَرْطِهِ فِيهِمْ، وَلِاتِّسَانِ النَّظَرِ عَنْ المتباركون عِلْمِ الْاجْتِهَادِ الْمُعْتَبَرَةِ عِنْدَ عَارِفِيهِ، الَّتِي: هِيَ عِلْمُ الْقُرْآنِ، وَالتفسير، وعلم الحديث، بمجتهد اجْتِهَاداً مُطْلَقاً، حتى يُوَافِقُ الصَّوَابَ، وَانْفَرَزَ هذا، لِأَنَّهُ مَسَائِلٌ فِي مَنَاقِبِهِ.

وعلم أصول الفقه، وأصول الدين، وعلم العربية: من صرف، ونحو، ومعان، وبيان.
ولكنهم في الاجتهاد ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: الأول: الاجتهاد المطلق: وهؤلاء
يوصف به إلا إمام المذهب: كالإمام الهادي، وزيد بن علي، ومثلها من أئمة المذاهب:
أبو حنيفة، والشافعي، ومالك بن أنس، وأحمد بن حنبل.

وأما من بعد الأئمة الكبار يُمنُّ له العناية في تحصيل مذهب إمامه وتخريج مذكراته
وتقريره: فإن كان من الطبقة الأولى: كأبناء الإمام الهادي: الناصر لدين الله أحمد،
والمرتضى محمد، وشمس الدين وبدر الدين أولاد أحمد بن يحيى بن يحيى، والمؤيد بالله
أحمد بن الحسين بن هارون [بن الحسين بن محمد بن هارون] بن محمد بن القاسم بن الحسن بن
زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وأخيه أبي طالب يحيى بن الحسين، والإمام أبي العباس
الحسني، والإمام القاسم بن علي العياشي⁽¹⁾، وابنه الإمام الحسين بن القاسم⁽²⁾،
والمستكمل علي الله أحمد بن سليمان، والمنصور بالله عبد الله بن حمزة، والمهدي أحمد بن
الحسين الشهيد - فهو لاء ومن ضاهاهم من الأئمة المتأخرين يطلق عليهم اسم الاجتهاد
ويسمى كل واحد منهم مُجْتَهِدٌ مَلَقَبٌ؛ لِعِنَاتِهِمْ بِتَحْصِيلِهِ من نفس الأدلة، وَتَقْرِيرِهِ على
أصوله، وَتَخْرِيجِهِ من أصوله.

وأما الطبقة الثانية: وهم الإمام المهدي علي بن محمد، والإمام المطهر بن يحيى، والإمام
محمد بن المطهر، والناصر صلاح الدين، والإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، والإمام
شرف الدين، والإمام القاسم بن محمد، وأولاده الأئمة العظام - فمن المعلوم أنهم

(1) ابن عبد الله بن محمد بن القاسم الرسي ^{الخطبة} من أعلام الفكر وأئمة الزيدية. إمام مجاهد كثير البركة. قام
سنة 389 هـ ببلاد خثعم، ثم أنفذ رسله إلى اليمن فأجابوه. توفي سنة 393 هـ، وقبره ببيكان من بلاد
سفيان. الحقائق الرودية 2 / 114، وسيرة المنصور بالله لأحمد بن الحسين بن يعقوب، وطبقات الزيدية
الكبرى 2 / 859، والتحف 202، وأعلام المؤلفين الزيدية 773.

(2) ولد سنة 376 هـ من أعلام الفكر وأئمة الزيدية. يبيع سنة 393 هـ واستشهد بـ بَرْزِيْلَةَ - قَاعُ الْيُونَنَاحِيَةِ
عَمْرَانًا - سنة 404 هـ. له مؤلفات كثيرة بلغت 73. أعلام المؤلفين الزيدية 384، والتحف 202، والحدائق
2 / 120، والإمام المهدي بين قاذح ومنافع للدكتور عبد الله بن يحيى بن زيد الخوئي.

يُجْتَهِدُونَ؛ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ اجْتِهَادَ تَقْلِيدٍ، بِاعْتِبَارِ مَا قَدْ سَبَقَتْ فِيهِ الْعِنَايَةُ
لغيره: مِنْ تَحْصِيلِ الدَّلِيلِ، وَتَصْحِيحِهِ، وَمَعْرِفَةِ الْمَسَائِلِ مِنْ أَصْلِ يَحْيَى عليه السلام، وَالتَّخْرِيجِ
عَلَيْهَا، وَكَذَلِكَ فِي تَنْقِيحِهَا وَمُطَابَقَتِهَا عَلَى مَذْهَبِ الْهَادِي وَأَصُولِهِ وَتَقْرِيرِهَا.

وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ مَا حَصَلَهُ الْأُئِمَّةُ الْمَتَأَخَّرُونَ مَذْهَبًا لِيَحْيَى عليه السلام، أَوْ يُخَرِّجُوهُ، وَيَذَكِّرُونَ فِيهِ،
وَيَقَرُّونَهُ - فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ الْأُئِمَّةِ السَّابِقِينَ، وَيُطْلَقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ مَذْهَبٍ،
وَيُطْلَقُ هَذَا الْحُكْمُ وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ عَلَى مَنْ ذَاكَرَهُمْ مِنْ شَيْعَتِهِمُ الْعُلَمَاءُ الْأَعْلَامُ؛ لِمُسْتَلَوَاتِهِمْ
فِي الْعِنَايَةِ التَّامَةِ: فِي تَحْصِيلِ مَذْهَبِ الْهَادِي، وَتَنْقِيحِهِ، وَتَخْرِيجِهِ وَتَقْرِيرِهِ بَعْدَ اتِّصَافِهِمْ بِرَبَّةِ
الاجْتِهَادِ وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ وَهَذَا التَّقْسِيمُ وَاضِحٌ مَا نُوَسَّعُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ: أَيُّ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ
الشَّرِيفِ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ، وَهُوَ عِنْدَ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ وَعِلْمَائِهِمْ غَيْرُ مَنكُورٍ.

وَأَمَّا الْإِحْصَاءُ الْمُحْصَلِينَ، وَالْمُخَرَّجِينَ، وَالْمُذَكِّرِينَ، وَالْمُقَرَّرِينَ فِيمَنْ ذَكَرْنَا،
وَأَفْصَرُ التَّسْمِيَةِ عَلَى مَنْ حَكَيْنَا - فَغَيْرُ مُمَكِّنِ الْقَوْلُ بِهِ؛ لِإِعْلَامِنَا بِكَثْرَةِ عَدَدِهِمْ - كَثَرَتُهُمْ
اللَّهُ - وَسَعَةِ عُلُومِ الْمَذْهَبِ فِي كُلِّ عَصَرٍ مِنْ عَصُورِ الْأُئِمَّةِ.

وَقَدْ أَقْرَدَ عُلَمَاءُ التَّارِيخِ لَذِكْرِهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَتَرَاجُمِهِمْ مُؤَلَّفَاتٌ بَسِيطَةٌ: مِثْلُ طَبَقَاتِ
الزَّيْدِيَةِ الْمَسَاءَةِ «تَسْمَاتِ الْأَشْخَارِ» فِي طَبَقَاتِ رِوَاةِ الْأَثَارِ لِسَيِّدِي الْوَالِدِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
الْقَاسِمِ بْنِ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ ⁽¹⁾؛ فَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَى كُنْهِ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَةِ
فَلْيَطَّلَعْ؛ فَفِيهِ مَا يَشْفِي الْعَلِيلَ، وَيُزَوِّي الْغَلِيلَ ⁽²⁾.

وَأَمَّا التَّقْلِيدُ: فَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُقْلِدِينَ لِلْإِمَامِ الْهَادِي فِيهَا هُوَ مَنْصُوصٌ لَهُ فِي

(1) عالم، حافظ. نشأ في بيت علم وأدب، برع في شتى الفنون، هَيَّجَ حَاكِمًا فِي تَعَزُّزِهِ وَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى تَوَفَّى سَنَةَ
1153 هـ. أَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَةِ 59، وَتَفَعُّاتُ الْعَنْبَرِ 1/ 141، وَنَشْرُ الْعُرْفِ 1/ 58، وَالْأَعْلَامُ 1/ 52.

(2) كُتِبَ الطَّبَقَاتُ جَمْعٌ فِيهِ أَسْمَاءُ الرِّوَاةِ فِي كِتَابِ الزَّيْدِيَةِ: الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فِيمَنْ رَوَى عَنْهُ الْأُئِمَّةُ مِنَ الصَّحَابَةِ،
وَالْقِسْمُ الثَّانِي: فِيمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى رَأْسِ خَمْسِمِائَةٍ، وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ: يَحْتَوِي عَلَى تَرَاجُمِ الْأُئِمَّةِ وَشَيْعَتِهِمْ، وَمَنْ
رَوَى عَنْهُمْ مِنَ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَةِ، وَأَخَذُوا عَنْهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَأَسَاتِيدُ كِتَابِ الْمَذْهَبِ إِلَى عَصَرِهِ، وَقَدْ طُبِّعَ مِنْ هَذَا
الْكِتَابِ وَهُوَ بِعَتُونَ: بِلُغَةِ الْمَرَادِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْإِسْنَادِ.

كتبه، وما حصله أهل بيته من مذهبه، وما قرَّعه أهل مذهبه الأئمة والعلماء كما أوضحناه أولاً، أو يكون تقليد الهادي فيما وجد له نص أو ظاهرٌ.

أو تقليد غيره فيما خرَّجه وقرَّره. أو يكون تقليد أئمة المذهب وعلمائهم جملةً في جميع المسائل الفرعية العملية على ما هو منصوص عليه، مقررٌ للمذهب الشريف في كتبه المشهورة. أو يكون تقليد إمام في مسألة، وإمام في أخرى، وعالم في مسألة، وعالم في أخرى.

فأما التقليد للإمام الهادي في جميع نصوص أقواله، وظواهرها، وما قرَّعه وخرَّجه وقرَّره أئمة المذهب وعلمائهم - فهو الدرجة الأولى؛ لما قد أوضحناه سابقاً؛ من أن الهادي هو إمام المذهب العظيم، وأن جميع الأئمة والعلماء قديماً وحديثاً إنما حصلوا وخرَّجوا، وقرَّعوا، وذاكروا، وقرَّروا، وحدثوا - مذهب الهادي، ومن بخبره اغترَّبوا، ويسبِّقوه اغترَّبوا، وأن جميع ما حققوه، وحصلوه، وخرَّجوه، وذاكروه، وقرَّروه - منشوبٌ إلى الإمام الهادي نسبة السنايل إلى الحب المبذور بواسطة الثابت عنه، أو بدون واسطة توصَّل إليه.

ولا نقول كما نقول: العلوية من النسبة السيئة؛ لعلمنا بأن فروع المسائل قد نصَّتها أصول الهادي وموضوعاته فتمنَّ الكُلَّ جزئياته، وأن علماء المذهب الشريف قد عثروا على كليات المسائل، وأصولها، وأمهايتها من كلام الهادي المستخرجة من أدلتها، وحَصَرُوا منها ما عثروا عليه، ومنوَّضح من ذلك إن شاء الله فيما يأتي ما قد ذكره العلماء الأعلام: من الكليات المروية عنه، للمنطقية على جزئيات المسائل الفرعية؛ وعلى هذا فالتقليد للإمام الهادي هو السابق إلى الفهم، المنطبع في الفكر، المشهور في جميع الأعصار، بلا واسطة تقليد لأحد من أئمة المذهب وعلمائهم، وأكبرم بهذا التقليد من سبيل يأمن المقلد على دينه ومعتقديه؛ فلقد أوى إلى ركن شديد، ومنهج سديد، وتمسك بحبل مَيِّن، واعتصم بحصن حصين، وثبَّن الفوز والنجاة، وانفتح له من السلامة باب الرجاء فيمثل الهادي ﷺ يفتدي المهتدون، ويفتدي المقتدون؛ وبه

وَرَزَّتِ الْأَخْبَارُ، عَنْ جَدِّهِ الْمُخْتَارِ، مَا يُرْفَعُ بِهَا لَهُ الْمَنَارُ، وَيَفْتَخِرُ بِهَا مَنْ اتَّبَعَهُ وَقَلَّدَهُ
وَالْتَمَسَ إِلَيْهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَخْيَارِ، وَالشَّيْعَةِ الْأَبْرَارِ.

[ذكر بعض مناقب الإمام الهادي عليه السلام]

وسنورد هاهنا نبذة من صفاته وفضائله: قال الفقيه حميد الشهيد بن أحمد المحلي رحمه الله في ترجمته: هو الذي فقأ عين الضلال، وأجرى معين العلم السلسال، وَصَارَبَ عَنْ الدِّينِ
كافة الجاحدين، وهو الذي نشر الإسلام في أرض اليمن، بعد أن كانت فيها ملهات الكفر
مترامية، وموجات الإلحاد متلاطمة⁽¹⁾، حتى أَهْلَلْ مِنْ نُحُورِهِمُ الْأُسْلَ النَّاهِلَةَ، وَأَنْقَعَ فِي
هَامَاتِهِمُ السُّيُوفَ الْمَاضِيَةَ؛ فَاتَّعَشَ الْحَقُّ بَعْدَ عِثَارِهِ، وَعَلَا بِحَمِيدِ سَعِيهِ مِنْ مَنَارِهِ. [الحدائق
26/2، 27]. وقال الفقيه الديلمي [ولقد صدق حيث يقول]⁽²⁾ شعرا:

أَنَا ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ وَابْنُ وَصِيِّهِ وَمَنْ لَيْسَ يُخْصَى فَضْلُهُ وَوَقَائِعُهُ⁽³⁾

وقال أيضا:

يَسُدُّ مَسَدَ الْأَلْفِ بَأْسًا وَشِدَّةً إِذَا فَرَّقُوا مِنْ حَوْلِهِ وَتَفَرَّقُوا⁽⁴⁾

وقال أيضا⁽⁵⁾:

وَلَوْ كَانَ فِي يَوْمِ السَّقِيْفَةِ حَاضِرًا وَفِي كَفِّ مَاضِي الْغَرَاثِينِ صَارِمًا
لَمَّا نَزَلَ الْمَفْضُولُ فِي الْأَمْرِ قَاضِلًا وَلَا قَاوَمَ الْقَارُوقِ فِيهَا مُقَارِمًا
وَلَا عُصِبَتْ بِنْتُ النَّبِيِّ ثَرَاتُهَا وَلَا جَارَ فِي حُكْمٍ عَنِ الْحَقِّ حَاكِمًا

(1) يُنْصَدُّ كَثْرُ النَّاسِ، أَوْ كَثَرُ الْبَاطِنِيَّةِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ كَافَّةِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

(2) محمد بن الحسن الديلمي: عالم، متكلم، أصولي، رحالة، قدم اليمن من الديلم. توفي بوادي مر بهامة سنة 711 هـ له التصفية عن الموانع المردية والمهلكة، وكتاب عقائد آل محمد منه نسخة مصورة بمكتبي. أئمة

اليمن 1/884، وأعلام المؤلفين الزيدية 883.

(3) ينظر الحدائق 2/35، وعقائد آل محمد 547.

(4) في المخطوط من نهاية التنويه، وعقائد آل محمد: «إذَا فَرَّقُوا مِنْ حَوْلِهِ وَتَفَرَّقُوا».

(5) في نهاية التنويه ص 234: وما أحقه الله بقول القائل.

قال الفقيه المذكور [أبي الديلمي]: وَثَبَاتُ الزَّيْدِيَّةِ الْأَشْرَافِ فِي الْيَمَنِ مِنْ حَسَنَاتِ الْهَادِي
 (1). وذكر الناصر أحمد أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْهَادِي يَقُولُ: لَقَدْ تَعَقَّنَ الْعِلْمَ فِي صَدْرِي كَمَا يَتَعَقَّنُ
 الْخُبْزُ فِي الْحَرَابِ [إِذَا] طُرِحَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَلَمْ يُقَلِّبْ! يَشْكُو بِذَلِكَ عَدَمَ الطَّالِبِ.
 وروى عنه أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَثَلَ قَاعِدًا أَجَابَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ، وَإِنْ سَثَلَ قَائِمًا أَجَابَ قَبْلَ أَنْ
 يَقْعُدَا وَقَالَ ابْنُهُ مُحَمَّدُ الْمُرْتَضَى: لَقَدْ بَلَغَ الْهَادِي مِنَ الْعِلْمِ مَبْلَغًا تَحْتَائِرُ مِنْهُ الْعُقُولُ! وَصَفَتْ
 وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ عَشْرَةِ سَنَةً! [الحدائق 2/ 28].

وروى الإمام الناطق بالحق أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون [بن الحسين بن
 محمد بن هارون] بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عنه
 عن أبي جعفر محمد بن العباس الجوزي (2) الفقيه، عن علي بن العباس الحسيني (3) يقول: إِنَّهُ
 سَمِعَ أَبَا يَعْقُوبَ عَالِمَ أَهْلِ الرِّيِّ وَفَاضِلَهُمْ يَقُولُ حِينَ أَتَى الْيَمَنَ: قَدْ صَلَّ فِكْرِي فِي هَذَا
 الرَّجُلِ: يَعْنِي الْهَادِي إِلَى الْحَقِّ؛ فَإِنِّي كُنْتُ لَا أَعْرِفُ لِأَحَدٍ مِثْلَ حِفْظِي الْأَصُولِ لِأَصْحَابِنَا،
 وَأَنَا الْآنَ إِلَى جَنْبِهِ جَدَّعْتُ بَيْنَنَا أَجَارِيهِ فِي الْفِكْرِ، وَأَخْبَنِي عَنْ أَصْحَابِنَا قَوْلًا آخَرَ، وَيَقُولُ:
 لَيْسَ هَذَا يَا أَبَا بَكْرٍ قَوْلَهُمْ! فَأَرَا جَعَلَهُ، فَيُخْرِجُ لِي الْمَسْأَلَةَ مِنْ كِتَابِنَا عَلَى مَا حَكَاهُ (4).

وقد روى أهل الأخبار أَنَّهُ لَمَّا وُلِدَ يَحْيَى بْنُ الْحُسَيْنِ جَاءَهُ بِهِ وَالِدُهُ إِلَى جَدِّهِ الْقَاسِمِ بْنِ
 إِبْرَاهِيمَ فَوَضَعَهُ فِي حَجْرِهِ، فَعَوَّذَهُ وَبَارَكَ عَلَيْهِ، وَقَالَ لِابْنِهِ الْحُسَيْنِ: مَا سَمَّيْتُهُ؟ فَقَالَ:
 يَحْيَى - وَقَدْ كَانَ لِلْحُسَيْنِ أَخٌ مِنْ أَبِيهِ وَأُمُّهُ اسْمُهُ يَحْيَى تُوْفِيَ قَبْلَ ذَلِكَ - فَبَكَى الْقَاسِمُ بْنُ

(1) عقائد آل محمد 547، ونهاية التنويه 233-234.

(2) في الإفادة: الحريري.

(3) أحد علماء العترة وفضلائها، كَانَ قَاضِيًا بِطَبْرِسْتَانَ زَمَنَ الدَّاعِي الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، ثُمَّ هَاجَرَ إِلَى الْإِمَامِ
 الْهَادِي وَصَحَّه، قَوَّلِي الْقَضَاءِ مَدَّةً، يَرْوِي عَنِ الْإِمَامِ الْهَادِي، وَالنَّاصِرِ الْأَطْرُوشِ، وَعَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ
 الْحُسَيْنِي. اشتهر بروايته لإجماعات أهل البيت وجمعها في كتاب. وله كتاب اختلاف أهل البيت،
 وكتاب ما يجب أن يعمل به المحتسب. توفي سنة 340 هـ تقريباً. ينظر مطلع البدور 3/ 28، وأعلام
 المؤلفين الزيدية 688، والزيدية للمحقق ص 87.

(4) الحدائق الورديّة 2/ 30، والإفادة 104.

إبراهيم حين ذكره! ثم قال: هو والله يحيى صاحب اليمن؛ وإنما قال بذلك؛ للأخبار التي قد وردت بذكره وظهوره باليمن⁽¹⁾.

وقد روى الفقيه حميد الشهيد رحمته الله عن بعض علمائنا عن النبي ﷺ أنه قال: «يُخْرَجُ فِي هَذَا النَّهَجِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْيَمَنِ - رَجُلٌ مِنْ وَلَدِي اسْمُهُ [يَحْيَى] الْهَادِي: يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، يُحْيِي اللَّهُ بِهِ الْقُلُوبَ، وَيُؤَيِّثُ بِهِ الْبَاطِلَ»⁽²⁾ وكان.

وروي مرفوعاً إلى علي عليه السلام أنه قال: سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي، أَيُّهَا النَّاسُ مَا مِنْ فِتْنَةٍ إِلَّا وَأَنَا أَعْرِفُ سَائِقَهَا وَقَائِدَهَا - ثُمَّ ذَكَرَ قَبْلَهُ الْفِتْنَةَ مَا بَيْنَ الثَّمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ: فَيُخْرَجُ رَجُلٌ مِنْ عِزَّتِي: اسْمُهُ اسْمٌ نَبِيٌّ، يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مَلَأَتْ جَوْرًا، يُمَيِّزُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَيُؤَلِّفُ اللَّهُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى يَدَيْهِ، كَمَا يَتَأَلَّفُ قَرْعُ الْحَرِيفِ، انْتِظَرُوهُ فِي الْأَرْبَعِ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، فِي أَوَّلِ سَنَةٍ وَارِدَةٍ، وَآخِرِ سَنَةٍ صَادِرَةٍ⁽³⁾.

قال الفقيه حميد: وَمَنْ نَظَرَ فِي الْأَحْوَالِ عَرَفَ أَنَّهُ الْهَادِي؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ إِلَى الْيَمَنِ سَنَةَ 283 هـ وَكَانَتِ الْفِتْنَةُ ثَائِرَةً فِي الْيَمَنِ، وَأَطْفَاها اللَّهُ بِوَصُولِهِ ﷺ. [الحدائق 2/ 27].

وفضائل هذا الإمام أشهر مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ، وَذِكْرُهُ وَأَوْصَافُهُ تَسْتَغْرِقُ عِدَّةَ مَجْلَدَاتٍ، وَكَانَ وَالِدُهُ الْحُسَيْنُ بْنُ الْقَاسِمِ وَعَمَّاهُ: مُحَمَّدٌ⁽⁴⁾، وَالْحَسَنُ⁽⁵⁾ ابْنَا الْقَاسِمِ يُسَمَّوْنَ يَحْيَى بِالْإِمَامِ مِنْ صِغَرِهِ [الشافي 1/ 305].

(1) الحدائق الورديّة 2/ 25، والإفادة 101.

(2) الحدائق الورديّة 2/ 27، والتحف 100، وسيرة الهادي 33.

(3) للمصاييح 583، والحدائق 2/ 27.

(4) الإمام محمد بن القاسم بن إبراهيم. إمام في الأصول والتفسير، مجتهد مجاهد. كان آية في السور، وكان يختار البرادي على الأمصار. طاف كثيراً من البلدان، وأقام ببغداد، والبصرة، وخراسان، والشام، ومصر، والمغرب، ودخل الأموار. خرج مع الإمام الهادي مشيعاً ومتابعاً. توفي بالحجاز أواخر سنة 284 هـ له مؤلفات قيمة: منها الأصول الثمانية، وتفسير القرآن الكريم، والهجرة والوصية، وشرح دعائم الإيمان، والشرح والبيان في أصول الدين. أعلام المؤلفين 978، ومقدمة الهجرة والوصية.

(5) أخذ العلم عن أبيه. كان سيداً رئيساً بالمدينة. عمدة الطالب 201، والإمام الهادي واليا وفقهها ومجاهدا 71.

وروى الإمام الحافظ محمد بن سليمان الكوفي⁽¹⁾ في خطبة المنتخب [ص 16] عن محمد بن القاسم أنه كان يقول: اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ جَعَلْتُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ يَحْيَى بْنَ الْحُسَيْنِ. وكذلك صنوه عبدالله بن الحسين الكامل صاحب التفسير والتاسخ والمنسوخ⁽²⁾. قال أهل السير: أعظم دليل على جلالة الهادي متابعتة عبدالله بن الحسين⁽³⁾، والمرضى جبريل أهل الأرض ليحيى عليه السلام؛ فهما خير مجاهدين وأصبراء، لا يخالفان رأيه! وكذلك الإمام الكبير الناصر الأطروش إمام أهل العراق، الذي نطق كتاب دانيال بذكره⁽⁴⁾، وكان من بحار العلم - لم يزل مثنيا عليه، ويسميه بالإمام. وَذُكِرَ فِي مَقَامِهِ؛ فقال بعض أهل الري⁽⁵⁾: كان فقيها؛ فضحك الناصر! وقال: كان ذلك والله من أئمة الهدى [الخدائق 32/2].

قال القاسم بن علي العياني - القادم من الحجاز إلى اليمن صاحب المصنفات الواسعة حين كتب إليه عبد الملك بن الغطريف⁽⁶⁾: إنه مخالف ليحيى! فكتباً من مخالفته، وأيضاً ابنه المهدي الحسين بن القاسم فيما روى عنه القاضي محمد بن الفضل

(1) من أعلام الفكر الإسلامي. حافظ، محدث، مستند، ثبت، مجاهد. ولد بالعراق، وهاجر إلى اليمن قاصداً الإمام الهادي، وولاه القضاء لما رأى من علمه واستقامته، ثم تولى القضاء لابنيه المرتضى، والناصر. توفي بعد سنة 301. له المناقب في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (طبع)، وكتاب البراهين في معجزات النبي صلى الله عليه وآله، والمنتخب والفنون وهما ما سأل عنهما الإمام الهادي. ينظر تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي 1/128، وأعلام المؤلفين 903.

(2) ابن القاسم بن إبراهيم، المعروف بصاحب الزعفرانة. عالم، مجتهد، مفسر. قلم اليمن مع أخيه الإمام الهادي. أخباره كثيرة. توفي بعد 301 هـ. ينظر سيرة الناصر 20، وأعلام المؤلفين 577، ومطلع البدور 80/1.

(3) مطلع البدور 80/1.

(4) بل إمام الجليل والديلم. ودانيال: اسم نبي من أنبياء بني إسرائيل، وكتابه منزل من عند الله سبحانه وتعالى، ورد في هذا الكتاب: أَنَّ الشَّيْخَ الْأَصَمَّ يَخْرُجُ فِي بَلَدٍ يُقَالُ لَهَا: دِيلَان، ويكابد من أصحابه وأعدائه جميعاً ما لا يُقَاتَرُ قَلْبُهُ، ولكن عاقبته محمودة. الشافي 1/309، وأخبار أئمة الزيدية 213، ونبايح النصيحة 465.

(5) هو الفقيه أبو عبدالله محمد بن عمرو.

(6) من علماء المطرفية، كان معادياً للإمام القاسم العياني، ولابنه الحسين. رسائل الحسين بن القاسم 538.

إنه كان يقول: هذا كلام سيدنا العالم، وقارة يقول: عن أمير المؤمنين الهادي إلى الحق، وكان يقول: لِيَتَلَمَّ مَنْ سَمِعَ مِنَّا مَقَالًا أَنَّهُ مِنْهُمَا: يعني الهادي والمرضى ابنه؛ بأننا لم نتكلم بخلاف قولها، ولا ندين بغير دينهما، ودين من احتذى حذوهما من ذريتهما؛ فمن سمع منا كلاما فَلْيَغْرِضْهُ عَلَى كَلَامِهِمَا؛ فما خالف قولها فليس منا، وما وافق قولها فهو منا⁽¹⁾؛ وليس ما رَوِيَ كَانَ حَقًّا، ولا ما صدر كان صدقا، مما يَخْلَفُ علم آل الرسول ﷺ⁽²⁾.

قال الحسين بن القاسم في الحكم والفوائد: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَيِّدَ مِنْ خَائِمِ الْمُرْسَلِينَ، وَمِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَلْيَقِ بِمَا وَضَعَهُ الْهَادِي وَابْنُهُ الْمُرْتَضَى: مِنَ الْعَذْلِ، وَالتَّوْحِيدِ، وَالْحَلَالِ، وَالْحَرَامِ، وَسَائِرِ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُمَا أَخَذَا الْعِلْمَ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ⁽³⁾.

[جَلَالَتُهُ أَتْبَاعٌ وَمَقْلَدِي الْإِمَامِ الْهَادِي دَلِيلٌ عَلَى جَلَالَتِهِ وَمَكَانَتِهِ]

وَأَكْرَمُ إِمَامٍ اعْتَرَفَ بِفَضْلِهِ، وَاعْتَرَفَ مِنْ بَحْرِ عُلُومِهِ، وَخَدَمَ مَذْهَبَهُ، وَدَعَى إِلَى نَهْجِهِ، وَقَامَ بِنَصْرِهِ، وَخَصَّ عَلَى أَتْبَاعِ سَيِّلِهِ، وَالْوُقُوفِ عِنْدَ قَوْلِهِ، وَأَوْضَحَ مُسْتَنَدَ دَلِيلِهِ - أَوْفَى أَعْلَامٍ، وَجَمَّاحِجَّةٍ كِرَامٍ:

منهم أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن إبراهيم بن محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، قال الفقيه أبو حاتم: كَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ عَلَى سَعَةِ عِلْمِهِ فِي الْأَصُولِ، وَالْفُرُوعِ، وَالْحَدِيثِ، وَالتَّفْسِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ مَا كَانَ حَرِيًّا أَنْ يَكُونَ مُتَّبِعًا لَا تَابِعًا، وَكَانَ دَاعِيًا إِلَى مَذْهَبٍ يَحْيَى، قَائِمًا بِخِدْمَةِ مَذْهَبِهِ؛ وَلَهُ «شَرْحُ الْأَحْكَامِ» وَغَيْرُهُ، مِمَّا لَا يَطْلِقُهُ غَيْرُهُ.

(1) انظر بيان الإشكال في مجموع السيد حميدان 419، وهواه لكتاب الرحمة للحسين بن القاسم.

(2) انظر بيان الإشكال في مجموع السيد حميدان 417، وهواه لكتاب الرحمة للحسين بن القاسم.

(3) انظر بيان الإشكال فيها حكى عن المهدي من الأقوال مجموع السيد حميدان 418.

ومنهم المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون [بن الحسين بن محمد بن هارون] بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، **عِدَّةُ أئمة أهل البيت**، وأخوه الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين، وهما في المعقول والمنقول والمسموع مَنْ لَا يُنْكَرُ أَحَدٌ جلالهما، وسعة علمهما، وكثرة مؤلفاتهما، وجميع ذلك خدمة لمذهب الهادي، ونصرة له؛ **وَأَلْفَا فِي ذَلِكَ «شرح التجريد» للمؤيد بالله، و«التحرير» لأخيه أبي طالب، وهذان الإمامان، وَأَتْبَاعُهُمَا، وَمَنْ عَلَى مَذْهَبِهِمَا - أَتْبَاعٌ لِلإمام الهادي يحيى بن الحسين!** ولو لم يكن غيرهما متابعاً للهادي لَكُنْتُ مُتَابِعَتَهُمَا دَلَالَةً عَلَى جلاله، وعظم قدره.

ومنهم الإمام **الحَقِينِي** الكبير يحيى بن الحسين، **والحقيني الصغير** أحمد بن جعفر بن الحسين. قال العلامة يوسف الجيلاني⁽¹⁾: **شَاعَ فِي الْعِرَاقِ، وَلَمْ يَسَعِ عِلْمُهُ الْبُرُ: يَعْنِي الْحَقِينِي [الكبير]، وَوَسَّعَ، وَخَرَّجَ، وَخَدَّمَ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَذْهَبٌ، وَلَا اجْتِهَادٌ؛ وَإِنَّمَا كَانَ مَذْهَبُهُ مَذْهَبُ الْهَادِي** **وَمِثْلُهُ الْحَقِينِي الصَّغِيرُ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يَحْفَظُ مِنَ الْعِلْمِ مَا يَكْفِي اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامًا**⁽²⁾ **وَكَانَ الْحَقِينِي الْكَبِيرُ يَحْفَظُ مِنَ الْعِلْمِ مَا يَكْفِي سَبْعَةَ أئِمَّةٍ**⁽³⁾ **وَمَعَ هَذَا فَهُمَا مِنْ أَتْبَاعِ الْهَادِي يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ وَأَهْلِ مَذْهَبِهِ!**

ومنهم الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان، صاحب الكرامات والمقام، حجة الأمة، وعضد الأئمة، حكى الفقيه العلامة سليمان بن شاور⁽⁴⁾ عن العلامة الرومي

(1) ابن الحسن بن أبي القاسم الديلمي، من علماء القرن السادس والسابع الهجري. ذو علم واسع، ومعرفة في الدين، ورغبة في الخير. توفي في القرن السابع. له تفسير القرآن، وسمط الدرر، وسير الأئمة، وعمدة الوافي. أعلام المؤلفين 1175.

(2) طبقات الزيدية الكبرى 3/ 1305.

(3) روي أن شَيْعَ علمه يكفي للإمامة. أخبار أئمة الزيدية 142، والتحف 216.

(4) في الأصل: علي بن شاور؛ والصحيح ما أثبتناه؛ فقد روي في سير الإمام أحمد بن سليمان لسليمان بن يحيى الثقفي 134: عن زيد بن الحسن البيهقي الذي وصل إلى هجرة عنكة «من ثرى حيدان»: إنابا معشر الزيدية بالعراق لظنوا بهذا الإمام وتزاد به على جميع الفرق في الآفاق. وسليمان بن شاور هو

الزبيدي⁽¹⁾ الخارج إلى اليمن من العراق: إِنَّا لَتَفَخَّرُ بِهَذَا الْإِمَامِ عَلَى سَائِرِ الطَّوَائِفِ، وَأَنَا أَرَوِي بِمَثَلِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَنِ الْقَاضِي زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَيْهَقِيِّ⁽²⁾، القادم من الجليل والسديلم إلى اليمن، وكان عند إقامته بصعدة يُحَدِّثُ فِي الْفَضَائِلِ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمِيسٍ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى الْغُرُوبِ، مُدَّةً بِقَائِهِ سَتِينَ وَنِصْفًا لَا يَعِيدُ حَدِيثًا قَدْ رَوَاهُ فِي الْخَمِيسِ الْأَوَّلِ؛ لَتَوْسِعَهُ فِي الْعِلْمِ، وَكَثْرَةِ إِطْلَاعِهِ! وَتَوَفَّى رحمته الله بعد موادة الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان في تهامة؛ ومع هذا فهو من أتباع الهادي وأهل مذهبه!

ومنهم الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة، الذي شهد له كل فريق، وأقر بعلمومه الموالف والمخالف، ولو لم يكن من مؤلفاته إلا الشافي لصدور الناس لكفى! وقد قيل: إنه كان يحفظ مائة ألف بيت شعرا! وقيل: اثنتي عشرة مائة قصيدة، أولها: بانت سعاد. وله مؤلفات عديدة، قال بعض العلماء: فَقَّهُ الْإِمَامُ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ أَثْبَتَهُ بِفَقْهِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ صَحَّبَ النَّبِيَّ ﷺ، وشهد الوقائع، وعاین الحوادث والمغازي؛ وهو مُتَعَرِّفٌ مَنْ بَحَرَ الْإِمَامَ الْهَادِي وَمَعِينَهُ!

ومنهم الإمام الشهيد أحمد بن الحسين، وَمَنْ كَانَ بِحَضْرَتِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى وَقَارِهِمْ، وَغَزَاةَ عِلْمِهِمْ - جَمَعُوا الْمَسَائِلَ الْيَحْيَوِيَّةَ وَالْفُوهَا وَحَفَظُوهَا؛ وَجَمِيعُهُمْ يَنْتَسِبُ وَيُسَمَّى إِلَى الْهَادِي!.

تلميذ البيهقي. أحد علماء الزيدية، فاضل. توفي بعد 566 هـ وله كتب. ينظر مطلع البدور 2/ 356، وطبقات الزيدية 1/ 478، وأعلام المؤلفين الزيدية 468.

(1) لم أقف على ترجمة له، ولعله البيهقي، والله أعلم.

(2) إمام المعقول والمنقول، اشتهر بنسبته إلى جده؛ فيسمى زيد بن الحسن البيهقي. كان كثير العبادة والورع، عالي الأمانة. تخرج عليه الكثير من علماء العراق واليمن. قدم اليمن سنة 541 هـ. أخذ عليه الإمام أحمد بن سليمان، والقاضي جعفر بن عبدالسلام. توفي بتهامة راجعا إلى العراق سنة 551 هـ وقبره في جهة الشقيق على بعد يوم من مدينة صَبَا الْمَسَاءِ الْآنَ «الترعاء». ينظر التحف 235، ومطلع البدور 3/ 300، والفلك الدوار 113.

ومنهم الإمام [المعتضد بالله] يحيى بن المحسن⁽¹⁾ كان يحفظ التحرير⁽²⁾ على مذهب الهادي غيباً⁽³⁾.

ومنهم الإمام المنصور بالله الحسن بن بدر الدين، مؤلف أنوار اليقين الذي روى فيه عن رسول الله ﷺ من أدلة الإمام الهادي، والتصريح بحياة الدين على يده، كما سبق ذكره. وقد حكى أن الهادي يروي الأحاديث عن أبيه عن جده عن علي كرم الله وجهه عن رسول الله ﷺ ويروي عنه أنه القائل شعراً:

كَمْ بَيْنَ قَوْلِي عَنْ أَبِي عَنْ جَدِّهِ وَأَبُو أَبِي فَهَوَ النَّبِيُّ الْهَادِي
وَكَيْ يَقُولُ رَوَى لَنَا أَصْحَابُنَا مَا ذَلِكَ الْإِسْنَادُ مِنْ إِسْنَادِي⁽⁴⁾

ومنهم الأمير الحسين بن بدر الدين صاحب التقرير، وشفاء الأوام: له العلوم النافعة، والمؤلفات الواسعة، والكرامات الباهرة، والسجايا الزاهرة، وهو خادم مذهب الهادي!.

ومنهم الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم صاحب الانتصار، والشامل، والتصفية، المروى عنه: أنه بلغ عدد كراسات مؤلفاته عدد أيام عمره! وفضائله وكراماته لاتنكر، وبحور علمه لا تحصر!.

ومنهم الإمام المطهر بن يحيى المظلل بالقيام، وأبنة الإمام محمد بن المطهر، والإمام

(1) ابن محفوظ بن محمد بن يحيى، شاعر، مؤلف . ولد بصعدة، قال الإمام عبدالله بن حمزة: له علم أربعة أئمة ادهاعام 614 هـ. توفي بهجرة سائين 636 هـ له للقعن في أصول الفقه، والبلغة في الفرائض. أحلام المؤلفين 1146.

(2) في الأصل: التجريد، والصواب ما أثبتناه.

(3) ينظر مآثر الأبرار 2/ 845.

(4) هذه الأبيات للإمام عبدالله بن حمزة [ديوانه 78]، وبمدها :

مَا أَحْسَنَ النَّظَرَ الْبَلِيغَ لِمُنْصِفٍ فِي مُقْتَصَى الْإِضْدَارِ وَالْإِيرَادِ
غُذِّ مَا دَنَا وَدَعِ الْجَبِيدَ لِسَانِي يُغْنِيكَ ذَلِكَ عَنِ الْإِنْبَادِ

وينظر الحدائق الوردية 2/ 252.

الهمدي علي بن محمد، وابنه الناصر صلاح الدين محمد بن علي^(١).
ومنهم الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى وهو الإمام الحلاجي، والبحر الذي
ليس لعلومه ساحل: خادم المذهب الشريف، ومقرره، ومؤلفه، وناهيك بمثل هذا
الإمام وما صنفه وألفه في علوم الأئمة: من الأزهار. والغيث المدرار. والأنوار. وغايات
الأنكار المشتملة على عدة علوم، واشتملت مقدمة هذا الكتاب على دافع الأوهام. وشرحه
رياضة الأفهام، في لطيف الكلام. والمعيان. وشرحه المنهاج في أصول الفقه. والأنوار، في أدلة
الأزهار. والقلائد، في صحيح العقائد. والملل والنحل في فرق الإسلام. والبحر الزخار، في
مذاهب علماء الأمصار.

ومنهم الإمام المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي، والإمام عز الدين بن الحسن،
والإمام المتوكل على الله شرف الدين يحيى بن شمس الدين بن أحمد بن يحيى [بن]
الرفعي، والإمام الأعظم القاسم بن محمد، وأولاده الأئمة الكبار، والسادات النظار،
ومن عاصر متقدمي الأئمة: كالقاضي زيد بن محمد الكلاري صاحب الشرح - قاضي
الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، والقاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام في
أيام المتوكل على الله أحمد بن سليمان، والقاضي أحمد بن الحسن البيهقي^(١)، والقاضي
زيد بن علي البيهقي القادم من العراق، والقاضي عبد الله بن الحسن الدواري، والفقيه
حسن النحوي، وغيرهم من أئمة الهدى، ومصاييح الدجى، وشيعتهم الأكابر، أطواد
المناقب والمفاخر، من كثر أزدنا حصرهم لأفعمنا بذكرهم الأسفار! ولقد ألف وصنف
علماء التاريخ لذكرهم وتراجمهم مؤلفات مخصوصة^(٢)، فليراجع ذلك من أراد.

(١) تاج الدين، قدم من العراق إلى حوث سنة ٦١٠ هـ. كان إماماً كبيراً حافظاً، ويقال له: أحمد بن الحسن،
وزيد بن أحمد. طبقات الزيدية الكبرى ١/ ١٠٣، ومطلع البدر ٢/ ٢٩٦.

(٢) ومن أهم كتب تاريخ الأئمة: المصاييح لأبي العباس الحسيني، والإفادة في تاريخ الأئمة السادة لأبي
طالب الهاروني، والحدائق الوردية لحميد الشهيد، ومآثر الأبرار في تفصيل مجملات الأخيار، للعلامة
محمد بن علي بن يوسف الزحيف، وأئمة اليمن للمؤرخ محمد بن محمد زبارة، والتحف شرح الزلف.

ولنتقصر في هذا على الإشارة إلى اليسير، وتبنيها على عظيم جلال الإمام الهادي، وسعة علومه، وصحة مذهبه، وعلو شأن الاهتداء بهديه، والاقتداء به في أقواله وأفعاله، وكونه الفريد الذي لا يقاس بمثله، ولا يضاهى في نقله، ولا يجازى في حفظ علوم أهله، ولا يُمارى في إسناده، ولا يماثل في تصحيح أدلته، وتنقيح رواة هدايته، ولا يوجد له نظير في علماء الحديث النبوي، ولا يقاس به غيره من المؤلفين؛ ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَبَ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى﴾ [طه: 135]؛ إذ يروي عن أبيه عن جده النبي ﷺ، وهذا ظاهر غير خفي، ألم ترى مَنْ سواه من أهل كتب الحديث، وقد جمع في كتابه الغث والسمين، واقترح لنفسه اصطلاحاً في صفة الراوي، ولم يتختر حكماً العلم المتناسخ عن سفينَةِ النجاة، ولو نظر الناظر بعين الإنصاف، وحقق الأسباب - لوجد علوم الإمام الهادي وشيعته وأهل مذهبه مأخوذة من معين الإنصاف؛ فإن أردت المناظرة فهُلِّمْ وتأمل، فإنك لا تجد في رواة الإمام الهادي غيرَ عترة نبوية، وسلسلة ذهبية، وأئمة قاسمية زيدية علوية.

أما القاسمية: فهم من انتسب إلى جده القاسم بن إبراهيم نجم آل الرسول وهم: آخره عبد الله بن الحسين، ووالده الحسين بن القاسم، وعَمَلُهُ: محمد بن القاسم، والحسن بن القاسم، وجده القاسم بن إبراهيم نجم آل الرسول، ثم جده إبراهيم بن إسماعيل وأولاده، ثم جده إسماعيل بن إبراهيم وأولاده، ثم جده إبراهيم بن الحسن وأولاده، ثم أولاد عمه عبد الله بن الحسن وهم: محمد بن عبد الله النفس الزكية، وإبراهيم بن عبد الله، ويحيى بن عبد الله، ثم من أولاد عمه من الزيدية وهم: أحمد بن عيسى بن زيد، ووالده وأعمامه من أولاد

لعله عطف
على قوله
(قاسمية)
أو نسبه
المؤلف رحمه
الله العظمى
على قوله:

(وأما القاسمية) وأما التراجم فاهم الكتب مطلع البدور، وجمع البحور في تراجم رجال الزيدية لأحمد بن صالح بن أبي رزق، وطبقات الزيدية لإبراهيم بن القاسم بن المؤيد محمد بن القاسم، ونفحات العنبر للعلامة قوله: (أولاد إبراهيم الحوثي، والجدال لعبد الله بن الحسن القاسمي، والجواهر المضيئة، في تراجم رجال الحديث عند محمد بن الزيدية) الزيدية، ولوامع الأنوار للسيد مجد الدين المؤيدي، وأعلام المؤلفين الزيدية، للسيد عبد السلام الراجبي، وأراد بالقاسمية وغيرها.

الحسين بن زيد، ويحيى بن زيد، وعلي بن زيد⁽¹⁾، ومحمد بن زيد، وأبوهم الإمام الأعظم الشهيد زيد بن علي، وأخوه محمد بن علي [الباقر]، ثم أولاد عمهم محمد الباقر: وهم جعفر الصادق، وابنه إسماعيل بن جعفر، وأخوه موسى الكاظم، وابنه علي بن موسى الرضى، وعمهم عمر الأشرف، وابنه علي، وابنه الحسن بن علي، وابنه الناصر الأطروش الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي زين العابدين، وأبوهم زين العابدين علي السجاد بن الحسين السبط، وابن عمه الحسن بن الحسن، وأولاده: إبراهيم بن الحسن، وزيد بن الحسن، والحسن بن الحسن، وأبوهم الحسنان السبطان، وأبوهم أمير المؤمنين، وسيد الوصيين، علي بن أبي طالب عليه السلام، وجدهم سيد النبيين والمرسلين عليه السلام⁽²⁾.

فهذا الإمام الهادي واسطة علومهم، ومهبط إسنادهم، وحفظة إرشادهم ورشادهم، وعنهم روى، ومن معينهم ارتوى؛ فهل رأيت مثل هذا الإسناد؟ أم هل عرفت مثل هؤلاء الأطواد؟ أم هل سمعت أذنك مثل هذا الحظ الوافر؟ أم هل يمثل أخذ نفسه بمثل هؤلاء الأئمة من مبار ومفاخر؟ أم هل يحتاج المسند لمثل هؤلاء الرواة من تعديل؟ أم يتوجه إلى مثلهم من قال أو قيل؟ أم هل يقاس بهم من صمته كتب الحديث من الرواة ممن شهر سيفه يوم الجمل، والنهروان، وصفين، واختار لنفسه ذات الشمال عن ذات اليمين؟ أم هل يساويهم من شيعة الأموية من عمه البلاء، وشهد يوم كربلاء، وسل لسانه وسيفه في خرق أديم آل النبي، وتخلق بالنفاق من منشئه الردي؟ أم هل يضاهيهم أحد من ملوك بني العباس وشيعتهم، على ما هم عليه من

(1) لم يذكر أحد في كتب الأنساب أن للإمام زيد ولدا اسمه: علي.

(2) هذه الأسماء الشريفة التي ذكرها المؤلف رحمته الله لا تناسب العنوان بأنهم قاسمية؛ وإنما هم أئمة أهل البيت، ليسلح ضمنهم الزيدية، والقاسمية، والهادوية، والجميع منصهرون في عقيدة واحدة؛ وليس للمصطلحات أي تأثير، وكان المؤلف رحمته الله عندما ذكر القاسمية سح في معلوماته، والتصاق أسماء الأئمة في ذاكرته؛ فاستمرسل في سردهم ذاهلا عن العنوان. وعليك بمراجعة تراجم من لم تذكر تراجمهم، أو اختصرناها - في كتب التاريخ، والتراجم والأنساب، والكتب التي ذكرناها في التراجم السابقة.

عَمَصِي فُضَائِل آلِ النَّبِيِّ، وَإِخْيَادُ سَيُوفِهِمْ فِي كُلِّ طَاهِرٍ زَكِيٍّ، وَانْغِمَاسُهُمْ فِي اللَّذَاتِ،
وَالْتِخَارُ مِنْ سِوَاهُمْ بِالْخَلَاعَاتِ؟ وَأَيْنَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ لِلتَّجَرُّدِ
لِلْجِهَادِ وَالْاجْتِهَادِ؟ وَلِلْمُسْتَعْرِفَةِ أَعْمَارِهِمْ فِي الرِّشَادِ وَالْإِرْشَادِ، وَالْعِبَادَةِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ
رَبِّ الْعِبَادَةِ؟

أُولَئِكَ أَتَّبِعِي فَحِزِّي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرَ الْمَجَامِعِ⁽¹⁾

وَاللهُ دَرُ الْعُرْمَانِ حَيْثُ يَقُولُ فِي مَدْحِ آلِ بَيْتِ الرَّسُولِ:
نُجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَ كُزُوبُ بَدَى كُزُوبُ تَأْوِي إِلَيْهِ كُزُوبُ
أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهُمْ وَوُجُوهُهُمْ دُجَى اللَّيْلِ حَتَّى نَظَّمَ الْجَزَعُ نَائِيَهُ

[بعض مناقب أهل البيت عليه السلام]

عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَهْلُ بَيْتِي كَالنُّجُومِ بِأَيْمِهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»، «أَهْلُ بَيْتِي
كَالنُّجُومِ كُلَّمَا أَقْلَ نَجْمٌ طَلَعَ نَجْمٌ»⁽²⁾. «أَهْلُ بَيْتِي أَمَانٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ كَمَا أَنَّ النُّجُومَ أَمَانٌ
لِأَهْلِ السَّمَاءِ؛ فَإِذَا ذَهَبَتْ النُّجُومُ مِنَ السَّمَاءِ أَكْفَى أَهْلَ السَّمَاءِ مَا يُوعَدُونَ، وَإِذَا ذَهَبَ أَهْلُ
بَيْتِي مِنَ الْأَرْضِ أَكْفَى أَهْلَ الْأَرْضِ مَا يُوعَدُونَ»⁽³⁾. «أَهْلُ بَيْتِي كَسَفِينَةِ نُوحٍ: مَنْ رَكِبَهَا
نَجَّى، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ وَهَوَى»، وفي رواية «غَرِقَ وَهَلَكَ». «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنِ
مَسَّكُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي أَبَدًا: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِزَّتِي أَهْلُ بَيْتِي؛ إِنَّ اللَّطِيفَ الْخَبِيرَ بَيَّنَّي أَنَّهُمَا
لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْخَوْصَ». «أَحِبُّوا اللَّهَ لِمَا يَغْدُوكُمْ بِهِ مِنْ نِعَمِهِ، وَأَحِبُّوا لِحُبِّ اللَّهِ
وَأَحِبُّوا أَهْلَ بَيْتِي الْحَبِيبِ»⁽⁴⁾. «أَوَّلُ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ الْعَبْدُ ثَلَاثٌ: عَنْ عُمْرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ مَالِهِ

(1) ديوان الفرزدق 1/ 418.

(2) الشافعي 1/ 68، وأُمالي أبي طالب 191. وهو يشبه: «أصحابي كالنجوم».. إلخ.

(3) الشافعي 1/ 61، وفضائل الصحابة 2/ 835، وذخائر العقبين 17، وجمع الزوائد 9/ 174، والمستدرک 3/ 149.

(4) أُمالي المرشد بالله 1/ 152، والترمذي 5/ 622 رقم 3789، والحاكم 3/ 750، والطبراني في الكبير

46/ 3 رقم 2639، وابن المغازلي 102، والخطيب في تاريخه 1/ 160، وابن الجوزي 1/ 267، وقال

بِمَا جَعَلَهُ وَفِيمَا أَنْفَقَهُ، وَعَنْ حُبِّمَا أَهْلِ الْبَيْتِ» [أما لي أبي طالب 119].

وقال تعالى: ﴿أَمْرٌ مَحْشُودُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَيْنَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 54]، ﴿وإنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾ [الأحزاب: 33]، ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا﴾ [الشورى: 23]، ﴿إِنبَأْنَا وَلِيَكُمْ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: 36] إلى غير ذلك من الآيات الصريحة، والأحاديث الصحيحة، التي تُشَفِّقُ الْأَسْمَاعَ، وَيَعْظُمُ بِهَا الْإِنْتِفَاعُ.

ومن الإجماع ما يدل على أن جماعة أهل البيت عليهم السلام معصومون، وأن الحق يدور معهم حينئذ داروا، وأن إجماعهم حجة الإجماع من جميع الأمة المحمدية، وأنه لا يضر إجماعهم مخالفة الأمة، ولا ينفع إجماع الأمة مع مخالفتهم؛ فإنهم أهل مُتَعَدِّدٍ وَاحِدٍ، وملهمهم في الأصول: أعني أصول الدين، وأصول الفقه، وأصول الشرائع - مُتَّحِدٌ لَا يَخْتَلِفُونَ. وأنهم الفرقة الناجية قطعاً؛ بدلالة السَّيَرِ وَالْتَفْسِيرِ، كما قاله الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمته الله:
 فَإِنْ قُلْتُ فِي النَّاجِينَ قَالُوا قَوْلٌ وَاحِدٌ وَإِنْ قُلْتُ فِي الْهَلَاكِ جُمْتُ عَنِ الْعَدْلِ⁽¹⁾
 ومن المعلوم المقطوع به عقلاً وشرعاً أَنَّ حُكْمَ التَّابِعِ الْمُتَمَسِّكِ وَالْمُقْتَدِي حُكْمُ

الشيخ الغزالي رحمته الله في فقه السيرة 23، في هذا الحديث: نحن نقبله؛ لأن معناه يوافق الآية: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 31]؛ ولأنه في الفضائل (1) قبله:

| | |
|--|---|
| وَكَثِفَ عَلَى مَا جَاءَ فِي وَاجِعِ النَّفْلِ | إِذَا كَانَ فِي الْإِسْلَامِ سَبْعُونَ فِرْقَةً |
| فَقُلْتُ لِي بِمَا إِذَا تَبَيَّنَ النَّفْلُ وَالْعَفْلُ | وَلَمْ يَكُنْ نَاجٍ مِنْهُمْ غَيْرُ فِرْقَةٍ |
| أَمْ الْفِرْقَةُ اللَّائِي تَمَثَّلُ مِنْهُمْ قُلْتُ لِي | أَنَّ الْفِرْقَةَ الْهَلَاكِ أَلَّ مُحَمَّدٍ |

شرح الأساس 2/ 382، وقال في نفحات الأزهار 4/ 72: إن العجيلي روى هذه الآيات عن الشافعي، وهي في الكاشف لذوي العقول 163.

أئمته المتبوعين؛ لأنه لا معنى للاقتداء والالتمسك وركوب السفينة إلا موالعتهم، والاقتداء بهم: في أفعالهم، وأقوالهم، والانتساب والاتباع إليهم، والتمسك بمعتقدهم، والعمل بعلومهم؛ ولا وجه صحيح يُحمَلُ عليه الأدلة من الآيات والأحاديث الشرعية سوى ذلك.

إذا عرفت هذا تَوَضَّحَ لَكَ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ مُقْلَدَ أَهْلِ الْبَيْتِ ۑ جُمْلَةً هُوَ مُقْلَدُ للإمام الهادي وأهل البيت الأولين والآخرين، وأنه على سبيل نجاة، وأنه لا فرق بين مُقْلَدِ الْهَادِي مُتَفَرِّدًا، أَوْ بَيْنَ مَنْ يُقْلَدُ جُمْلَةً أَهْلَ الْبَيْتِ، كما قد أوضحناه مِنْ كَوْنِ الْهَادِي هو المتلقي عُلُومَ مَنْ سَلَفَ قَبْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الطاهرين، وَأَنَّ مَنْ خَلَقَهُ هُمْ الْخَادِمُونَ لمذهبه، وَالْمُقَرَّرُونَ، وَالْمُحَصِّلُونَ لعلومه، وَأَنَّ جَمِيعَ أَهْلِ الْبَيْتِ وشيعتهم من العلماء الأعلام سَبِيلُهُمْ وَاحِدٌ، وَمَنْعُهُمْ غَيْرُ مُتَعَدِّدٍ.

فإن قلت: إِنَّا لَنَجِدُ الْإِخْتِلَافَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَغَيْرِهِمْ؟ وَلَا تَقْدِرُ عَلَى إِنْكَارِهِ!

قلت: قد أَوْضَحْتُ أَنَّ جَمَاعَةَ أَهْلِ الْبَيْتِ ۑ مَعْصُومَةٌ، وَلَا يُتَطَرَّقُ إِلَى اثْبَاتِ النِّقَاطِ الدِّينِيَةِ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُسَيِّئُهَا إِلَيْهِمْ قَطْعًا: فِي مَعْتَقَدَاتِهِمْ، وَأَصُولِ دِينِهِمْ، وَلَفَقِهِمْ، وَشَرَائِعِهِمْ؛ لِمَا قَدْ عَلِمَ مِنْ عِصْمَةِ جَمَاعَتِهِمْ، وَكَثَرِ جِهَتِهِمْ وَاخْتِصَاصِهِمْ بِآيَةِ التَّطْهِيرِ، وَكَوْنِهِمْ مَعَ الْقُرْآنِ لَا يَخَالِفُونَهُ فِي شَيْءٍ، وَأَنَّهُمْ نَجُومُ الْإِهْتِدَاءِ ...^(١) والإمكان والنجاة؛ ومن كان على صفتهم فلا يجوز حمله على غير ما يليق بجلاله؛ وَالْحَمْلُ عَلَى السَّلَامَةِ أَوْلَى بِهِ؛ عَلَى قَرَضٍ وَجُودٍ شَادَّ مِنْهُمْ حَصَلَ مَعَهُ الْخِلَافُ فِي مَعْتَقَدٍ أَوْ نَحْوِهِ؛ بِسَبَبِ أَخْذِهِ دِينَهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ؛ فَلَا تَقْطَعُ بِهِلَاكِهِ؛ لِمَا يُرْجَى لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ وَالتَّوْبَةِ عَمَّا فَرَطَ؛ لِتَحْقِيقِ دُخُولِهِ فِي سَبِيلِ نِظَامِ الْآلِ نَسَبًا لَا عَمَلًا.

(١) بياض في الأصل.

[الاختلاف في المسائل الفقهية]

وأما اختلاف الآل في مسائل الفقه الفرعية فهو على وجهين:
أحدهما: الاختلاف في المسألة باعتبار أنَّ كل واحد منهم قد اجتهد فيها لنفسه بعد أن عرف دليلها، وَحَقَّقَ لفظه ومعناه، وَأَثَقَّنَ استنباطه من الدليل، وَكَوَّنَهُ مُحْكَمًا غَيْرَ منسوخ، أو يناقض معناه - فهذا الاختلاف لا خطر فيه؛ لأننا قد حققنا أنَّ المسائل الفرعية العملية الظنية والقطعية - كل مجتهد فيها مصيب؛ وإن الخطأ فيها أَقَلُّ خطراً؛ ولذلك استحق المجتهد المخطئ أَجَرَ عمله الذي أجراه وباشره؛ ما ذاك إِلَّا لأنه قد قام بفرصة ما أوجبه الله عليه: من استفراغ الوُسْع، وبذل الجهد؛ ولو لم يكن الخطأ فيها أَقَلَّ خَطَرًا ما نَصَّ الرسول ﷺ أَنَّ لَهُ أَجْرًا.

وأما الاختلاف بين أهل البيت وشيعتهم؛ باعتبار ما يرفعونه، وبحققونه، وَيُنْسِبُونَهُ إِلَى مذهب الهادي - فلا مانع من وقوعه، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُنْسَبُ إِلَى مذهب الهادي إِلَّا ما اتفق عليه المحققون من علماء المذهب الهادي على مطابقته لنصوص الهادي، وصحة مأخذه من كلام له واضح الدلالة.

على أن أئمة المذهب وعلماءهم قد تَقَحُّوا الْمَسَائِلَ، وَهَدَّبُوا الْأَحْكَامَ، وَأَوْضَحُوا مَا وَافَقَ كَلَامَ الهادي: من فروعيات المسائل عن أصولها المدونة في كتب الهادي وعلموه، وميزوها عن غيرها تَمَيُّزًا لَا يُوجَدُ معه أي إشكال؛ وبما وضعوا عليه من علامة المرافقة لأصول المذهب الهادي من نقطة المذهب، والتقرير في الحواشي⁽¹⁾، وحِفْظِهِ فِي صُدُورِ الْأَعْلَامِ، والدفاتر الصحيحة - مُحَلِّلِ الْإِشْكَالِ، ويزول الالتباس.

فإن قلت: قد ظهر ما أشرت إليه أَنَّ تَقْلِيدَ أَهْلِ الْبَيْتِ جُمْلَةً مَرْعُوبٌ فِيهِ؛ لِمَا أَوْضَحْتَ مِنَ الْأَدْلَةِ؛ وَمِنْ مَذْهَبِكُمْ أَنَّ تَقْلِيدَ إِمَامٍ مَعِينٍ أَوَّلَى؛ مَعَ أَنَّ تَقْلِيدَ أَهْلِ الْبَيْتِ

(1) نقطة المذهب هكذا «هـ»، والتقرير هكذا «وقرز». ينظر شرح الأزهار.

مُجَلَّةٌ مَعَ اخْتِلَافِهِمْ، وَكَثْرَةُ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْهُمْ - يُؤَدِّي لِي أَحَدِ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا وَتَبِعُ الْمُقَلِّدُ الرَّخِصَ، وَأَخَذَ بِقَوْلِ هَذَا الْعَالَمِ فِي مَسْأَلَةٍ، وَيَقُولُ الْآخَرُ فِي أُخْرَى.

وَأَمَّا وَأَخَذَ بِقَوْلِ أَحَدِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي مَسْأَلَةٍ، وَلِزَمَهُ الْأَخْذُ فِي بَقِيَةِ الْمَسَائِلِ .

الْجَوَابُ : أَنَّ التَّقْلِيدَ يَقْتَضِيهِ إِلَى قَسَمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : الْإِتِمَامُ : وَهُوَ أَنَّ يُوجِبُ الْوَاحِدُ

عَلَى نَفْسِهِ الْإِتِمَامَ مَذْهَبَ إِمَامٍ مَعِينٍ ؛ وَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ ؛ لِأَنَّ مَا أَوْجَبَهُ الْعَبْدُ عَلَى

نَفْسِهِ فَرَعٌ عَلَى مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ؛ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِنْتِقَالُ ، وَالْأَخْذُ بِقَوْلِ غَيْرِ مَنْ أَوْجَبَ

عَلَى نَفْسِهِ الْإِتِمَامَ مَذْهَبِهِ ؛ مَا لَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ الْمُجْتَهِدُ فَيَسْتَحِيلَ بِنَاتِقَالِهِ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : التَّقْلِيدُ الْمَطْلُوقُ بِلَوْنٍ إِيْجَابٍ وَلَا إِتِمَامٍ ؛ وَهَذَا لَا مَانِعَ لَهُ مِنَ الْأَخْذِ فِي

جَمِيعِ الْمَسَائِلِ بِقَوْلِ إِمَامٍ وَاحِدٍ ، أَوْ يَأْخُذُ فِي مَسْأَلَةٍ بِقَوْلِ إِمَامٍ ، أَوْ عَالَمٍ ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ

بِقَوْلِ إِمَامٍ أَوْ عَالَمٍ آخَرَ مِنْ يَصْلَحُ تَقْلِيدُهُ ؛ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّخْفِيفِ ؛ وَالتَّخْفِيفُ

شَأْنُهُ ؛ وَلَا مَانِعَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ : وَهُوَ أَنَّ يَغْمَلَ بِالتَّطْرِيفِ ؛ وَهُوَ

الْأَخْذُ مِنْ كُلِّ قَوْلٍ بِطَرَفٍ ؛ وَيَجْمَعُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالَ مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى صُورَةٍ لَا يَقُولُ بِهَا إِمَامٌ

مَنْفَرْدٌ ؛ فَذَلِكَ مَمْنُوعٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَحْرِقُ الْإِجْمَاعَ : قَطْعًا ، أَوْ اجْتِهَادًا .

عَلَى أَنَّكَ إِذَا حَقَّقْتَ كَلَامَ أَهْلِ الْبَيْتِ وَمَذْهَبِهِمْ فِي الْفُرُوعِ ، وَعَرَفْتَهُ مَعْرِفَةً مُحَقَّقَةً -

فَإِنَّكَ لَا تَجِدُ فِي الْأَخْذِ بِهَا مَا يُوْجِبُ خَرَقَ الْإِجْمَاعِ وَمُخَالَفَةَ الْأُمَمِ ، كَمَا قَدْ يُوْخَذُ فِي

غَيْرِهَا مِنَ الْمَذَاهِبِ ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ بِحَالِ الْمَكْلُوفِ الْمُؤْمِنِ الْمَخْبِتِ الْمُنِيبِ أَنْ يَأْتِيَ

بِعِبَادَتِهِ ، وَدِيَانَتِهِ ، وَمَعَامَلَتِهِ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الْأَفْضَلِ الْأَنْفَسِ الْأَمْثَلِ ، وَيُلِيقُ بِهِ أَنْ يَتَرَتَّبَ

فِي الْإِتِمَامِ بِالطَّاعَةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُرْجَى مَعَهُ الْقَبُولُ مِنَ اللَّهِ ، وَلِيَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا

يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا ، وَلَا يَنْفَقُ مِنَ التَّجَارَةِ إِلَّا أَزْكَاهَا ؛ إِذْ لَا يَرْبِحُ التَّاجِرُ إِلَّا جَيِّدَهَا لَا أَرْذَاهَا

؛ وَهَذِهِ النُّكْتَةُ الْمَنْظُورُ إِلَيْهَا لَا تَجِدُ أَكْثَرَ مَلَا حِظَةً لَهَا ، وَتَبَعًا لِأَكْثَرِهَا وَأَثَرَهَا ، وَتَحَرُّبًا

فِيهَا - مِثْلَ مَذْهَبِ الْهَادِي ، وَسَاخِرِبْ لَكَ مِثْلًا :

[بعض المسائل المنسوبة إلى الإمام الهادي عليه السلام]

[غسل الفرجين]⁽¹⁾

تأمل إلى مسألة إثبات كون الفرجين من أعضاء الوضوء عند الهادي؛ نظرا إلى حديث جبريل عليه السلام حين عَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كيف يتوضأ حين قال: أَخَذَ كَفًّا مِنَ الْمَاءِ نَضَحَ بِهَا فَرْجِي⁽²⁾؛ فحمله الهادي على ظاهره مِنْ كَوْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ يُحَدِّثُ أَصْحَابَهُ

(1) مسألة غسل الفرجين ثابتة عند جميع العترة لإزالة النجاسة للصلاة وثابتة عند جميع الأمة؛ أما كونها من فروض الوضوء فمجهول أهل البيت أَنَّ الفرجين ليسا من أعضاء الوضوء؛ وهو رأي الباقر، والصادق، وأحمد بن عيسى، والقاسم، والناصر، وأبي عبد الله الداعي، والمؤيد بالله، وأبي طالب، والمنصور بالله، والقاسم بن محمد، وولده محمد بن القاسم، وعز الدين بن الحسن، وكثير من شيعتهم العلماء.

وكلام الإمام الهادي في المنتخب والأحكام واضح أنه يريد إن كان فيهما نجاسة؛ فقد ذكر في المنتخب 24: قلت: أي محمد بن سليمان؛ فالاستتجاء فريضة من فرائض الطهور؟ قال: نعم، أكبر فرائض الطهور، قلت: فإن العامة تروي الأخبار أن الاستتجاء ليس من فرائض الطهور، قال: قد رووا ذلك وهذه الرواية مضادة لكتاب الله، وتقص لما أمر الله به، قلت: وأين أمر الله به في كتابه؟ قال: قوله تبارك وتعالى في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: 6]؛ فقل قوله سبحانه: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ أنه قد أمر بالاستتجاء عند وجود الماء من الغائط؛ فافهم ذلك؛ فإن فيه من نص كتاب الله بطلان ما قال به غيرنا من أن الاستتجاء ليس بفرض. ولما كلام الأحكام 49/1 فلفظه: أول ما يجب على المتوضئ أن يغسل كفيه فيتيقها، ثم يغسل فرجه الأعلى فيتيقه، فإذا أنقاه وأنقى ما حوله وما عليه: مِنْ قَدَرٍ، أَوْ دَرَنٍ - غسل بعد ذلك وانحدر إلى فرجه الأسفل فأنقاه، ثم غسل يصرى يديه فأنقاهما من أثر ما أطاق من الأذى عن فرجه بها. وهذا صريح أنه أراد إزالة النجاسة. وقد علق السيد العلامة محمد الدين رحمه الله على هذه المسألة: يقولون إن الإمام الأعظم الهادي إلى الحق الأقوم عليه لم يقل بأن غسل الفرجين من فروض الوضوء؛ لا منطوقا، ولا مفهوما، ولا نصا، ولا ظاهرا، ولا صريحا، ولا بولغا، ولا دلالة، ولا إشارة؛ وإنما ذلك قول المخرجين، وفي كلام الهادي في الجامعين: الأحكام والمنتخب دلالة واضحة أَنَّ الفرجين ليسا من أعضاء الوضوء.

(2) روى في مجمع الزوائد 1/241 عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ: أَنَّ جِبْرِيلَ لَمَّا نَزَلَ عَلَيْهِ فَعَلَّمَهُ الْوُضُوءَ، فَلَمَّا قَرَأَ مِنْ وَضُوئِهِ أَخَذَ خَفَتَهُ مِنْ مَاءٍ قَرَشَ بِهَا نَحْوَ الْفَرْجِ؛ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرُسُّ بِنَعْدٍ وَضُوئِهِ. قال في الروض النضير 1/239: وعلى تقدير صحته؛ أي الحديث؛ فليس فيه دلالة على المطلوب؛ لكونه

كَيْفَ عَلَّمَهُ جَبْرِيلُ ﷺ الْوُضُوءَ؛ فَقَدْ دَخَلَ فِي تَعْلِيمِ جَبْرِيلَ رَسُولَ اللَّهِ الْوُضُوءَ أَنَّ
الْفَرَجَيْنِ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى احْتِمَالِ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ حِينَ حَمَلُوا ذَلِكَ
عَلَى وَجُودِ نَجَاسَةٍ؛ حِينَ قَالُوا: فَلَيْكَ النَّضْحُ لِتَطْهِيرِ النَّجَاسَةِ، وَالْوُضُوءُ لِإِنَّمَا يَنْدَأُ
مِنَ الْوُجُوهِ بِشَهَادَةِ الْقُرْآنِ.

حتى قال الإمام يحيى بن حمزة ﷺ: وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا قَالَ بِهِ غَيْرَ الْهَادِي ﷺ⁽¹⁾. وَإِذَا
تَحَقَّقْتَ عَرَفْتَ أَنَّ الْهَادِيَّ عَلَى الْحَقِّ؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ ﷺ عَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ يَتَوَضَّأُ، وَبَدَأَ
بِغَسْلِ الْفَرَجَيْنِ؛ وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمَا مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، وَحَمَلُ غَسْلِهِمَا عَلَى وَجُودِ
نَجَاسَةٍ، أَوْ لِنَفْيِ الشَّكِّ خِلَافَ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالتَّعْلِيمِ هُوَ الْوُضُوءُ لَا غَيْرُهُ مِمَّا
ذَكَرُوا؛ عَلَى أَنَّ الْهَادِيَّ مُنَيَّبٌ؛ وَهُوَ أَوَّلِي مِنَ النَّافِي؛ وَزِيَادَةُ الْعَدَلِ مَقْبُولَةٌ بِحَبِّ الْعَمَلِ بِهَا؛
وَمَنْ عَمِلَ بِمَذْهَبِ الْهَادِي فَقَدْ اتَّيَّ بِالْوُضُوءِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَغْسِلْ فَرَجِيهِ لِلْوُضُوءِ
فَقَدْ تَرَكَ خِلَافَ الْهَادِي وَرَأَى ظَهْرَهُ؛ فَعَلَى قَرَضٍ صَحَّةِ قَوْلِ الْهَادِي وَكَوْنِ مَذْهَبِهِ هُوَ الْحَقُّ
فِي عِلْمِ اللَّهِ - فَقَدْ صُلِيَ مِنْ لَمْ يَغْسِلْ فَرَجِيهِ لِلْوُضُوءِ؛ وَبَعْضُ أَعْضَائِهِ لَمْ يُوضَّئْهَا؛ وَكَرَكَ مِنْ
أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مَا قَدْ فَعَلَهُ جَبْرِيلُ ﷺ عِنْدَ تَعْلِيمِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَقَوْلُهُ: «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»⁽²⁾ - يَشْهَدُ بِصَحَّةِ مَذْهَبِ الْهَادِي؛
لِأَنَّ الْإِشَارَةَ تَعْمُ جَمِيعَ أَفْعَالِ الْوُضُوءِ الَّتِي قَصَدَ جَبْرِيلُ ﷺ تَعْلِيمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا؛
فَعَرَفْتَ أَنَّ الْهَادِيَّ وَاضِحُ الْمَنْهَجِ، يَبِينُ الْحُجُجَ.

بعد الفراغ من الوضوء؛ وفلذلكه قُطِعَ الوسواس، والتردد في خروج شيء من الفرج.
(1) قَالَ فِي الْإِتِّصَارِ 615/1: وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ غَسْلَ الْفَرَجَيْنِ أَوَّلُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ - هُوَ الْهَادِي.
وَعَلَّقَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ الدِّينُ ﷺ: وَالْعَجَبُ مِنَ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ مَعَ قُوَّةِ بَاعِهِ وَسَعَةِ إِطْلَاعِهِ كَيْفَ
نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ الْهَادِي إِلَى الْحَقِّ ﷺ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ تَحْرِيجِ الْإِمَامِ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ، وَعِنْدَ التَّحْقِيقِ
هُوَ قَوْلُ لَا قَاتِلَ بِهِ، وَلَكِنْ لِكُلِّ جَوَادِ كِبْرَةٍ، وَلِكُلِّ صَارِمِ نُبُوَّةٍ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.
(2) تَلْخِصُ الْحَبِيرِ 57/1، وَفَتْحُ الْبَارِي 233/1، وَمَجْمَعُ الزَّوَائِدِ 239/1.

[رفع اليدين عند التكبير في الصلاة⁽¹⁾]

المثال الثاني: مسألة رفع اليدين عند التكبير؛ قد روي ذلك عن رسول الله ﷺ أنه رفع يديه عند التكبير: أي تكبيرة الإحرام لا غير⁽²⁾، وروي أنه فعل ذلك في ثلاثة مواضع: عند تكبيرة الإحرام، وعند الركوع، وعند الاعتدال من الركوع⁽³⁾. وروى أيضا أنه كان يفعل ذلك عند كل خفض ورفع⁽⁴⁾.

مع أن جميع العلماء، وجميع المذاهب لا يقولون بأن ذلك واجب؛ وإنما يجعلونه هيئة لا غير. [البحر 1/240].

وَلَمَّا وَجَدَ الْهَادِي اخْتِلَافًا فِي الرِّوَايَةِ، وَاضْطِرَابًا فِي كَلَامِ الرِّوَاةِ، وَكَوْنُ ذَلِكَ مَبْنًى؛ وَقَدْ رَوَى عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ مَا يَمْنَعُ جَوَازَ الْحَرَكَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَكَوْنُهَا ثِنَاثِي الْخُشُوعِ، وَكَوْنُ الْوَاجِبِ فِي الصَّلَاةِ هُوَ الْإِخْبَاتُ وَالسُّكُونُ الَّذِي هُوَ مِنْ شَأْنِ الْخُضُوعِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ»⁽⁵⁾. وقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238]: أي

(1) اختلف في الرفع عند الافتتاح وعند كل رفع وخفض: فذهب الهادي، والقاسم، ومالك في رواية إلى أنه لا يرفع أصلاً، وهو مذهب الإباضية. وذهب الإمام زيد بن علي، والمؤيد بالله، وابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، وسائر فقهاء الكوفة إلى أنه يرفع في تكبيرة الإحرام فقط. وروي عن غيرهم الرفع في كل خفض ورفع. قال ابن عبد البر في الاستذكار 58-65: كُلُّ مَنْ رَأَى الرَّفْعَ وَعَمِلَ بِهِ مِنْ الْعُلَمَاءِ لَا يُبَيِّطُ صَلَاةَ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ، إِلَّا الْحَمِيدِي، وَبَعْضُ أَصْحَابِ دَاوُدَ، وَرِوَايَةٌ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ. وَقَالَ: فَلَا وَجْهَ لِمَنْ جَعَلَ صَلَاةَ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ نَاقِصَةً، وَلَا لِمَنْ أَبْطَلَهَا مَعَ اخْتِلَافِ الْأَنَارِ فِي الرَّفْعِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ، وَاخْتِلَافِ أُمَّةِ الْأَمْصَارِ فِي ذَلِكَ، وَالْفَرَاغِ لَا تَبْتَ إِلَّا بِمَا لَا مَذْهَبَ لَهُ، وَلَا مَطْفَأَ فِيهِ. وَقَوْلُ الْحَمِيدِيِّ وَمَنْ تَابَعَهُ سُلُوكُهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَخَطَأُ لَا يُلْغِي أَهْلَ الْعِلْمِ إِلَيْهِ. ينظر عيون المجلس 1/288. وبدائع الصنائع 1/199. ومعني المحتاج 1/289. والمغني 1/512. والبحر الزخار 2/240. والروض النضير 1/630. والمتخب 38. ومنهج الطالبين، وبلاغ الراغبين، لحميس بن سعيد الرستاق 4/64.

(2) مجموع الإمام زيد بن علي 100، وأمالى أحمد بن عيسى 1/111، وشفاء الأوام 1/299، والترمذي 5/2، والنسائي 2/124، ومسلم 1/292.

(3) البخاري 1/258، ومسلم 1/292، وأبو داود 1/461، والنسائي 2/122.

(4) النسائي 2/122، وأبو داود 1/199.

(5) الترمذي 1/167، والشفاء 1/306، والاعتصام 1/357، والطبراني في الكبير 2/202، والبيهقي 2/280.

خاشعين - صَرَّحَ بِرَدِّ حَدِيثِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ؛ لِأُمُورٍ:

الأول: كون رفع اليدين هيئة، والسكون والخشوع واجب؛ كما جاء في الحديث في مَنْ رَأَاهُ يَعْبَثُ بِلَحِيَّتِهِ، فَقَالَ: «أَمَّا أَلْتَ يَا فَلَانُ فَلَا صَلَاةَ لَكَ: لَوْ خَشَعَ قَلْبُكَ لَحَشَعَتْ جَوَارِحُكَ»⁽¹⁾؛ فَلَا حَظَّ الْقِيَامَ بِالْوَاجِبِ؛ وَإِنْ حَصَلَ مَعَهُ تَرَكُّ بَعْضِ الْهَيْئَاتِ.

الثاني: أَنَّ رَوَايَةَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ رَوَايَةُ فِعْلٍ، وَرَوَايَةُ «اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ» رَوَايَةُ قَوْلٍ؛ وَعِلْمُهُمُ الْأَصُولَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ بِرَوَايَةِ الْقَوْلِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَمَلِ بِرَوَايَةِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدْخُلُهُ الْإِحْتِمَالُ؛ بِخِلَافِ الْقَوْلِ كَمَا ذَلِكَ مُنْصَوِّصٌ عَلَيْهِ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ⁽²⁾.

الثالث: اضطراب حديث رفع اليدين؛ لاختلاف الروايات: بعضها عند تكبيرة الإحرام، وبعضها في ثلاثة مواضع، وبعضها عند كل خفض ورفع؛ وهذا الاضطراب يُؤْهِمُ جَانِبَ الْحَدِيثِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّبَاسُطِ الصَّحِيحِ مِنْهَا؛ وَأَيْضًا فَقَدْ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ النَّهْيُ عَنْ رَفْعِ الْيَدَيْنِ⁽³⁾، وَالْأَمْرُ بِتَسْكِينِ الْأَطْرَافِ؛ وَكَوْنُ كُلِّ حَرَكَةٍ تَقَعُ فِي الصَّلَاةِ تَنَافِيًا خُشُوعًا.

الرابع: أَنَّ رَوَاةَ الْهَادِي أَبَاؤُهُ الطَّاهِرُونَ رَفَعُوا يَدَيْهِمْ وَكَفَرُوا بِرَوَايَتِهِمْ حُجَّةً مُقْبُولَةً لَزِمَتْهُ الْإِتِّبَاعُ؛ وَلَا يَسَاوِيهِمْ غَيْرُهُمْ مِنَ الرُّوَاةِ؛ وَطَرِيقُ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الرُّوَاةِ مُنْتَظَرٌ إِلَيْهَا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَعِلْمَاءِ الدِّينِ؛ فَعَرَفَتْ بِهَذَا صِحَّةَ مَذْهَبِ الْهَادِي، وَوَضُوحَ طَرِيقَتِهِ.

وهاهنا بحث واسع في معرفة رواة رفع اليدين والقائلين به، ورواة نسخه واضطرابه، والقائلين به من الصحابة والتابعين، تركتها اختصاراً⁽⁴⁾؛ إذ ليس هنا محل

(1) مجموع الإمام زيد 120، والمنتخب 39، وشفاء الأوام 306 / 1.

(2) الفصول اللؤلؤية 273، والكاشف 68، واللمع 146، وروضة الناظر 279 / 1، ورفع الحاجب 131 / 2.

(3) وهو ما استدلل به في الأحكام 77 / 1، وقال في المنتخب 38: وكذلك بلغنا عنه ﷺ أنه لم يكن يرفع يديه في خفض ولا رفع في الصلاة، وكان ﷺ يحب ويأمرنا بالسكون فيقول: «اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ» حتى إنه نظر إلى رجل يعبث بلحيته في الصلاة؛ فقال: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا لَحَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»؛ وَذَلِكَ حَتَّى بَشَّرَهُ عَلَى أَنْ لَا يَمُوتَ إِلَّا بِمُصْلَى يَدَايْهِ وَلَا رَجُلًا إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ إِلَى ذَلِكَ.

(4) انظر لِيَزَامَا جَامِعَ الْأَقْوَالِ فِي الْقِسْمِ وَالْإِرْسَالِ لِلْمُحَقِّقِ؛ فَهُوَ كَافٍ شَافٍ وَافٍ؛ طَبِعَ بِمَكْتَبَةِ بَدْرٍ.

تحقيقه؛ وإنما أردت الإشارة إلى صحة كلام الهادي، وقوة عزيمته في الشريعة، وشدة
 نسكته في أمور الدين، وكونه لا يُعَدَّلُ عنه إلى غيره، ولا يُقَيَّسُ به غيره إلا مَنْ جَهِلَ
 قدره، ولم يتَعَقَّلْ له التَّمْيِيزُ بين أئمة الهدى وغيرهم، وعَفَلَ عن الترقى في مذهب،
 واكتفى من العلم بالإشْتِمَامِ، ومن التعلم بالإلْمام، ومن الله التوفيق إلى كل خير.

المقصد السابع : [قواعد المذهب الزيدي]

[مقدمة وتمهيد:]

اعلم وفقني الله وإياك أن العمل في زمن النبي ﷺ وزمن الصحابة الراشدين كان
 مُنْصَرَفًا قَرِيبَ الْمَأْخَذِ والانتقال، وَاصْطَحَّ الدلالة والاستدلال؛ إذ هو عين كتاب الله العزيز
 للمحفوظ عن الزيادة والنقصان، وسنة رسول الله ﷺ سيد ولد عدنان.

وفي الصِّدْرِ الْأَوَّلِ لَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ الْعَزِيزُ وَارِدًا عَلَى لُغَتِهِمْ، وَالسَّنةُ النَّبَوِيَّةُ مِنْ جِنْسِ
 مَنْطُوقِ أَسْتِهِمْ - لَمْ يَحْتَجْ أَحَدٌ إِلَى مَزِيدٍ عَنَّا فِي مَعْرِفَةِ اللَّفْظِ الْمَقْصُودِ؛ لِلاِسْتِدْلَالِ بِهِ
 عَلَى أَيِّ حُكْمٍ أَوْ مَسْأَلَةٍ: لَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَلَا مِنْ جِهَةِ
 الْمَنْطُوقِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ الْمَفْهُومِ، وَلَا كَانَ قَدْ اتَّسَعَ نِطاقُ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ فِي الْأَقْطَارِ، وَلَا
 خَالَطَ الْعَرَبَ وَلُغَتُهُمْ مِنَ اللُّغَاتِ مَا يُغَيِّرُهَا مِنْ أَصْنَافِ اللُّغَاتِ، وَلَا كَثُرَتْ
 الْمُحَاكِمَاتُ وَالْخُصُومَاتُ، وَلَا كَثُرَتْ الْمَسَائِلُ، وَلَا تَشَعَّبَتِ الْمَذَاهِبُ، وَلَا تَبَاعَدَتْ
 الْبُلْدَانُ، وَلَا تَعَدَّدَتْ الْأَرَاءُ؛ فَكَانَ إِذْ ذَاكَ وَالْعِلْمُ نُقْطَةً، وَالْمَأْخَذُ قَرِيبَ، وَالْمُتَتَاوَلُ غَيْرِ
 بَعِيدٍ، وَكُتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ ﷺ غَضَانِ طَرِيَانٍ، وَقُلُوبُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَافِظَةٌ
 عَلَى التَّائِلِ وَالْمُوَالَاةِ، وَعَدَمُ الْاِخْتِلَافِ وَالْاِفْتِرَاقِ، يُخَضُّونَ عَلَى الْأَلْفَةِ وَعَدَمُ التَّفَرُّقِ
 بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي التَزَمَهُ سَيِّدُ الْوَصِيِّينَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ يَوْمَ السَّقِيفَةِ
 وَالشُّورَى، وَتَكَلَّفَ مَعَهُ الصَّبْرَ عَلَى الْأَذَى، وَالْإِغْصَاءَ عَمَّا كَانَ فِي الْحَلْقِ مِنَ الشَّجَنِ،

والعين من القذى؛ كل ذلك مُحَافَظَةٌ على تَصَبُّبِ قَنَاةِ الدِّينِ، وَحِفْظِ نِظَامِ الإِسْلَامِ
والمسلمين؛ كما قد صرح به غير مرة في كلامه المتين⁽¹⁾.

ثم لما كان انتشار الإسلام في الأقطار، واتساع جملة من أهل البوادي والأمصار،
واختلاط أهل لغته بغيرهم من أهل الكتاب، وخشية التباس صحيح السند بغيرها،
لكثرة الرواة والروايات، وما شاب الحق من الباطل الموضوع عن كان في زمنه من
الولاء، ومن خالطهم وداهنهم من عَمَرَ دُنيَاهُ وَكُوِّفَ أَفْكُهُ من آخرته ما فاتته؛ وفرار
المحققين بدينهم، وما جرى عليهم من التمزيق والتشريد والشتات؛ وهنالك تشعبت
الطرق، وتفرقت المذاهب والفرق، وَتَوَكَّيْتُ الشُّنَّةَ في الأمهات، واختص أهل البيت
عليه السلام بمزيد العناية والثبات، وتكلم كل فريق في أدلة فريقه، وَتَوَكَّيْتُ كُلَّ مُؤَلِّفٍ مَنِ ارْتَوَى
من روايته وريقه، وَجَرَحَ وَضَعَّفَ وَأَرْهَنَ وَبَيَّنَّ مَنْ لم يكن من أهل طريقته، ورواة
سليقته؛ حتى لقد يرى الْقَذْحَ عَيْنَ التَّوْبِيخِ وَالْتَوْبِيخَ عَيْنَ الْقَذْحِ! وَالْجُرْحَ عَيْنَ
التَّعْدِيلِ! وَالتَّعْدِيلَ عَيْنَ الْجُرْحِ! وهم يَبْينُ مُصْرَحٍ بِالْقَبِيلِ إِنْ صادف ضغطة الاحتجاج
عليه، وَيَبْينُ مُتَعَصِّبٍ لِنَشَائِئِهِ وَمَالِئِهِ، وما عَرَفَ أَهْلَ جِلْدَتِهِ عليه، وَيَبْينُ مَنْ نَصَرَ مَذْهَبَ
إمامه الذي قَلَّدَهُ، وَجَعَلَ هِدَايَتَهُ مَنُوطَةً بِهَدَايَتِهِ، وَعُمْدَتَهُ مَقْصُورَةً عَلَى وِلَايَتِهِ، ولا
يعرف لغيره حَقًّا، ولا لكلام غَيْرِ مَذْهَبِهِ صِدْقًا؛ فتراه وقد عكف على خدمته ليلا
ونهارا، وأمعن في مطالعة نصوصه سِرًّا وَجَهَارًا، وجعله عنده في رتبة النص الذي لا
يقبل التأويل، ولا يستجيز في منطوقه ولا مفهومه أيَّ تحويل، واتخذه لاستدلاله أصلا
ومرجعا؛ فَعَوَّلَ عليه، وَخَرَّجَ منه، وَفَرَّغَ عليه؛ مُتَّقِلِدِيًا مُتَّبِعًا⁽²⁾، وبسببه كثرت
الأنظار، وامتلات الأسفار، واختلفت الآراء، وتعددت الأهواء، وَصَوَّبَ كُلُّ فَرِيقٍ مَا

(1) ينظر الخطبة الشقشقية في نهج البلاغة.

(2) ولقائل أن يقول للمؤلف رحمه الله: مَا قُلْتُمْ في إعجاب المقلدين في أنتمهم ينطبق عليك؛ فأنت مشغوف
بالإمام الهادي عليه السلام؛ فيصدق على الجميع القول: «كل فتاة بأبيها معجبة»، لكن لأهل البيت منزلة.

يعرف، وغدت في نهاية زوده الذي ألف، وصارت المسائل منتشرة في جميع المذاهب غير منحصرة، وهي مع ذلك ذات أصول مشتهرة، وفروع غير منكرة، وأمها معروفة، وأدلة يستند إليها بشواهد الإتيان محفوفة.

ولما عرفوا أن الأدلة قد صارت علماً مستقلاً، وقد أفرد المؤلفون في علوم القرآن، والتفسير، والحديث وما يتعلق بها [و] صار مشعلاً ودستوراً مستقلاً حافلاً، وأن تأسيس احتياج العالم إلى علم الأحكام، وما يتميز به الحلال من الحرام - كدبوا لذلك أسفاراً حافلة، وأفكاراً للانتقاد كاملة؛ فبيئوا مجملها، وقيدوا مطلقها، وخصصوا عمومها، وفصلوا بين أصلها وفرعها، وميزوا بين قضيها ووضليها، وعرفوا ما للفروع الجزئية من أمها كلية وأصول تنطبق عليها، وتدخل تحت مدلولها؛ فسبغوا أثرها حتى عثروا عليها، وحرروا الأصول مفردة في كتب معروفة، كما أفردوا للفروع كتباً مألوفة، وصرحوا بأن تلك الأصول مستقاة من مؤلفات إمام مذهبهم، وأنها ترجع لهما نفع عنها من المسائل المأنوسة في كتبهم، وقد يجعلون الأصول متناً، والفروع شرحاً؛ كما قد وقعت عليه من كتاب جلال الدين السيوطي المسمى بـ «الأشباه والنظائر» على مذهب الشافعي، ومثله في سائر المذاهب المشهورة.

[القواعد الفقهية عند الزيدي]

وأما أهل مذهب الهادي عليه السلام فأفردوا المسائل عن أصولها، وجعلوا الأصول مرجعاً تُردُّ إليها الفروع عند الاختيار والإشكال؛ مَوْقُوفَةً عليها وَقُوفَ التابعة على متبوعها؛ وقد اقتضى الحال إيراد ما عثر عليه وَحَصَّلَهُ المشائخ المحققون، وَنَصُّوا عَلَى وَجْهَاتِهَا مِنْ مؤلفات مَنْ تَخَدَّمَ مذهب الهادي عليه السلام، وانتمى إليه، ومن مؤلفات الهادي: وهي أصول يَتَمَرَّعُ عنها، وَيُنْشَرُّ مِنْهَا مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ، وَأَمَهَاتُ كَلِمَاتٍ تُنْطَبِقُ عَلَيْهَا جُزْئِيَّاتٌ خَطِيرَةٌ مَأْخُذُهَا: الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، والقياس، والاجتهاد، ولا أظنها تسترعب مجموع ما حوته كتب الفقه الفرعية بل أَكْثَرَهَا؛ لِتَقْدِيرِ تَأْخِرِ بَعْضِ الْأُصُولِ، وَخُرُوجِ بعض الفروع عن الأصول المحصورة هاهنا، ونحن نروى عن سيدنا القاضي حسين بن عبدالله الأكوخ فيما عثر عليه وفيما نقله عن سيدنا القاضي عبدالله بن حسين دلالة كما قد وَعَدْنَا بِذَلِكَ سابقاً؛ ولتتميم الفائدة إن شاء الله قال سيدنا عبد الله بن حسين دلالة: أما ما وجدته لبعض العارفين ⁽¹⁾ فلقلقه: فرائد حُصِّلَتْ بحسب الإمكان:

- 1- كُلُّ مَا جَازَ الْإِجْتِهَادُ فِيهِ جَازَ التَّقْلِيدُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ.
- 2- كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْمَسَائِلِ الْفَرَعِيَّةِ الظَّنِّيَّةِ مُصِيبٌ.
- 3- التَّقْلِيدُ لِلْمَيِّتِ يَجُوزُ مُطْلَقًا لِمَنْ أَهْلُ الْبَيْتِ عليه السلام أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ.
- 4- الْإِجْتِهَادُ الْأَوَّلُ بِمَنْزِلَةِ الْحُكْمِ؛ فَلَا يَنْقُضُهُ الْإِجْتِهَادُ الثَّانِي ⁽²⁾.
- 5- الْجَاهِلُ الصَّرْفُ كَالْمُجْتَهِدِ؛ فَمَا فَعَلَهُ مُعْتَقِدًا لِحَوَازِهِ وَصِحَّتِهِ، وَلَمْ يَخْرِقِ

(1) لعله قصد السيد العلامة أحمد بن محمد الشرفي، وهذه القواعد مطبوعة في مقدمة شرح الأزهاري 46/1.
 (2) الأمثلة كثيرة، وفي المسألة تفصيل لبعض العلماء: فمثلاً إذا كان يرى المجتهد عدم وجوب الزكاة فيما أخرجت الأرض إذا لم يبلغ النصاب خمسة أوسق، ثم تغير اجتهاده إلى وجوبها في قليل ما أخرجت الأرض وكثيرة؛ فإنه لا يلزمه إخراج الزكاة عن السنوات السابقة ويعمل باجتهاده الآخر فيما يستقبله من الأعمال. ينظر شرح الغاية 2/ 663، وشرح الأزهاري 165/1.

الإجماع - جَرَى مجرَى تَقْلِيدٍ مَنْ وَافَقَهُ⁽¹⁾.

6- الْعَامِّيُّ الَّذِي لَهُ بَعْضُ تَمْيِيزِ مَذْهَبِهِ مَذْهَبُ شِيعَتِهِ⁽²⁾.

7- الْخِلَافُ بَيْنَمَا وَرَاءَ⁽³⁾ الْمَسْأَلَةِ لَا يُقَيَّدُ الْجَاهِلَ.

8- إِذَا اجْتَمَعَ جَنَبُهُ حَظَرٌ وَإِبَاحَةٌ فَالْحَظَرُ أَوَّلَى؛ حَيْثُ هُوَ الْأَصْلُ وَإِلَّا فَهُوَ مِمَّا أُبِيحَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ جَازَ التَّحَرِّيِ فِيهِ⁽⁴⁾.

9- إِذَا تَقَارَنَ أَصْلٌ وَظَاهِرٌ قُدِّمَ الظَّاهِرُ⁽⁵⁾.

10- إِذَا اجْتَمَعَ فِي الْعَقْدِ وَجْهَانِ صِحَّةٌ وَفَسَادٌ - مُجِلٌّ عَلَى الصَّحَّةِ.

11- تَحْصِيلُ شَرْطِ الْوَاجِبِ لِيَجِبَ لَا يَجِبُ⁽⁶⁾.

(1) هو من لا يعقل معنى التقليد؛ لفرط عاميته؛ فالأقرب صحة ما فعله من الأحكام الشرعية معتقدا لجوازه كما يحصل من العوام في صلاتهم من اللحن، وعدم استيفاء الأركان؛ فإنه يصح منهم، وإن كانت مخالفة لقول من هم متممين إليهم ما لم يخرق الإجماع كأن يترك الركوع في الصلاة أصلا فلو أن صلاته لا تصح. ينظر شرح مختصر الكافل 130، والكاشف 424.

(2) فلا يفتي العامي في مسألة الطلاق الثلاث بلفظ أو ألفاظ من غير تحليل الرجعة إلا بمذهب الهادي عليه السلام، وقال بعض أصحابنا المتأخرين: ولا يجوز لأحد من العلماء أن يفتي العامي الذي طلق زوجته بدعة أن يلتزم مذهب الناصر في كونه غير واقع؛ ولا يبعد انسلاخ المفتي من الدين؛ إذ قد التزم مذهب من يقول بوقوعه، وبعد الالتزام يحرم الانتقال؛ فمعنى هذا الكلام أن يقتصر من في مناطق الزيدية في اليمن بمذهب الهادي، ومذهب كل قطر يبا يقول إمام ذلك القطر. ينظر الأنوار لابن حابس ص 350.

(3) في دلالة: قفا للمسألة. وفي الأصل: الخلاف في قضاء المسألة؛ وكأنها مصحفة من قفا؛ والأوضح ما أثبتناه.

(4) مثاله إذا كان معه آية فيها ماء؛ بعضها طاهر مطهر، وبعضها منتجنس، أو مغصوب، أو التيس عليه، فإن لم تزد آية الطاهر المطهر على مخالفها، أو زادت ولم يحصل ظن بطهارة أحدها فإنه يجب عليه حينئذ تركها جميعا؛ لأنه استوى في ذلك جانب الحظر والإباحة؛ فغلب جانب الحظر كما هو الواجب؛ حيث الضرورة بخلاف التباس المذكاة بالميتة ونحوها، والتباس الإناء الطاهر بالمنتجنس لمن أراد الشرب؛ فإنه يجوز التحري مع الاستواء، ولا يرجع جنبه الحظر هاهنا؛ لأن المحظور هاهنا يبيحه الضرورة؛ إذ يجوز أكل النجس وشربه عند الضرورة؛ بخلاف الترضؤ بالنجس؛ فإن الضرورة لا تبيحه، بل يجب العدول إلى التيمم؛ فإن عديم التراب صلي غير متطهر. شرح الأنوار 1/ 373.

(5) مثاله: الأصل في الماء القليل الطهارة، ولكن إذا ظهر فيه تغير فيرفع حكم الأصل، وهكذا.

(6) فمثلا لا يجب على المرأة أن تزوج بمن ينج بها أو من يزودها بالمال لأجل نكاح به، وكذلك لا يجب على

- 12- مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ يَجِبُ كُوجُوبِهِ.
- 13- الْأَصْلُ فِي الْمَاءِ الْغَلَّةُ وَالطَّهَارَةُ.
- 14- مَا كَانَ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مُمَكِّنَ الْوُصُولِ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ [بِالْعِلْمِ]، فَلَا يَكْفِيهِ الظَّنُّ، وَمَا كَانَ لَا يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَى الْغَايَةِ فَالظَّنُّ مَعْمُولٌ بِهِ⁽¹⁾.
- 15- الظَّنُّ لَا يَنْقُضُ الظَّنَّ، كَمَا أَنَّ الْاجْتِهَادَ لَا يَنْقُضُ الْاجْتِهَادَ.
- 16- عِلْمُ الْإِنْسَانِ أَقْدَمُ مِنْ عِلْمِ غَيْرِهِ وَظَنُّهُ، وَعِلْمُ الْغَيْرِ [فِي الْعِبَادَاتِ] أَقْدَمُ مِنْ ظَنِّ نَفْسِهِ، وَظَنُّ نَفْسِهِ أَقْدَمُ مِنْ ظَنِّ غَيْرِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْعَمَلِ.
- 17- مَطْلُوبُ اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ الْاجْتِهَادُ.
- 18- إِذَا تَعَلَّزَ الْاجْتِهَادُ جَارَ التَّقْلِيدُ.
- 19- الْإِفْتَاءُ جَائِزٌ لِغَيْرِ الْمُجْتَهِدِ حِكَايَةً عَنِ الْغَيْرِ [مُطْلَقًا] وَتَحْرِيجًا إِنْ كَانَ مُطْلِعًا⁽²⁾.
- 20- الْخِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ يُصَيِّرُهَا ظَنًّا، وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ هَلْ هِيَ قَطْعِيَّةٌ، أَوْ ظَنِّيَّةٌ.
- 21- الْمُسْتَفْتَى هُوَ السَّائِلُ عَنْ حُكْمِ الْحَادِثَةِ؛ فَإِذَا أَدْعَى وَقِيلَ قَوْلٌ مَنْ أَقْنَاهُ صَارَ مُقْلَدًا؛ فَإِنْ تَوَيَّ مَعَ ذَلِكَ الْإِلْتِزَامَ صَارَ مُلْتَزِمًا.
- 22- الْإِقْدَامُ عَلَى مَا لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا قَبِيحٌ.
- 23- إِذَا تَعَارَضَتِ مَفْسَدَةٌ وَمَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ أَوْ مُسَاوِيَةٌ وَجِبَ تَوْقِي الْمَفْسَدَةِ.
- 24- تَرَكَ الْمَصْلَحَةَ الْعَامَّةَ أَقْدَمُ مِنَ الْخَاصَّةِ⁽³⁾.

صاحب المال قطع المغازات لطلب الفقير ليسلم له الزكاة. ينظر شرح الأزهار 2/ 67.

(1) حجة دلالة: ما كان من الأحكام الشرعية يمكن الوصول إلى العلم به لم يكف الظن، وما كان لا سبيل إلى تحصيل العلم به فالظن كاف معمول عليه للشاهد والحاكم.

(2) في الأصل: وتحريجا وإن كان مطلعا، والصواب ما أثبتناه؛ فإنه لا يجوز لغير المجتهد إذا كان له رشد وهو العارف بالفروع أن يقتي بمذهب مجتهد حكاية مطلعا، وتحريجا إن كان مطلعا على المأخذ أهلا للنظر. وعند المؤيد بالله يجوز مطلعا، وهناك أقوال أخرى في هذه المسألة. ينظر الأنوار لابن حابس ص 349، وشرح مختصر على متن الكافل ص 130، والكاشف 422.

(3) كأخذ أرض مملوكة لشخص لمصلحة عامة دون تعويضه تعويضا عادلا؛ فلا ننزع ملكية شيء من مالك

- 25- الْحَسَنُ إِذَا كَانَ فِعْلُهُ يُسَبِّبُ فِعْلَ الْقَيْحِ وَجَبَ تَرْكُهُ، وَإِنْ كَانَ الْقَيْحُ يَفْعَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَمْ يَجِبْ تَرْكُهُ، وَعَلَى هَذَا يُحْتَمَلُ مَا وَقَعَ مِنَ الْإِضْطِرَابِ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ.
- 26- إِذَا تَعَارَضَ وَاجِبٌ وَمَحْظُورٌ فَتَرَكَ الْوَاجِبَ أَهْوَنُ مِنْ فِعْلِ الْمَحْظُورِ.
- 27- خَبَرُ الْعَدْلِ مَعْمُولٌ بِهِ فِي الْعِبَادَاتِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.
- 28- السَّكْرَانُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ: صِحَّةٌ، وَفَسَادٌ، وَلُزُومٌ، وَسَقُوطٌ- كَالْمُكَلَّفِ إِلَّا فِي النَّبِيِّ؛ لِأَلَايَةٍ⁽¹⁾.
- 29- إِذَا تَعَارَضَ أَصْلَانِ: قَرِيبٌ، وَبَعِيدٌ؛ فَالْقَرِيبُ هُوَ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ.
- 30- الْعِبْرَةُ فِي الْعِبَادَاتِ بِالْإِسْتِدَاءِ لَا بِالِانْتِهَاءِ إِلَّا فِي الْمُعَامَلَاتِ كَمَا فِي الضَّالَّةِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، «عَالِيَا» اخْتِرَازًا يَمُنُّ اسْتِثْنَاءَ غَيْرِهِ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ لِعُدْرِ مَرْجُو الزَّوَالِ، ثُمَّ أَيْسَ مِنْ زَوَالِهَا؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْحُجِّ⁽²⁾.

بحاجة النفع العام .

- (1) البيع من السكران وما أشبهه من عقود المعاوضات لا يصح؛ لعدم التراضي .
- (2) في دلالة وشرح الأزهاري 47/1: العبرة في العبادات بالانتهاء لا بالابتداء إلا في المعاملات كما في الضالة؛ خلافا لبعضهم؛ فلو تروضا بقاء نجس ظنه طاهرا أو غصبا ظنه حلالا فالعبرة بما انتهت إليه الحال في الانكشاف، فإن انكشف متنجسا أو غصبا ما ظنه طاهرا أو حلالا أعاد في الوقت ويعده إذا كانت النجاسة مجمعا عليها؛ بخلاف الغصب فإنه لا يعيد إلا في الوقت لا بعده، وهذا على أساس أن العبرة بالانتهاء . واختار المؤيد بالله في الغصب إن قدم على الوضوء به معتقدا أنه حلال فقد أجزأ - فلتزيمه القيمة - وإن اعتقد أنه غصب لم يجزه، وإن انكشف حلالا؛ لأنه أقدم عاصيا. واختار الإمام يمين بن حمزة كلام الحقيني في أن العبرة بالانتهاء، وهو المختار للمذهب.
- ومن الأمثلة على ذلك: لو قصر المصلّي ظنا أن المسافة تقتضي القصر فأنكشف له أن المسافة دون يريد فإن عليه إعادة الصلاة: سواء كان الوقت باقيا أو قد خرج؛ بخلاف لو صلى تيمنا حيث ظن أن المسافة دون يريد وانكشف له أن المسافة يجب فيها القصر فإنه لا يعيد قاصرا إلا إذا انكشف له الخطأ في الوقت. أما إذا خرج الوقت فلا قضاء؛ لأجل الخلاف في أن القصر رخصة كما ذهب إليه الناصر وغيره.
- وللسألة التي احتراز المؤلف بها: «مَن استأجر غيره أن يحج عنه لعذر مرجو الزوال ثم أيس من زوالها فإنه يجب عليه إعادة الحج؛ فهذه المثال يدل على أنه أراد أن العبرة بالانتهاء، وما في النسخة سبق قلم أو سهو من المؤلف أو الناسخ، فإن من حجج لعذر ما يوس لومه أن يعيد الحج إن زال ذلك العذر الذي كان

31- الإِكْرَاهُ يُصَيِّرُ الْفِعْلَ كَلَّا فِعْلٍ «غَالِيًا» اخْتِرَازًا مِنَ الْإِكْرَاهِ عَلَى الرَّئِثِ عَلَى وَجْهِ
لَمْ يَتَّقِ لَهُ فِعْلٌ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْفُسْلُ.

32- نِيَّةُ الْمُكْرِهِ إِنْ رَضِيَهُ تُصَيِّرُ الْإِكْرَاهَ كَلًّا إِكْرَاهًا⁽¹⁾.

33- التَّخْوِيلُ بِمَنْزِلَةِ الْحَقِّ لَا لِمَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ، إِلَّا إِذَا صَارَ إِلَيْهِ عَوَضُهُ⁽²⁾.

34- الْبِضْعُ لَا يَخْلُو: مِنْ حَدٍّ، أَوْ مَهْرٍ «غَالِيًا»⁽³⁾.

35- لَا يَجْتَمِعُ غُرْمَانِ عَلَى الشَّخْصِ: فِي مَالِهِ، وَبَدَنِهِ مَعَ اتِّحَادِ السَّبَبِ «غَالِيًا»⁽⁴⁾.

اخْتِرَازًا مِنْ وَرَثَةِ الْمَرْأَةِ الْمَقْتُولَةِ، وَمِنْ رَثَى بِالْإِكْرَاهِ مُكْرَهَةً [وَأَزَالَ بَكَارَتَهَا]؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ
الْحَدُّ مَعَ نِصْفِ الْمَهْرِ⁽⁵⁾. [صوابه: مَعَ الْأَرْضِ].

36- إِذَا اتَّفَقَ مُبَاشِرٌ وَمُسَبِّبٌ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُبَاشِرِ، فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ مُبَاشِرٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ
الضَّمَانُ - هُمَنْ الْمُسَبِّبُ⁽⁶⁾.

مأبوس الزوال على ما صححه الأخوان، وقيل: إنه لا يتعذر هنا الابتداء والانتهاء؛ لأنه لم يأت به بنفسه.
وفي الضمانة: إذا تصرف فيها الملتقط لما قبل اليأس من وجود المالك لها فإنه يضمن ولو يأس بعدها. قال في
شرح الأزهاري: والقياس على منذهب المادوية أن العبرة بالانتهاء أنه لا يضمن؛ لحصول اليأس من بعد.
ينظر شرح الأزهاري 62/1، و366، و59/2، و66/4.

(1) في الأصل: الْمُكْرَهُ رَضِيَهُ الْإِكْرَاهُ يُصَيِّرُ الْإِكْرَاهَ كَلًّا إِكْرَاهًا؛ وما أثبتناه من مقدمة شرح الأزهاري 47.
فالإكراه يبطل الإنشاءات إذا لم ينوها المكروه؛ فلو نوى المكروه على الطلاق أو الظهار أو نحو ذلك وقع
الطلاق ونحوه.

(2) في شرح الأزهاري ودلالة: التحويل لمن له الحق لا لمن عليه الحق؛ فلا يجوز إلا إذا صار إليه عوضه.

(3) احترازاً من وطء الميعة قبل التسليم.

(4) أي لا يجتمع الحد مع التضمنين في ماله، ويجتمع التعزير في بدن الرجل والتضمنين في ماله، والمراد باتحاد
السبب حيث السبب واحد والجناية واحدة. أما الاختلاف في ذلك فيجتمع غرمان في المال والبدن بلا
شك. المقصد الحسن (غ) ص 289.

(5) وهنا نصف المهر ليس مهراً بل حكومة جنائية، ولو كانت مهراً حقيقة لزم في الثيب المكروهة؛ ولا قائل
به من أهل المذهب. حاشية على المقصد الحسن.

(6) كمن حفر بئراً في الطريق، فمر في الطريق شخصان ألقى أحدهما الآخر في الحفرة فانكسر أو مات؛
فالضمان على المباشر وليس على الذي حفر البئر شيء، لكن إذا مر في الطريق مار وسقط في الحفرة

37- الْمَفْرُورُ يُعْرَمُ الْغَارَ، مَا لَمْ يَغْتَضِ فِيهِ؛ كَمَنْ لَحِقَهُ غُرْمٌ بِسَبَبٍ مُسَبِّبٍ لَزِمَ ذَلِكَ الْمُسَبِّبُ مَا غَرِمَ⁽¹⁾.

38- الْأَضْلُ فِي الْمُتَعَامِلِينَ الصَّغَرُ وَالْعَقْلُ؛ فَمَنْ أَدْعَى خِلَافَهُمَا فَعَلَيْهِ الْبَيْتَةُ؛ وَالْمُرَادُ بِالصَّغَرِ مَعَ التَّأْرِيخِ، وَلَا حُكْمَ لِأَقْرَبٍ وَقَبْ؛ وَالْمُرَادُ بِالْعَقْلِ حَيْثُ هُوَ الْأَضْلُ الظَّاهِرُ فَيَكُونُ الْقَوْلُ لَعْنٌ وَافَقَهُ مِنَ الْمُتَدَاعِينَ إِذَا كَانَ دَافِعًا: [أَيُّ مُدْعَى عَلَيْهِ]، لَا مُوجِبًا: [أَيُّ مُدْعِيًا].

39- الْعُرْفُ مَعْمُولٌ بِهِ: فِي الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ، وَاللُّزُومِ وَالسُّقُوطِ؛ مَا لَمْ يَصَادِمَهُ نَصٌّ.

40- الْفَوَائِدُ الْأَصْلِيَّةُ عَشْرٌ: الْوَلَدُ، وَالصُّوْفُ، وَاللَّبَنُ، وَالثَّمَرُ، وَمَهْرُ الْبِكْرِ، وَالْأَجْرَةُ، وَالْكَسْبُ، وَمَا وَهَبَ لِلْعَبْدِ، وَالرَّكَازُ، وَالزَّرْعُ⁽²⁾.

41- مَنْ صَحَّ مِنْهُ انْتِيعُ صَحَّ جَمِيعُ انْشَاءَاتِهِ لَا الْعَكْسُ.

42- الْأَضْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ.

43- الْأَضْلُ فِي الْحَيَوَانَاتِ الْحَظَرُ⁽³⁾.

فَالضَّيْحَانُ عَلَى الْحَافِرِ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُ السَّبَبِ. قَالَ ابْنُ حَابِسٍ: أَطْلَقُوا أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِلْمَسْبَبِ مَعَ وَجُودِ الْمُبَاشَرِ، وَالْأَوَّلَى بِحَسَبِ تَتَبُعِ قَوَاعِدِهِمْ أَنْ يُقَالَ: الْحُكْمُ لِلْأَغْلَبِ مِنْهُمَا؛ فَإِنْ غَلَبَ الْمُبَاشَرُ فَالْحُكْمُ لَهُ، كَمَنْ أَرَادَهُ شَخْصٌ مِنْ شَاهِقٍ قَتَلْتَهُ أَوْ أُخْرَى بِسَيْفٍ فَالْقَصَاصُ عَلَى صَاحِبِ السَّيْفِ [الْمُبَاشَرِ]؛ إِذَا هُوَ الضَّارِبُ، وَإِنْ غَلَبَ الْمَسْبَبُ فَالْحُكْمُ لَهُ كَشُهُودِ الزُّورِ بِمُوجِبِ الْخُدِّ مَعَ فَاعِلِ الْخُدِّ؛ فَالْقَصَاصُ عَلَيْهِمْ؛ لَغَلْبَةِ تَأْثِيرِهِمْ بِإِلْجَاءِ الْفَاعِلِ لِلْحَدِّ، وَإِنْ اسْتَوَى السَّبَبُ وَالْمُبَاشَرُ كَالْأَمْرِ الْمَكْرَهِ مَعَ الْمَأْمُورِ الْمَكْرَهِ فَفِيهِ تَرَدُّدٌ.

(1) فَإِذَا ظَهَرَ فِي الْمَبِيعِ حَيْبٌ وَقَدْ غَرِمَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي قَدْ اعْتَضَى سَكْنَى الدَّارِ أَوْ حَلِيبِ الدَّابَّةِ فَلَا يَرْجِعُ بِالْغَرَامَةِ وَلَا رَجْعَ بَهَا عَلَى الْبَايَعِ.

(2) فِي الْأَزْهَارِ 1/ 17: وَالْفَوَائِدُ الْأَصْلِيَّةُ سَبْعٌ: الْوَلَدُ، وَالصُّوْفُ، وَاللَّبَنُ، وَالثَّمَرُ، وَمَهْرُ الْبِكْرِ بَعْدَ الدِّخُولِ، وَأَرْضُ الْجَنَائِةِ، وَتَعْلَمُ الصَّنَاعَةُ. وَالْفَوَائِدُ الْفَرَعِيَّةُ سَبْعٌ: مَهْرُ الثَّيْبِ مَطْلُوقًا، وَبِكْرِ قَبْلَ الدِّخُولِ، وَالْأَجْرَةُ، وَالْكَسْبُ، وَمَا وَهَبَ لِلْعَبْدِ، وَالرَّكَازُ، وَالزَّرْعُ. قَالَ ابْنُ حَابِسٍ: الْفَرَعِيَّةُ: مَا لَا جَرَمَ لَهُ: كَسَكْنَى الدَّارِ، وَزَرْعِ الْأَرْضِ، وَمَهْرُ الثَّيْبِ، وَالْأَجْرَةُ لِمَا يُؤْجَرُ، وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ. وَالْأَصْلِيَّةُ: مَا لَهُ جَرَمٌ مِنَ الْمَبِيعِ: كَالْوَلَدِ، وَالصُّوْفِ، وَاللَّبَنِ، وَالثَّمَرِ. الْمَقْصِدُ الْحَسَنُ ص 155.

(3) نَهَبَ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ، وَالْأَمِيرُ الْحَسِينِ، وَمَالِكٌ لِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَكْلُ الْحَيَوَانَاتِ كُلِّهَا إِلَّا مَا خَصَّهِ الدَّلِيلُ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ هُوَ تَخْرِيجُ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ لِلنَّهَادِي؛ فَأَصْلُ الْحَيَوَانَاتِ عِنْدَهُ الْحَرَمَةُ إِلَّا مَا خَصَّه

- 44- إِذَا التَّبَسَّ مَوْتُ الشَّخْصِ وَحَيَاتُهُ؛ فَالْأَصْلُ الْحَيَاةُ.
- 45- مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فَالْيَمِينُ عَلَيْهِ [غَالِيًا]⁽¹⁾ مَا لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ مَغْلُوبًا صَرُورَةً.
- 46- الشَّهَادَةُ إِذَا كَانَتْ مُحَقَّقَةً⁽²⁾، وَأَقَامَهَا مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فَفَاللَّعْنَةُ سَقُوطُ الْيَمِينِ.
- 47- إِذَا تَعَارَضَتِ الْبَيِّنَتَانِ، وَأَمَكَنَّ اسْتِغْنَاهُمَا - كَرِيمٌ؛ وَتُرْجِّحُ الْحَاجِجَةُ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ مَا لَمْ تَكُنِ الدَّاحِلَةُ مُضِيفَةً إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ.
- 48- الْبَيِّنَةُ الْمُرَكَّبَةُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ [غَالِيًا].
- 49- يَجْزِمُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَنْ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَكَرًا حَرَّمَ عَلَى الْآخَرِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ [غَالِيًا].
- 50- كُلُّ مَا بَيَّنَّتْ عَلَيْهِ يَدُ الْكَبِيرِ فَيَدُ الصَّغِيرِ مَقْلَّةٌ.
- 51- يَدُ الْكَبِيرِ قَائِمَةٌ عَلَى نَفْسِهِ مَا لَمْ يُسَلَّبِ الْإِخْتِيَارُ.
- 52- كُلُّ مَنْ صَحَّ مِنْهُ التَّصَرُّفُ بِنَفْسِهِ صَحَّ أَنْ يَكُونَ وَكِيلًا لغيرِهِ فِيمَا يَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِيهِ.
- 53- كُلُّ مَنْ صَحَّ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ الشَّيْءَ بِنَفْسِهِ صَحَّ مِنْهُ أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يَفْعَلُهُ [غَالِيًا].
- وَكُلُّ مَا لَا يَصِحُّ مِنَ الْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَهُ بِنَفْسِهِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُوَكَّلَ غَيْرُهُ.
- 54- اسْتِهْلَاكَ مَالِ الْغَيْرِ بِغَلَبَةِ الظَّنِّ لَا يَجُوزُ خِلَافًا لِلْمَوْئِدِ بِاللَّهِ [وَهُوَ قَوِيٌّ؛ لِقِسْوَةِ الدَّلِيلِ].

الدليل؛ ولعمرة الخلاف تظهر في ما لم يرد فيه شيء: كالشظاة: [حشرة تخرج من التربة بعد الأمطار]، والسمور، والسنجاب، والحلزون. وللعلامة الجلال تفصيل وقف التحريم على المنصوص على حرمة والتحليل على ما عداها، والمكروه على المستغنى الحلال، لكن الاستنباط يختلف بالأعراف والعوائد. شرح الخمسة آية للتجري (خ) ص 4، وضوء النهار 4/ 1957.

(1) احترازًا من يدعي البلوغ بالاحتمال محتملاً فيقبل قوله، ولا يمين عليه. وأما مدعي البلوغ بالسنين أو الاحتمال فعليه البينة. ينظر البيان الشافي 1/ 51.

(2) أي أن الشهود شهدوا على التحقيق لا على الظاهر، فإذا شهدوا على ذلك سقطت اليمين على من القول قوله على المختار للمذهب. وذهب أبو العباس، والمؤيد بالله في الزيادات إلى أنها تحجب سواء شهدوا على التحقيق، أو على الظاهر. شرح الأزهاري 4/ 147.

- 55- العُرْفُ يَجْرِي: عَلَى الصَّغِيرِ، وَالْمَجْنُونِ، وَالْمَسْجِدِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.
- 56- الْقَوْلُ لِمُنْكَرٍ خَلَّافٍ الْأَصْلِ فِي جَمِيعِ التَّدَاعِي.
- 57- لَا يَزْتَعُّ بِقَيْنِ الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ إِلَّا بَيِّقِينَ، أَوْ خَيْرَ عَذْلٍ.
- 58- إِبَاحَةُ الْمَالِ مَحْظُورَةٌ⁽¹⁾.
- 59- رَفُضُ الْعِبَادَةِ لِأَدَاءِ أَفْضَلِ مِنْهَا لَا يَصَحُّ؛ إِذَا رَفُضَ مَا قَدْ فُعِلَ مُحَالٌ إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ: وَهُوَ رَفُضُ الْمُؤْتَمِّ مَا قَدْ آدَاهُ مُنْفَرِدًا [مِنَ الصَّلَاةِ].
- 60- لَا فَرْقَ فِي إِسْقَاطِ الْحَقُوقِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ⁽²⁾.
- 61- الْإِنِّشَاءُ أَتُصَحُّ وَإِنْ جَهَلَ الْمُتَشَرُّعُ حُكْمَهَا وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لَا مَوْضُوعَ الْأَلْفَاظِ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَهَا.
- 62- الشَّرُوطُ لَا يَصِحُّ فِيهَا الرُّجُوعُ إِلَّا فِعْلًا لَا قَوْلًا: كَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا، أَوْ نَذَرَ بِهِ عَيْنًا، أَوْ نَذَرَ مَشْرُوطًا؛ فَإِنَّهُ يَصِحُّ الرُّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ: وَهُوَ إِخْرَاجُهُ عَنْ مِلْكِهِ يَسِيحُ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ حُصُولِ الشَّرْطِ؛ فَإِنْ ذَلِكَ التَّصَرُّفُ يَصِحُّ لَا يَلْفِظُ الرُّجُوعَ فَلَا.
- 63- كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ إِلَيْكَ مَنَفْعَةً فَهُوَ رِبَا.
- 64- كُلُّ حِيلَةٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الرِّبَا فَهِيَ بَاطِلَةٌ.
- 65- لَا رِبَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ: أَيْ لَا يَجُوزُ.
- 66- الْأَصْلُ يَمَّا فَعَلَهُ الْأَوْلِيَاءُ عَدَمُ الصَّلَاحِ إِلَّا الْأَبُ فِي النِّكَاحِ.
- 67- الْعُرْفُ كَالْمَنْطُوقِ بِهِ حَالُ الْعَقْدِ مَهْمَا دَخَلَ فِي الْعَقْدِ غَيْرُ مُضَرٍّ بَيْنَ عَمَّا تَوَاطَعَا عَلَيْهِ.

(1) في دلالة: إضاعة المال محظورة.

(2) إذا جهل الشفيع بطلان شفعته بالتراخي؛ فقال المولى بالله، وأبو حنيفة: لا حكم لجهله، وحشد المهادوية والشافعية لا تبطل، وهو المختار للمذهب، لكن لا يقبل قوله إن جهل ذلك إلا حيث هو محتمل له نحو أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو من نشأ في ناحية لا يعرف فيها حكم الشريعة. أما إذا جهل الشفيع بسبب حصول الشفعة له كجهله بكونه مالكا للسبب فلا تبطل شفعته وفاقا. ينظر بيان ابن مظفر 731/2، وشرح الأزهري 42/7.

68- التَّوَاتُؤُ كَالْمَنْطُوقِ بِهِ.

69- الْمُضْمَرُّ كَالْمُظْهَرِ فِي بَابِ الرَّثَنِ.

70- الْعِلَّةُ فِي الرَّثَنِ اتِّفَاقُ الْجَنْسِ وَالتَّقْدِيرُ.

71- إِنْشَاءَاتُ السَّكْرَانِ كَالصَّحِيحِ؛ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ: كَالْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ فِي مَجْمُوعِ
الإمام زيد بن علي⁽¹⁾، وَلَمْ يُخْرَجُوا إِلَّا الْبَيْعُ؛ وَشِبْهُهُ الْإِجَارَةُ؛ لِتَخْصِصِ عُمُومِ
الْأَدْلَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخْتَرَةُ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 29].

72- الْأَصْلُ فِي فِعْلِ كُلِّ عَاقِلٍ الْعِنْدُ إِلَّا فِي بَابِ الْجِنَايَاتِ.

73- الْأَصْلُ فِي الْحَيَوَانَاتِ الْحُظْرُ فِي الْأَكْلِ؛ إِذْ لَمْ يُبَحَّ دَمُ الْحَيَوَانِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، لَا فِي
طَهَارَةِ الْخَارِجِ؛ فَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَا لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَتِهِ.

74- الْفَسْخُ وَالْإِقَالَةُ لَا يُلْحَقَانِ التَّالِفَ إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّرَاضِي فِي الْقِيَمَةِ.

75- الْفَسْخُ وَالْعَزْلُ مِنَ الْوَكَالَةِ لَا يَتِمَّانِ إِلَّا فِي وَجْهِ الْمَفْسُوحِ، أَوْ الْمَعْرُوفِ، أَوْ
عِلْمِيهِمَا؛ بِكِتَابٍ، أَوْ رَسُولٍ قِيَّاسًا عَلَى فُسْخِ الْوَدِيعِ لِلْإِبْدَاعِ⁽²⁾؛ فَلَا يَصَحُّ إِلَّا فِي وَجْهِ
الْمُودِعِ، أَوْ عِلْمِيهِ؛ بِكِتَابٍ، أَوْ رَسُولٍ؛ وَالْفَسْخُ لَا يَتِمُّ أَيْضًا إِلَّا بِالْقَبْضِ؛ وَإِلَّا فَلَوْ تَلَفَ
الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ تَلَفَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي، وَكَوْنًا الْفَسْخُ بِالْحُكْمِ؛ لِأَنَّ ضَمَانَ
الْمُعَامَلَةِ بَاقٍ بِحَالِهِ حَتَّى يُرَدَّهُ.

76- لَا عَيْنٌ فِي الْبَيْعِ عَلَى مُتَنَافِسٍ مُبَاشِرٍ لِلْعَقْدِ، وَكَذَلِكَ الْقِسْمَةُ.

77- الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّهْيِ إِثْبَاتٌ، وَمِنَ الْإِثْبَاتِ نَهْيٌ؛ فَعَلَى هَذَا الصَّابِغِ إِذَا رَفَعَ
اسْتِثْنَاءً أَنِ فَهُوَ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْأَوَّلِ لَا مِنَ الْأَصْلِ؛ وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ الثَّانِي مُسْتَعْرِفًا
لِلأَوَّلِ؛ وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ مَشْهُورٌ.

78- يَكْفِي الظَّنُّ فِي حُصُولِ الشَّرْطِ.

(1) من علي^{عليه السلام} أنه قال: «وَلَا تُؤْتَى السَّكْرَانِ بِجَائِزٍ». المجموع 328.

(2) يُنْظَرُ فِي الْوَيْتَاسِ عَلَى الْوَدِيعَةِ؛ إِذْ لَيْسَتْ بِعَقْدٍ، وَلَا بِمَعْنَى الْعَقْدِ، بَلْ هِيَ أَمَانَةٌ فِي وَجُوبِ الرَّدِّ.

- 79- يَكْفِي الظَّنُّ فِي النِّكَاحِ تَحْرِيمًا.
- 80- الْإِبَاحَةُ لَا تَبْطُلُ بِطُلَانِ عَوَضِهَا.
- 81- الْأَصْلُ فِي الْأَعْيَانِ الْعَوَضُ.
- 82- الْأَصْلُ فِي الْمَنَافِعِ عَدَمُ الْأَعْوَاضِ.
- 83- الضَّمَانُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ ثَبَتَ، وَلَا سَيَبُتُ - قَدْ يَكُونُ ضَمَانًا دَرَكًا، وَقَدْ يَكُونُ الْإِزَامًا: فَضَمَانُ الدَّرَكِ: أَنْ يَضْمَنَ لِمَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ بِمِثْلِ مَا عَلَيْهِ، وَالْإِزَامُ: مَا كَانَ فِي مُقَابِلِ عَوَضٍ، أَوْ غَرَضٍ لِلضَّامِنِ: دُثْيَوِيٌّ، أَوْ أُخْرَوِيٌّ.
- 84- لَا يَثْبُتُ حَقٌّ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِيَدٍ إِلَّا الْحَقُّ الْمُسْتَقِلُّ، فَيَثْبُتُ بِالْيَدِ.
- 85- لَا يَصِحُّ اخْتِذُ الْعَوَضِ عَلَى الْحَقُوقِ.
- 86- هِبَةُ الْحَقِّ إِسْقَاطٌ إِذَا كَانَتْ هِبَةً لِمَنْ هِيَ عَلَيْهِ وَإِلَّا فِإِبَاحَةٌ.
- 87- هِبَةُ الدِّينِ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ إِسْقَاطٌ.
- 88- الْمَشْرُوطُ يَتَوَقَّفُ عَلَى حُصُولِ شَرْطِهِ.
- 89- تَقْدُّمُ الْمَشْرُوطِ عَلَى شَرْطِهِ مُحَالٌ مُتَنَبِّعٌ.
- 90- يَصِحُّ التَّغْلِيْقُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ تُعْرِفُ مِنْ قَرِينَةِ اسْتِخْسَانِ الشَّرْعِ لِذَلِكَ؛ وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْسِنْ الشَّرْعُ لِذَلِكَ فَلَا مَشِيئَةَ اللَّهِ فِي ذَلِكَ.
- 91- يَصِحُّ التَّغْلِيْقُ بِعِلْمِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ حَاصِلٌ مِنْ حِينَ التَّغْلِيْقِ؛ فَهُوَ شَرْطٌ حَالِيٌّ؛ وَيَكُونُ حُصُولُ مَا عُلِقَ بِهِ كَاشِفًا لِعِلْمِ اللَّهِ.
- 92- الْإِجَارَةُ لَا تَلْحَقُ إِلَّا بِالْعَقُودِ الصَّحِيحَةِ (عَالِيًا).
- 93- الْإِجَارَةُ كَاشِفَةٌ لِلْإِبْرَامِ لَا مُزِمَّةٌ مِنْ حِينِهَا؛ فَالْحُكْمُ عَلَى هَذَا لِتَكَامُلِ شُرُوطِ الصُّحَّةِ عِنْدَ الْعَقْدِ لَا حِنْدَهَا.
- 94- الْإِجَارَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا مَعَ بَقَاءِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ، وَالْعَقْدِ، وَالْمَعْقُودِ لَهُ، وَالْمَعْقُودِ عَنْهُ، وَالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ.

95- لَا قِيَاسَ مَعَ نَصٍّ.

96- لَا قِيَاسَ عَلَى مَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ.

97- الْأَسْبَابُ لَا تُضَمَّنُ إِلَّا لِيَتَعَدَّى فِي السَّبَبِ مَعَ عَدَمِ الْمُبَاشِرِ وَإِلَّا فَعَلَى الْمُبَاشِرِ فِي

بَابِ الْجَنَائِزَاتِ، وَإِلَّا فَالْمَعْرُورُ يُعْرَمُ الْعَارِ فِي بَابِ الْغَضَبِ.

98- كُلُّ مَسْأَلَةٍ خِلَافِيَّةٍ خَرَجَ وَقْتُهَا فَلَا قَضَاءَ.

99- الْفَرَاغُ يَمَّا لَا وَقْتُ لَهُ كَخُرُوجِ وَقْتِ الْمُؤَقَّتِ.

100- لَا تَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ بَدَنِيَّةٍ لَيْسَ لَهَا مَكَانٌ مَخْصُوصٌ. [«غَالِيًا»]

يُحْتَرَزُ مِنْ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ؛ لِأَنَّ لَهَا مَكَانًا مَخْصُوصًا.]

101- يَجُوزُ تَرْكُ الْوَاجِبِ؛ لِحَشْيَةِ الْقَرَرِ وَالْإِجْعَافِ.

102- الطَّلَاقُ لَا يَتَّبِعُ الطَّلَاقَ مِنْ دُونِ رَجْعَةٍ.

103- الطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ وَاقِعٌ.

104- لَا يَصِحُّ الْبَرَاءُ فِيمَا سَيِّبَتْ فِي الذِّمَّةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ وَلَوْ وَجَدَ سَبَبُ الثَّبُوتِ:

كَالزَّوْجَةِ الْمُتَنَفِّذَةِ وَتَحْوِيهَا «غَالِيًا» اخْتِرَازٌ مِنَ الْبَصِيرِ إِذَا أُبْرئَ مِنَ الْخَطَا⁽¹⁾.

105- يَصِحُّ الْبَرَاءُ مِنَ الْمَجْهُولِ.

106- الْإِبَاحَةُ إِذَا كَانَتْ بِغَيْرِ عَوَضٍ كَانَتْ لِلْمُبِيعِ الرُّجُوعُ مَا لَمْ تُسْتَهْلَكْ حِسًا، وَإِنْ

كَانَتْ الْإِبَاحَةُ بِعَوَضٍ كَانَتْ لِلْمُبِيعِ الرُّجُوعُ مَا لَمْ تُسْتَهْلَكْ حِسًا أَوْ حُكْمًا.

107- التَّخْلِيَةُ لِلتَّسْلِيمِ قَبْضٌ إِذَا كَانَ مِنْ مَالِ الْمُخَلَّى لَهُ لَا إِذَا كَانَ مِنْ مَالِ الْمُخْلِ

«غَالِيًا» اخْتِرَازٌ مِنَ الزَّكَاةِ؛ فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَخْلِيَتُهَا لِلْمُصَدِّقِ، وَلَيْسَتْ مِنْ مَالِ أَيْهَمَا.

108- التَّأْجِيلُ؛ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ؛ نَحْوُ تَأْجِيلِ الدِّيَةِ عَلَى الْجَانِي وَالْعَاقِلَةِ- لَا

يَصِحُّ فِي كُلِّ دَيْنٍ لَمْ يَلْزَمْ بِعَقْدٍ.

(1) كالطبيب العارف المتخصص إذا أجرى عملية جراحية وأخطأ، فإذا أبرئ قبل إجراء العملية برئ، لكن

إذا قام طبيب بإجراء عملية وليست من اختصاصه فلا يبرأ في الخطأ وإن أبرئ قبل ذلك العمل.

- 109- التَّاجِيلُ تَأْخِيرُ مُطَالَبَةٍ لَا صِفَةَ لِلْعَقْدِ.
- 110- الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَانِيرُ لَا تَتَعَيَّنُ وَإِنْ عُنِيتُ إِلَّا فِي الْغَضَبِ، وَالْأَمَانَةُ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ الْأَمَانَةُ، أَوْ التَّقْدُّ الْمَمْلُوكُ: يَهَبُهُ، أَوْ صَدَقَةً، أَوْ تَذَرُ، أَوْ وَصِيَّةً فَتَعَيَّنُ مَا دَامَتْ فِي الْيَدِ.
- 111- الْمُعَاطَاةُ لَا تُوجِبُ الْمِلْكَ فِي الْبَيْعِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ إِلَّا فِي الْقَرْضِ.
- 112- كُلُّ مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ لَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ بِمَا أَنْفَقَ، أَوْ بِمَا غَرِمَ عَلَى مَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ عَلَيْهِ، إِلَّا إِذَا تَوَيَّ الرُّجُوعُ مِنْهُ.
- 113- كُلُّ مَا لَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الشَّخْصِ قَالِقُولُ قَوْلُهُ فِي حُصُولِهِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ لَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ مُصَادَقَةِ ذَلِكَ الْغَيْرِ.
- 114- كُلُّ عَيْنٍ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقٌّ لِلْقَابِضِ فَلَهُ حَبْسُهَا: كَالْبَائِعِ، وَالْقَائِضِ، فَلَهُمَا حَبْسُ الْعَيْنِ؛ لِأَجْلِ تَوْفِيرِ الثَّمَنِ، وَكَذَا الْأَجِيرُ لَهُ حَبْسُ الْعَيْنِ فِي الْأُجْرَةِ.
- 115- كُلُّ دَيْنَيْنِ اسْتَوَيَا: فِي الْجِنْسِ، وَالصِّفَةِ، [وَالْقَدْرِ]، وَالتَّوَعُّ - كَسَاقَطًا.
- 116- الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الدَّيْنِ فِيمَا لَمْ يُتَيَقَّنْ بُيُوتُهُ.
- 117- مَنْ أَمَرَ بِظَنِّهِ فِي شَيْءٍ أَحَدَهُ بِهِ.
- 118- لَا يَصِحُّ التَّبَرُّعُ بِحُقُوقِ اللَّهِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ.
- 119- يَحِبُّ الطَّلَبُ لِحَقِّ اللَّهِ فِي الْمِيلِ، وَلِحَقِّ الْأَدَمِيِّ فِي التَّيْرِيدِ «عَالِيًا».
- 120- لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ وَالصُّلْحُ لِكَالِي بِكَالِي.
- 121- مَا فِي الدَّيْنِ: كَالْحَاضِرِ، وَمَا فِي الدَّيْنَيْنِ: كَالْحَاضِرَيْنِ؛ فَيَصِحُّ الْبَيْعُ.
- 122- الشَّاكُ يَحْكُمُ بِالْأَصْلِ.
- 123- الْعَقُورُ يُنْبِتُ عَقُورًا بَعْدَ عَقْرِهِ، أَوْ حَمْلِهِ لِيَغْفِرَ.
- 124- الْأَفْعَالُ وَالْأَقْوَالُ كُلُّهَا إِعْرَاضٌ مَا لَمْ تُعَدَّ اهْتِمَامًا.
- 125- السُّكُوتُ وَإِنْ طَالَ لَيْسَ بِإِعْرَاضٍ.
- 126- الْبَيْسَارُ وَالْإِعْسَارُ يُمَيِّزَانِ بَقَرَاتِنِ الْأَحْوَالِ، وَالنَّصْرُفُ فِي الْأَمْوَالِ.

127- لَا حُكْمَ لِلشَّكِّ بَعْدَ الْفَرَاحِ.

128- مَا صَارَ لِلْإِنْسَانِ مِنَ الْأَمَانَةِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ: كَمُتْلَقِي طَائِرٍ، وَوَارِثِ الْوَدِيعِ وَنَحْوِهَا- وَجَبَ الرُّدُّ وَإِنْ بَعْدَ بِمَا لَا يُجْحِفُ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَمَانَاتِ.

129- كُلُّ تَأْقِصِ صَلَاةٍ، أَوْ طَهَارَةٍ يَتَكَلَّمُ آخِرَ الْوَقْتِ.

130- الْحُجُّ تَضَعُهُ الْمَعَاصِي.

131- الْوُاجِبَاتُ عَلَى الْفَوْرِ.

132- مَا أَوْجَبَهُ الْعَبْدُ عَلَى نَفْسِهِ فَرَعَ عَلَى مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ.

133- مَا كَانَ مِنْ بَابِ الشُّطُوطِ افْتَرَقَ الْحَالُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ: كَطَلَبِ مَنْ لَيْسَ لَهُ طَلَبُهُ فِي الشُّفْعَةِ⁽¹⁾، بِخِلَافِ مَا كَانَ مِنْ بَابِ الْإِسْقَاطِ⁽²⁾؛ فَلَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ. وَقَدْ قَدَّمَ ذِكْرَهُ سَيِّدُنَا عَبْدُ اللَّهِ.

134- تَبَيَّنَتِ الْعَادَةُ فِي الْخِيَصِ لِلْمُبْتَدِئَةِ بِقُرْءَيْنِ، وَيُغَيِّرُهَا الثَّالِثُ الْمُخَالِفُ، وَتَبَيَّنَتْ بِالرَّابِعِ وَهَلَّمَ جَرًّا.

135- يُقَدَّمُ مِنَ الْوُاجِبَاتِ مَا خُشِيَ فَوْتُهُ، ثُمَّ الْأَهَمُّ.

136- كُلُّ وَقْتٍ يَصْلُحُ لِلْقَرْضِ قَضَاءٌ⁽³⁾.

137- كُلُّ مَا لَا وَقْتُ لَهُ مُعَيَّنٌ لَا يَتَّصِفُ بِإِدَاءٍ وَلَا قَضَاءٍ⁽⁴⁾.

138- مَنْ كَانَتْ وَلَايَتُهُ أَصْلِيَّةً، إِذَا اخْتَلَّتْ عَدَالَتُهُ عَادَتْ وَلَايَتُهُ بِمَجْرَدِ التَّوْبَةِ.

فهذه الأصول وشبهها جديرة بإثقان حفظها، وجعلها وزدا في الصباح والمساء؛

(1) كان يطلب الشفعة من البائع، والذي له مطالبة هو المشتري: سواء كان قبل قبض المبيع أم بعده. أما البائع فإن لم يكن سلم المبيع فله مطالبة. ينظر شرح الأزهار 37/7، 46، والبيان الشافي 731/3..

(2) الهادوية يفرقون بين السقوط والإسقاط بخلاف المؤيد بالله فلا يفرق بينهما: فالإسقاط مان كان بقول أو فعل، والسقوط عكسه. شرح الأزهار 42/7.

(3) أي أنه لا وقت مكروه في قضاء القرض إلا إذا لم يسق من الوقت إلا ما يسع المؤداة فتعلم المؤداة، وكذلك لا يصح القضاء والإمام يخطب الجمعة. ينظر شرح الأزهار 154/2.

(4) كالواجبات المطلقة، والنوافل المطلقة. ينظر شرح الغاية 353/1.

فعلينا مَذَارُ الْأَحْكَامِ، وإليها يَرْجِعُ كُلُّ فرع من فروعها من علوم الإسلام.
تَعَمُّ: وجميع هذه الأصول مُتَّفَقٌ عليها عند الأئمة عليهم السلام المتقدمين، لومنها ما هو
مختلف فيه: وهو اليسير؛ وإنما حكينا المختار عندنا ⁽¹⁾ الْمُخَرَّجِينَ وَالْمُذَاكِرِينَ.
وكل أصل مَعْرُوفٌ: مَعْنَاهُ، وتأويله، وأصله، ومستنده من الأحكام، وجميعها
موجودة في الكتب البسيطة، لا يشذ منها شيء.

فإن قلت: هذه الأصول التي حصرتها، وأمها المسائل التي أوضحتها، يستشعر
الذَّائِرُ عند الاطلاع عليها السُّؤَالَ عن مستندها؟ وَمَنِ الذي جعلها أصولاً؟ وعن وجه
لزوم رَدِّ ما تفرع عنها إليها؟ وجوب الاحتجاج بها؟ وما فيها من مطابقة الأدلة
الشرعية التي: هي الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس؟
قلت: أما مستندها فهو الأدلة الشرعية الأربعة المذكورة، والخامس الاجتهاد؛ وهي
مأخوذة من لفظ الدليل، أو من معناه.

مثال ذلك: قوله: كل مجتهد مصيب، في [المسائل] الشرعية العملية ⁽²⁾؛ دليله قوله ﷺ:
«مَنِ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنِ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»؛ وقد علمنا أن
مراد الله ﻏَیْرُ متعين، ولا متعدد؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّينَةٍ أَوْ
تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: 5]؛ ففي ذلك تَضَوُّيٌّ فِعْلٍ
للمجاهدين الذين اجتهدوا في قطع النخيل على بني النضير؛ خَشْيَةً عَدَمِ الْفَقْرِ بِهِمْ،
والمجاهدين الذين اجتهدوا في بقائها؛ لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَرَجَاءِ اسْتِصْلَاحِهِمْ ⁽³⁾، فَحَصَلَ

(1) ما بين المعقوفين في هذه وما سبق من شرح الأزهاري 1/ 21، نقلا عن تحقيق المذهب لدلالة.

(2) يجتزئ بذلك من العقلية.

(3) الذي في كتب التفسير، وكتب الآثار أن النبي ﷺ أمر بقطع النخيل؛ وحفظ لا يستقيم الاستدلال على هذا
الوجه؛ إذ لا مساعٍ للاجتهاد حيث، بل يصلح الاستدلال بوجه آخر؛ وهو ما ذكره الزمخشري في الكشف
4/ 501، والحاكم ورضوان الله عليهما: «أَنَّ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ عَمَدَ إِلَى الْعُجُوزَةِ، وَتَرَكَهَا الْآخَرَ، فَسَلَّ الْقَاعِطُ؟
فَقَالَ: أَرَأَيْتَ، إِنْ أَقْسَسُ الثَّمَرُ؟ قَالَ الثَّارِكُ: تَرَكَتُهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ وَقَدْ اسْتَيْدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الاجْتِهَادِ،

من مجموع ذلك: أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وَحُرُوفَ وَجْهِ الْحُسْنِ فِي تَصَوُّبِ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْقَطْعِ وَالْتِرَافِ. وَهُوَ الْإِتِّفَاقُ فِي رَجَاءِ نَفْعِ الْإِسْلَامِ، أَوْ دَفْعِ الْقُرْصِ عَنْهُ؛ بِتَوَهُّنٍ يَدِ الْمُشْرِكِينَ.

وخصَّ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةَ، وَهَذَا الْأَصْلَ الْمَسَائِلَ الْفُرْعِيَّةَ الْعَمَلِيَّةَ دُونَ غَيْرِهَا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُقَالُ: مَسَائِلُ الْإِجْتِهَادِ إِلَّا مِثْلُ^(١) بِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَوُجُودِ الْاجْتِهَادِ فِي عَصْرِهِمْ فِيهَا فَقَطْ، وَعَدَمِ التَّكْرِيرِ مِنْ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْاِخْتِلَافِ فِي الْمَسَائِلِ الْفُرْعِيَّةِ؛ وَذَلِكَ لَهُ مَعْنَى الْإِجْمَاعِ السَّكُوتِيِّ.

وَأَمَّا مَسَائِلُ الْأَصُولِ فَلَمْ يَحْصُلْ فِيهَا أَيُّ اِخْتِلَافٍ؛ وَإِنْ وُجِدَ فِيهَا قَوْلٌ مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وَأَهْلُ بَيْتِهِ وَتَبِعُهُ الصَّحَابَةُ الرَّاشِدُونَ - أُنْكِرُوهُ وَلَمْ يَقْرُؤُوهُ؛ كَمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ حِينَ قَالَتْ: «لَقَدْ قَفَّ شَعْرِي»!! حِينَ سَمِعَتْ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ»^(٢). ١. وَكَمَا رَوَى عَنْ سَيِّدِ الرُّصَيْنِ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ جَوَابًا عَلَى السَّائِلِ حِينَ قَالَ: أَتَرَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ مَسِيرَنَا إِلَى الشَّامِ كَانَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ؟ فَأَجَابَ عَلَيْهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «وَاللَّهِ مَا عَلَوْنَا ثَلَعَةً، وَلَا هَبَطْنَا وَادِيًا إِلَّا بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ»؛ فَقَالَ السَّائِلُ: أَمَّا وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا أَرَى لَنَا مِنْ الْأَجْرِ شَيْئًا! فَفَهَّمْ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ مِنْ كَلَامِهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ جَوَابُهُ؛ فَانْتَهَرَهُ؛ فَقَالَ لَهُ: «مَهْ لَعَلَّكَ ظَنَنْتَ قَضَاءً^(٣) لَا زِمًا، وَقَدَرًا حَتْمًا! إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ أَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ، وَخُصَمَاءِ الرَّحْمَنِ، وَشُهُودِ الزُّورِ، وَأَهْلِ الْعَمَى فِي الْأُمُورِ، وَلَكِنَّهُ أَمَرَ تَحْذِيرًا، وَهَمَّ تَحْذِيرًا، وَكَلَّفَ يَسِيرًا، وَلَمْ يُكَلِّفْ عَسِيرًا»^(٤).

فَعَرَفْتَ انْحِصَارَ الْاجْتِهَادِ فِي الْفُرُوعِ، وَأَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وَأَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، وَهَذَا

وَعَلَى جَوَازِهِ بِحَضْرَتِهِ ﷺ، لِأَنَّهُمَا بِالْاجْتِهَادِ فَعَلَا ذَلِكَ. وَاحْجِجْ بِهِ مَنْ يَقُولُ: «كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ».

(١) أَي لَا يَطْلُقُ مَسَائِلُ الْاجْتِهَادِ إِلَّا عَلَى الْمَسَائِلِ الْفُرْعِيَّةِ .

(٢) الْبُخَارِيُّ ٤/ ١٨٤٠ رَقْم ٤٥٧٤، وَمُسْلِمٌ ١/ ١٥٩ رَقْم ١٧٧ .

(٣) فِي الْأَصْلِ: «أَنْظُنْ أَنَّ اللَّهَ»؛ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ .

(٤) نَجِيجُ الْبَلَاغَةِ ٦٩٥ خُطْبَةٌ رَقْم ٧٨، وَرَسَائِلُ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ ٢٤٢، وَخُلَاصَةُ الْفَوَائِدِ ٢٩، ١٢٥.

الأصل مأخوذ: من آية قرآنية، وحديث نبوي، وإذا تتبعنا سائر هذه الأصول المحصورة واجدة واحدة- وجَدْتْ مُسْتَنَدَهَا صَحِيحًا، وَمِيزَانَهَا رَاجِحًا، وَمَنْجَرَهَا رَيبًا، وَلَا يُنْكِرُهَا إِلَّا مَنْ جَهِلَ أَسَاسَ مَوْضُوعِهَا، وَقَالِدَتَهَا وَغَايَتَهَا.

وأما السؤال : عن من جعلها أصولاً ؟

فاعلم أن مُحَصِّلِي مذهب الهادي ؑ، وهم من قد أوضحنا أسماءهم سابقاً، ثم من بَعْدِهِم المَذْكُورِينَ، وَالْمُخْرِجِينَ- لَمَّا أَمَعَنُوا أَنْظَارَهُمْ فِي خِدْمَةِ مذهب الهادي، وَحَقَّقُوا نُصُوصَ أقواله التي قد دَوَّنَهَا فِي كُتُبِهِ، وما عثروا عليه وَحَصَّلُوهُ مِنْ علومه المنتشرة في الأفاق، وجمعوها في كتبهم المنسوبة إليهم، الحاوية لمذهب الهادي وأشياعه- عَرَفُوا منها ما هو الأصل في الحكم الكلي المنطبق عَلَى جُزْئِيَّاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وعرفوا مَا أَخَذَهُ، وَمُسْتَنَدَهُ مِنْ الأدلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَصَحَّحُوا نِسْبَتَهُ إِلَى قَائِلِهِ: كَسْبًا للإمام الهادي، أو تخريجاً صحيحاً من مدلول كلامه، وَتَوَهَّوْا عَلَى ذَلِكَ الأصل، وَقَرَّعُوا عَلَيْهِ جُزْئِيَّاتِ الْمَسَائِلِ الْمُنْتَشِرَةِ فِي كُتُبِ الفروع، وطابقوا ما وقع فيه الاختلاف بين الْمُحَصِّلِينَ، وَالْمُخْرِجِينَ، وَالْمَذْكُورِينَ، وَالْمُقَرَّرِينَ عَلَى تِلْكَ الْأَصُولِ، فَمَا وافقها صَرَّحُوا بِمطابقتها لِمَذْهَبِ الهادي، وما خالفها قالوا: الْمَذْهَبُ خِلَافُهُ.

وهذه الأصول مُوجُودَةٌ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ، وكل أصل منها موجود في مَطْلَعِيهِ: من مباحث العبادات والديانات، والمعاملات؛ وكثيراً ما يُبَشِّرُونَ إِلَيْهَا، وَيُتَوَهَّوْنَ بِذِكْرِهَا وَذِكْرُ مَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا، وَيَتَقَرَّعُ مِنْهَا؛ وَمَنْ تَبَعَّعَهَا فِي كُتُبِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ الْبَسِيطَةِ لَا سِوَا الْبَحْرِ الزَّخَارِ، وَالْإِنْتِصَارِ، وَشَرْحِ التَّجْرِيدِ، وَالتَّحْرِيرِ، وَغَيْرِهَا- وَجَدَهَا بِرُؤْيَيْهَا: كُلَّ كَلِمَةٍ مِنْهَا مَنْشُوعَةٌ إِلَى قَائِلِهَا، مَعْرُوفَةٌ مِنْ دَلِيلِهَا.

وأما الإحتجاج بهذه الأصول، وَجَعْلُهَا فِي حُكْمِ الدَّلِيلِ- فَلَا يَخْفَى مَا جَعَلَتْ بِهِ الْعَادَةُ: أَيَّ عَادَةِ الْأُئِمَّةِ: أَيَّ أئِمَّةِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ؛ وَأَنَّ كُلَّ إِمَامٍ بَعْدَ أَنْ يَعْرِفَ الْأَدْلَةَ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي هِيَ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ، وَيَصَحِّحَ مَدْلُولَهَا، وَيَعْرِفَ

ناسخها ومنسوخها، وظاهرها ومزولها، ومطلقها ومقيدها، وعمومها وخصومها، ومنطوقها ومفهومها، وراجحها ومرجوحها، ويستنبط الأحكام منها بحسب ما تدعو إليه الحاجة - تَعْلَمُ أَنَّ أَتْبَاعَهُ وَأَهْلَ مَذْهَبِهِ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الْإِحَاطَةِ بِجَمِيعِ مَعْلُومَاتِهِ، وَلَا يَقِفُونَ عَلَى كُنْهِ مَا وَقَفَ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ جُهْدٍ جَبِيْدٍ؛ وَالْحَالُ أَنَّهُمْ قَدْ اكْتَفَوْا بِعَنَائَتِهِ، وَاعْتَمَدُوا عَلَى دِرَآئَتِهِ، وَعَمِلُوا بِمَا أَرْشَدَهُمْ إِلَيْهِ، وَوَقَفُوا عِنْدَ مَا ذَكَّهُمْ عَلَيْهِ؛ مُقْلَبِينَ لَهُ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ الدِّينِيَّةِ؛ وَلِلذَلِكَ تَرَجَّحَ لَهُ تَحْرِيرُ مَوْضُوعَاتٍ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي يَحْتَاجُونَ إِلَيْهَا، مُعَرِّفَةً بِكَوْنِ الْعَمَلِ، وَيُوضَحُ فِيهَا أَحْكَامُهَا؛ لِتَكُونَ لَهُمْ قَرِيْبَةً الْإِثْنَوَالِ، بِبَيِّنَةٍ عَنِ الْإِشْكَالِ؛ وَحَيْثُ قَدْ عَلِمُوا صِحَّتَهَا، وَكَوْنَهَا مِنْ كَلَامِ إِمَامِهِمُ الَّذِي قَلَدُوهُ وَاعْتَمَدُوهُ، وَكَوْنُهُ قَدْ نَفَّحَ مَذْلُوقَهَا، وَصَحَّحَ أَصُولَهُ - جَعَلُوهَا عِنْدَهُمْ حُجَّةً مَتَّبَعَةً، وَكَلِمَةً مَسْمُوعَةً، وَحَمَلُوهَا بِمَا تَقَرَّرَ عَنْهَا، وَزَدُّوا مَا شَدَّ إِلَيْهَا، وَلَمْ يَغْتَرِضُوهَا، وَلَمْ يَنَاقِشُوهَا فِي مَا خَذَهَا؛ لِإِعْلَامِهِمْ بِإِتِّفَاقِ عَمَلِهَا، وَصِحَّةِ مَا خَذَهَا؛ وَمِثْلُ هَذَا جَارٍ فِي سَائِرِ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لَا يَنْكُرُهُ إِلَّا جَاهِلٌ أَوْ مَكَابِرٌ؛ وَهِيَ كَمَا تَرَى مَأْخُودَةً: مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَسَائِرِ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا.

وقد يقول مَنْ فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ: هَلْهُ الْأَصُولُ وَمَا تَفَرَّعَ مِنْهَا لَا أَصْلَ لَهَا، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهَا؛ فَتُجِيبُهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

قَدْ تُنْكِرُ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ وَيُنْكِرُ الْقَمُّ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمٍ

وقول الآخر:

فَقُلْ لِمَنْ يَدَّعِي فِي الْعِلْمِ مَعْرِفَةً حَفِظْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ

بِشَامِ هَذَا تَمَّ الْكَلَامُ عَلَى الْمَقْصِدِ السَّابِعِ بِمَنْنِ اللَّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ.

الخاتمة

خَتَمَ اللَّهُ لَنَا بِالْحُسْنَى.

اعلم أيها الطالب وفَّقني الله وإياك إلى السداد، وأهَمَّنَا الْإِزْشَادَ - أَنْ الْعِلْمَ ثَوْرُ اللَّهِ الَّذِي يُفِيضُهُ سُبْحَانُهُ مِنْ مَلَكُوتِ الْأَنْوَارِ عَلَى صُدُورِ الْأَخْيَارِ، وَلِجُوهِهِ أَسْرَارِهِ الَّذِي أَوْزَنَهُ مِنْ اضْطِقَافِهِ مِنَ السَّابِقِينَ إِلَى الْخَيْرَاتِ مِنْ خِيَارِ الْخِيَارِ؛ أَمَّا تَرَاهُ قَرَنَ أُولَى الْعِلْمِ بِالْمَلَايِكَةِ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ، وَجَعَلَهُمْ شُهَدَاً عَلَى تَقَرُّدِهِ ⁽¹⁾ بِمَا قَامَ بِهِ مِنَ الْقِسْطِ بَيْنَ بَرِيَّتِهِ، وَوُصِفَ بِهِ مِنْ جَلَالَةِ عَزَّتِهِ وَحُكْمَتِهِ. وَجَدِيدٌ يَمُنُّ تَطَاوَلَ إِلَى مَرَاتِبِ الْعِلْيَاءِ أَنْ يَتَّصِفَ بِصِفَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَيَتَخَلَّقَ بِأَخْلَاقِ الْأَصْفِيَاءِ، وَيَتَأَدَّبَ بِآدَابِ الْأَنْبِيَاءِ: مِنْ مَلَازِمَةِ الطَّاعَاتِ، وَمُجَانِبَةِ الذَّنَبَاتِ ⁽²⁾، وَالْحَرَصِ عَلَى نَيْلِ الْمَرَادِ، مِنْ رَضَى رَبِّ الْعِبَادِ، وَالْإِخْلَاصِ فِي الْطَلَبِ، وَجَعَلَهُ غَايَةَ الْأَرْبِ، وَالْإِعْرَاضَ عَنْ مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ، وَمِرَاقِبَةَ الْخَلْقِ، وَالْحَذَرَ مِنَ الرِّيَا، وَالتَّهَوُّرَ فِي حُبِّ الدُّنْيَا، وَالْبَعْدَ عَنِ الْمَافَاخِرَةِ، وَحُبِّ الْمَدْحِ؛ فَإِنَّهُ الذَّنْبُ، وَعَدَمُ الْعَصِيَّةِ فَإِنَّهَا تَحَقُّ النِّيَّةَ الْمَرْضِيَّةَ، وَتَجْلِبُ عَلَى صَاحِبِهَا الْبَلِيَّةَ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الطَّالِبَ صَقِيلَ الْمُذْرِكَةِ، خَالِيَ الْحَافِظَةِ، غَيْرَ مَشْغُولِ الْمُفَكَّرَةِ، وَلَا مُزْدَجِمِ الْمُصَوَّرَةِ - يَقْبَلُ الْخَيَالَاتِ، وَتَطْطِيعُ فِي حَوَاسِهِ أَنْوَاعَ الْمُذْرَكَاتِ؛ وَمَعَ كَوْنِ قَلْبِهِ مُجْبُولاً عَلَى أَوَّلِ مَا لَوْفَهُ؛ وَقَابِلِيَّةٍ مَتَهَيِّةٍ لِلظَّفَرِ بِمَا يَدْنُو إِلَيْهَا مِنْ أَنْوَاعِ صُنُوفِهِ، مَشْغُوفَةٍ بِمَا تَتَغَذَّى بِهِ مِنْ أَصْنَافِ الْقَوَاكِ الْمَلَامَةِ لِمَلَاذِمِهَا عَلَى حَسَبِ مَدْرَكَاتِهَا؛ وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَجَدِيرٌ بِالطَّالِبِ أَنْ يَتَخَيَّرَ لِمَبَادِيِ الطَّلَبِ مَا يُحْرِزُ بِهِ النَّفْسَ مِنْ مَعَاجِرِ الْفَوْزِ وَالنَّجَاةِ، وَيُدْخِرَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَحِيحِ الْعَقَائِدِ مَا يَدُلُّهُ عَلَى مَرْضَاةِ مَوْلَاهُ، وَيَجْمَعُ فِي عِيَةِ صَدْرِهِ مِنْ نَفِيسِ الْإِدْرَاكِ وَخَطِيرِ الْمَدْرَكَاتِ أَزْكَاهُ، وَيُجَانِبُ الْهَوَى فَقَدْ ضَلَّ مَنْ اتَّبَعَ

(1) في الأصل: وجعلهم شهوداً وتقَرَّد؛ فأصلحنا العبارة بما يناسب السياق.

(2) في الأصل: ومجانبة الدنيا؛ وما أنبتاه هو ما يناسب ذوق المؤلف أدباً وسجعاً.

هواه، وَيُسَدِّ صِمَاحَهُ مِنْ غُرُورٍ مَنْ يَذُلُّ عَلَيْهِ مَهْوَاهُ، وَيُزَيِّنُ لَهُ الْكَاسِدَ فِيمَا نَوَاهُ، وَالْفَاسِدَ بِمَا لَوَاهُ؛ وَلَا يَجْعَلُ نَفْسَهُ مِثْلَ الْفَحْلِ الشَّرُودِ؛ فَيَنْهَشُ مِنْ هَذَا مَرَّةً، وَمِنْ هَذَا أُخْرَى؛ وَلَا يَكُونُ كَالْمُنْبِتِّ فِي الطَّرِيقِ: لَا أَرْضًا قَطَعَ، وَلَا ظَهْرًا أَبْتَنَى، بَلْ يُنَزِّلُ نَفْسَهُ مِنْزِلَةً مَنْ دُعِيَ إِلَى مَادِيَّةٍ لَائِقَةٍ، وَمَادِيَّةٍ فَائِقَةٍ: فِيهَا أَنْوَاعُ الْمَطَامِعِ وَالْمَلَاذِ، وَفِيهَا: الْحُلُوُّ وَالْحَامِضُ، وَالْمَرُّ، وَالسَّادِجُ، وَالْمُضَرُّ، وَالنَّافِعُ؛ فَإِذَا طَعِمَ فَلْيَسِّمْ، وَإِذَا تَنَاوَلَ فَلْيَسِّمْ، وَإِذَا أَذِنَ لَهُ فَلْيَجَانِبِ الْجَشَعَ، وَإِذَا أَكَلَ فَلْيَأْكُلْ مَا يَنْفَعُ، وَلَا يَلْتَفِتْ إِلَى مَنْ يَلِيهِ، وَلَا يَرْمِقْ فِيؤْذِيهِ، وَلَا يَتَضَلَّعَ فَيَنْتَحِمَ، وَلَا يَتَصَفَّ بِشَرِّهِ النَّهَمِ؛ وَبِذَلِكَ فَلْيَحْرُزِ الْمَنَافِعَ، وَيَتَعَدَّ عَنْ الْمَضَارِّ، وَقَدْ شَتَّفَ الْمَسَامِعَ، وَأَحْسَنَ الْمَحَاضِرَةَ وَالْحَوَارِ، وَنَالَ مِنَ الْأَغْذِيَةِ مَا يُشِيرُ الصَّحَّةَ وَالسَّلَامَةَ فِي جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ، وَيَتَهَجَّجُ بِهِ مَشْرِحُ الصَّدْرِ، وَفَسِيحُ الْفُضَاءِ، وَيُقْبَلُ عَلَيْهِ شَرَايِينُ الرُّؤْسَاءِ، حَاكِفَةٌ عَلَى بَسْطِ يَمِينِ الرُّضَى: لَا تَلْوِي عَلَى نَقْضِ عَهْدِ الْوَلَا، وَلَا تُثْوِي غَيْرَ الْوَفَاقِ فِي نَيْلِ الْعِلَا.

قال أمير المؤمنين وسيد الوصيين كرم الله وجهه: «النَّاسُ ثَلَاثَةٌ: عَالِمٌ رَبَّانِيٌّ، وَمُتَعَلِّمٌ عَلَى سَبِيلِ نَجَاةٍ، وَهَمَّجٌ رَعَاةٍ: لَا يَغْنَأُ اللَّهُ بِهِمْ فِي أَيْ وَادٍ هَلَكُوا». انتهى كلام الرصي.

[تهج البلاغة 4/ 659 رقم 147].

قَالَ الْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ: هُوَ الْعَامِلُ بِعِلْمِهِ، الْمُخْلِصُ لِرَبِّهِ، الْبَازِلُ نَفْسَهُ وَتَقْيِسَهُ فِي سَبِيلِ إِعْلَالِ كَلِمَةِ اللَّهِ، النَّاشِرُ رَايَةَ الْهُدَى، الْمُجِدِّ فِي إِرْسَادِ الْوَرَى، الْمُقْبِلُ عَلَى تَعْلِيمِ الدِّينِ، الْمُسْتَقْبِلُ بِعِمَارَةِ الْعِلْمِ فِي كُلِّ حِينٍ، الَّذِي لَا يُرِيدُ عُلُوقًا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا؛ قَدْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ قَرَفَعُهُ، وَقَنَعَ بِمَا آتَاهُ اللَّهُ فَوَيْسَعُهُ؛ وَلَمْ يُتَالِ بِمَا فَاتَهُ مِنَ الدُّنْيَا، وَقَدْ تَوَقَّرَ حَظُّهُ مِنَ الْآخِرَةِ الَّتِي هِيَ خَيْرٌ وَأَبْقَى، يَأْتِسُ بِالْمَسَاكِينِ وَيَأْتُسُونَ بِهِ، وَيَأْتِفُ الْمُؤْمِنِينَ وَيَأْتِفُونَهُ؛ فَطَوَّقَ لِمَنْ هَذِهِ صِفَاتُهُ وَحُلِيِّتُهُ، وَهَنِيئًا لِمَنْ هَذِهِ سَجَايَاهُ وَسِيرَتُهُ.

وَأَمَّا الْمُتَعَلِّمُ عَلَى سَبِيلِ نَجَاةٍ: فَرَجُلٌ طَلَبَ الْعِلْمَ لِرَوْحِهِ اللَّهِ، مُتَعَرِّيًا بِهِ إِلَى اللَّهِ، لَمْ يَقْصِدْ بِهِ قَدْرًا يَرْفَعُهُ، وَلَا مَالًا يَجْمَعُهُ، وَلَا عَدُوًّا يَسْمَعُهُ، وَلَا صَدِيقًا يَنْفَعُهُ، قَدْ تَحَلَّى

بِحِلْيَةِ الزَّوْجِ، وَبَرَاءٍ مِنَ التَّهَوُّرِ فِي الطَّمَعِ، وَعَقْصٍ بِالنَّوَاجِذِ عَلَى الطَّلَبِ، وَجَعَلَ التَّعَلُّمَ لَهُ غَايَةَ الْأَرْبِ؛ فَهُوَ عَايِفٌ عَلَى تَخْصِيلِ الْفَوَائِدِ، وَتَقْيِيدِ الشَّوَارِدِ؛ لَا يَسْغُلُهُ عَنْ سَعْيِهِ شَاغِلٌ، وَلَا يَسْبِقُهُ فِي رَغْبَتِهِ أَمَلٌ، قَدْ التَّخَبَّ لِنَفْسِهِ تَيْرَ الْمَنْهَجِ، وَرَضِيَ لِيَدِيهِ وَاضِحَ الْحُجَجِ؛ هُمَّةُ التَّخْصِيلِ، وَغَرَضُهُ التَّمَسُّكُ بِأَوْضَحِ دَلِيلٍ؛ لَا يُنَافِسُ فِي غَيْرِ الْحَقِّ، وَلَا يُعَزُّلُ عَلَى غَيْرِ الصَّدَقِ، عَمَدَ إِلَى سَفِينَةِ النِّجَاةِ فَلَانَاطَ بِهَا وَبِالْإِعْتِصَامِ بِمَنْ هُمْ حَبْلُ الرَّجَاءِ، وَتَمَّ عَقِيدَةَ قَلْبِهِ وَسِرِيرَةَ لُبِّهِ عَلَى صَحِيحِ الْوَلَاءِ، وَلَمْ يُشَبَّ دِينَهُ أَخْلَاطُ الْبِدْعِ، وَلَا تَارَاجُ يَقِينَةِ بَوَائِدِ الْهَلَعِ، وَلَا زَاغَ عَنِ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ، وَلَا طَلَبَ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْبَيْتِ النَّبَوِيِّ؛ فَغَلَا رَاتِعًا فِي رِيَاضِ الْهِدَايَةِ، وَاجْتَنَى يَانِعًا مِنْ ثَمَارِ الْوِلَايَةِ، وَازْتَوَى صَافِيًا مِنْ بَحَارِ الْعُلُومِ، وَاحْتَوَى هَادِيًا مِنْ مَنَارِ الْخُلُومِ؛ لَا يَمَلُّ فِي تَخْصِيلِهِ مِنَ التَّحْقِيقِ وَالْبَحْثِ، وَلَا يَسَعَى فِي غَيْرِ التَّائَلُّفِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ الشَّعْثِ؛ يَسْأَلُ مُسْتَرْشِدًا، وَيُثَاقِشُ مُسْتَعِيدًا؛ أَوْقَاتُهُ مَعْمُورَةٌ بِالتَّخْصِيلِ، وَأَيَّامُهُ مَعْمُورَةٌ بِالْحِفْظِ الْوَافِرِ الْجَزِيلِ؛ فَطَوَى لِمَنْ هَذِهِ حَالُهُ، وَطَوَى لَهُ ثُمَّ طَوَى لَهُ؛ فَلَا خَيْبَ اللَّهُ أَمَالُهُ، وَلَا عَدَمَ النَّاسُ أَمْنَالُهُ.

وَاحْتَمَ أَنْ لَا يَقْطَعَ إِلَى اللَّهِ، وَدَوَامَ التَّوَجُّهِ إِلَيْهِ، وَالتَّوَكُّلَ عَلَيْهِ، وَإِخْلَاصَ النِّيَّةِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ - مُقَرَّبُ النَّبِيِّ، وَيُمْلِغُ الطَّالِبَ مَنْ مَأْمُورُهُ مَا يُرِيدُ؛ وَلَا يَحُولُ بَيْنَ الطَّالِبِ وَبَيْنَ مَقْصُودِهِ مِنْ مَرَاتِبِ التَّرْقِي - إِخْسَارَ ذَاتِ الْيَدِ، وَلَا كُفْلَةَ عَائِلَتِهِ، وَلَا أَشْغَالَ دُنْيَوِيَّةَ، وَلَا بَرْدَةَ دُكَايَ، وَلَا سُوءَ حِفْظٍ، وَلَا بُعْدَ فَهْمٍ؛ مَهْمَا كَانَ مُجْدًا فِي الطَّلَبِ، حَرِيصًا عَلَى الدُّرُوسِ وَالتَّنْذِيرِ، مُخْلِصًا لِلنِّيَّةِ، مُقْبِلًا بِكُلِّيَّةِ حَوَاسِهِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ عَلَى اللَّهِ، مُتَوَاضِعًا لِإِخْوَانِهِ الطُّلَبَةِ وَمَسَائِيخِهِ فِي الدِّينِ؛ فَمِنَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ: «مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ، وَمَنْ تَكَبَّرَ عَلَى اللَّهِ أَذَلَّهُ اللَّهُ»⁽¹⁾. وَفِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، فَمَنْ تَرَدَّدَ رِدَائِي قَصَمْتُهُ»⁽²⁾. وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»⁽¹⁾. وَيَقُولُ

(1) أحمد بن حنبل 4/ 153 رقم 11724، وفتح الباري 10/ 491.

(2) أحمد بن حنبل 3/ 315 رقم 8903، والمستدرک 3/ 435، وابن حبان 12/ 486 رقم 5672.

الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: 17]؛ قال جَارُ اللهِ⁽²⁾: هو زيادة التنوير الزائد على العقل الكافي المُشْتَرَكِ بَيْنَ جميع العقلاء⁽³⁾؛ وهو لا يتصف بهذه الصفات الكريمة، دَعُ عَنْكَ مَنْ يُزَكِّي نَفْسَهُ؛ فيعتقد أنه العالم وغيره الجاهل، وأنه المحق وغيره المبطل، أو أنه المتضلع من العلم وغيره المقل، أو أنه الكامل وغيره الناقص، وَيُجْنُ غيرَه بالقصور، أو من يدعو الناس إلى ما هو عليه؛ لاعتقاده أن غيره ليس على شيء، أو يزاحم الجبال الروامي بِحَصَاتِيَّةٍ؛ أو ينفي الجلالة عن غيره ويثبتها لنفسه، أو يَسْخَرُ بكتب الهداية، التي قد نَقَّحَهَا وَهَذَّبَهَا وَحَصَّلَهَا وَصَحَّحَهَا مِنْ خَاض أمواج الرواية والدراية، وبلغ الغاية القصوى من العناية، وزاحم بمناكبه أكتاف السماء، وزهرت علومه وظهرت ظهور الكواكب الثاقبة في الليلة الظلماء.

ودع عَنْكَ مَنْ يجعل العلم دَرِيْعَةً إلى الترقى في رتبة دنيوية، أو سُلْمًا إلى اختطاف أموال العباد، أو تَوْبَ شَهْرَةٍ يفتخر به على الأنام، أو حِرْقَةً يتسلق بها إلى الحطام، أو صِنَاعَةً يَتَحَلَّى بها في المحافل، أو أُخْبُولَةً يُحِبُّ نَفْسَهُ بها إلى كل غافل، أو مَزِيَّةً يَتَرَفَّعُ بها على كل جاهل؛ ففي الحديث عن رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى: فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»⁽⁴⁾.

اللَّهُمَّ أَصْلِحْنَا، وَأَصْلِحْ بَنَاءَ، وَاجْعَلْنَا هَذَاهُ مُهْتَدِينَ، غَيْرَ ضَالِّينَ وَلَا مُضِلِّينَ، وَلَا

(1) أحمد بن حنبل 1/ 656 رقم 791، والطبراني في الكبير 320/ 19 رقم 729.

(2) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، الزخشي، إمام أئمة التفسير، واللغة، والآداب. ولد في زَعْتَر «خَوَارِزْم» سنة 467 هـ تقابل في البلدان، ثم جاور الكعبة زمناً، فللقب بجار الله، ثم عاد إلى الجرجانية «خوارزم» فترفي بها سنة 538 هـ. الأعلام 7/ 178، ومعجم المؤلفين 3/ 822.

(3) هذا ليس من كلام الزخشي وإنما هو مضمون كلام العدلية. ينظر الإيضاح لابن حباس 178 قال في الكشف 4/ 322: زادهم الله هدى بالتوفيق.

(4) التجريد 1/ 38، والشفاء 1/ 46، والبخاري 1/ 3 رقم 1، ومسلم 3/ 1515 رقم 1907، والنسائي

2/ 351 رقم 2201، وابن ماجه 2/ 1413 رقم 4227، وأحمد 1/ 63 رقم 168، والبيهقي 5/ 39.

فَاتَّبِعْ وَلَا مَفْتُونِينَ، وَاجْعَلْ أَعْمَالَنَا كُلَّهَا خَالِصَةً لِرُوحِكَ الْكَرِيمِ، وَأَصْلَحْ أَوْلَادَنَا،
وَأَخْفَادَنَا، وَإِخْوَانَنَا، وَجَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ، وَاخْشُرْنَا فِي زُمْرَةِ سَيِّدِ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ،
وَسَيِّدِ الْوَصِيِّينَ، وَيَعْتُوبِ الدِّينِ وَالْأَهْلِ الطَّاهِرِينَ، وَاخْتِمْ لَنَا بِخَيْرِ خِتَامٍ، وَتُحِذِ
بِنُوَاصِينَا إِلَى دَارِ السَّلَامِ، وَارْحَمْنَا وَوَالِدَيْنَا وَالْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَآخِرُ
دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ
وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْأَمِينِ، وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ.

قال الناسخ الوالد الفاضل العلامة الزاهد أحمد بن علي بن أحمد زيارة ﷺ الذي
كنت أزوره بمكتبة الجامع الكبير الشرقية، وينظر إلي بمحبة، ويقابلني ببشاشة؛ فقال
ما لفظه: انتهيت بحمد الله من زير هذه النبذة القيمة بتاريخ شهر ذي الحجة عام
1399 هـ، وذلك على نسخة المؤلف، الذي حرر بقلمه في الأم ما لفظه: بقلم محصله
الحقير إلى الله حمود بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المهدي صاحب المواهب محمد بن أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد. بتاريخ
14/ جمادى الأولى سنة 1359 هـ.

وأنا أقول: تم الفراغ من تحقيق هذا الكتاب صباح يوم الخميس 16/ صفر/
1435 هـ الموافق 19/12/2013 م، وقد بذلت جهدي براء بذلك العالم الجليل الذي
لم يجد من يهتم به، وهو كتاب نفيس، يفيد العلم والعلماء، ويفتح نافذة على المذهب
الزيدي وقواعده. تقبله الله منا في صالح الأعمال.

والله ولي الهداية والتوفيق، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

الفهرس

| | |
|----|--|
| 3 | مقدمة التحقيق |
| 10 | وصف المخطوط: |
| 11 | العمل في التحقيق: |
| 11 | ترجمة المؤلف |
| 11 | مولده: |
| 11 | مشايخه: |
| 14 | تلاميذه |
| 17 | شعره |
| 26 | مؤلفاته: |
| 27 | وفاته: |
| 27 | مصادر الترجمة |
| 28 | [مقدمة المؤلف] |
| 32 | [أحكام التقليد] |
| 32 | تنبيه: |
| 34 | المقصد الأول: [توضيح نسبة الزيدية] |
| 41 | وأما نسبة الزيدية إلى الهادي في الفروع |
| 42 | [خصوصية الانتساب إلى زيد] |
| 42 | تنبيه |
| 44 | للمقصد الثاني: [تحقيق نسبة المسائل الفرعية في المذهب الزيدي إلى الإمام الهادي عليه السلام] |
| 47 | [طبقات المذهب الزيدي]: أ- [المحصلون] |
| 50 | ب- [المُخَرَّجُونَ] |
| 53 | ج- [المذكرون] |
| 56 | [تقرير المذهب ووضع العلامات] |

| | | |
|-----|-------|---|
| 59 | ----- | [الكب الحافلة بأدلة المذهب] |
| 63 | ----- | المقصد الثالث: [كيفية التخريج والتفريع والتحصيل] |
| 63 | ----- | المثال الأول: |
| 64 | ----- | للمثال الثاني: |
| 64 | ----- | للمثال الثالث |
| 66 | ----- | للمقصد الرابع: [تبيين أن التحصيل، أو التخريج من الأصل - حُكْمُهُ حكم الأصل] |
| 71 | ----- | للمقصد الخامس: [بيان ما ذُكِرَ في بعض كتب الزيدية من مخالفة قول الهادي <small>عليه السلام</small>] |
| 75 | ----- | للمقصد السادس: [بيان أن الأئمة المجتهدين في المذهب يعظمون الإمام الهادي ويقلدونه] |
| 75 | ----- | [الجواب: يشمل شروط الاجتهاد، وأقسام المجتهدين، وطبقات الزيدية] |
| 79 | ----- | [ذكر بعض مناقب الإمام الهادي <small>عليه السلام</small>] |
| 83 | ----- | [جَلَالَةُ أَتْبَاعٍ ومقلدي الإمام الهادي دَلِيلٌ على جلالته ومكانته] |
| 90 | ----- | [بعض مناقب أهل البيت <small>عليهم السلام</small>] |
| 93 | ----- | [الاختلاف في المسائل الفقهية] |
| 95 | ----- | [بعض المسائل المنسوبة إلى الإمام الهادي <small>عليه السلام</small>] |
| 95 | ----- | [غسل الفرجين] |
| 97 | ----- | [رفع اليدين عند التكبير في الصلاة] |
| 99 | ----- | للمقصد السابع: [قواعد للمذهب الزيدي] |
| 99 | ----- | [مقدمة وتمهيد]: |
| 102 | ----- | [القواعد الفقهية عند الزيدي] |
| 119 | ----- | الخاتمة |
| 124 | ----- | الفهرس |



مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع

اليمن صنعاء - جولة نعر - غرب حديدة 26 سبتمبر Sana'a Republic of Yemen

Tel: 009671-269088

تلفون: ٠٠٩٦٧١-٢٦٩٠٨٥

فاكس: ٢٦٩٠٧٩ - ص - ب: ٢٩١ P.O.Box 291 sana'a

www.shahidalmenber.com

dr.almahatwary@yahoo.com